

جامعة محمد بوضياف - المسيلة



كلية الحقوق و العلوم السياسية
قسم : العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: علاقات دولية
رقم:.....

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي

إعداد الطالب: معوش عبد الرحيم

تحت عنوان

الامن الحدودي الجزائري في ضل تطورات ما بعد 2011

لجنة المناقشة

رئيسا	جامعة.....
مشرفا و مؤظرا	جامعة محمد بوضياف	عرجون شوقي
مناقشا	جامعة.....

السنة الجامعية: 2020/2019

شكر وعرقان

الحمد لله حمدا كثيرا يليق بمقامه وعظيم سلطانه وصلي اللهم على سيدنا

محمد خاتم الأنبياء والمرسلين .

نشكر الله سبحانه وتعالى على فضله وتوفيقه لنا والقائل في محكم تنزيله

{ { لئن شكرتم لأزيدنكم } } (الآية 07 - سورة إبراهيم)

ونتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل من قريب أو من بعيد

كما نتقدم بالشكر الجزيل الخالص إلى الأستاذ المشرف والموجه : **د . عرجون شوقي**

الذي سهل لي طريق العمل ، وبين لنا الخطأ ووجهنا

إلى الصواب فألف شكر وتقدير له على كل شيء قدمه لنا من أجل انجاز هذا العمل

المتواضع

معوش عبد الرحيم

اهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى: << ولئن شكرتم لأزيدنكم >>

إلى من علمني الصبر و الصمود ، إلى من تحمل معاناة الزمان

و شجعني في رفع شعلة العلم.

أبي العزيز.

إلى الشمعة التي انارت دربي، وسهرت الليالي لأجلي.

أمي الحبيبة.

إلى جدي و جدتي رحمهم الله

إلى إخوتي الدين ساندوني والأحباء .

إلى كل الأهل والأقارب.

إلى كل الأصدقاء و الأحبة جميعا دون استثناء

إلى من شاركوني بذرة هذا العمل

إلى أساتذة و إطارات و إداريي قسم العلوم السياسية

إلى خريجي دفعة 2019-2020

أهدي لكم عملي هذا

وآخر قولي الحمد لله و الصلاة على رسول الله

وشكرا

خطة الدراسة

مقدمة

الفصل الأول : مقارنة مفاهيمية نظرية للأمن

المبحث الأول : تطور الدراسات النظرية الامنية من واستفاليا الي النظرية النقدية

المطلب الأول: تعريف الأمن و تطور الدراسات الامنية

المطلب الثاني: المقاربات النظرية لتصور الأمن

المبحث الثاني: الروافع الجيوبوليتيكية للحدود السياسية بين الدول

المطلب الاول: مقارنة مفاهيمية للحدود السياسية

المطلب الثاني : المقاربة النظرية لأمن الحدود

المبحث الثالث: التهديدات الأمنية العابرة للحدود السياسية

المطلب الأول: الأنماط التصورية للتهديدات الحدودية

المطلب الثاني: انواع التهديدات العابره للحدود

الفصل الثاني: تهديدات امن الحدود الجزائرية مع دول الجوار

المبحث الاول : الحدود الشرقية وتهديدات مابعد الربيع العربي

المطلب الاول : تداعيات الازمة التونسية على الجزائر

المطلب الثاني : تداعيات الازمة الليبية على الجزائر

المبحث الثاني : الحدود الغربية والتوترات مع المغرب

المطلب الاول : تهديدات الجناح الغربي لأمن الحدود الجزائرية

المطلب الثاني : التهديدات العابرة للحدود الجزائرية المغربية

المبحث الثالث : الساحل الصحراوي بين هجرة الازمات وظاهرة الارهاب

المطلب الاول : المشكلات الأمنية عبر - حدودية المترتبة عن نشاط أزواد الطوارق

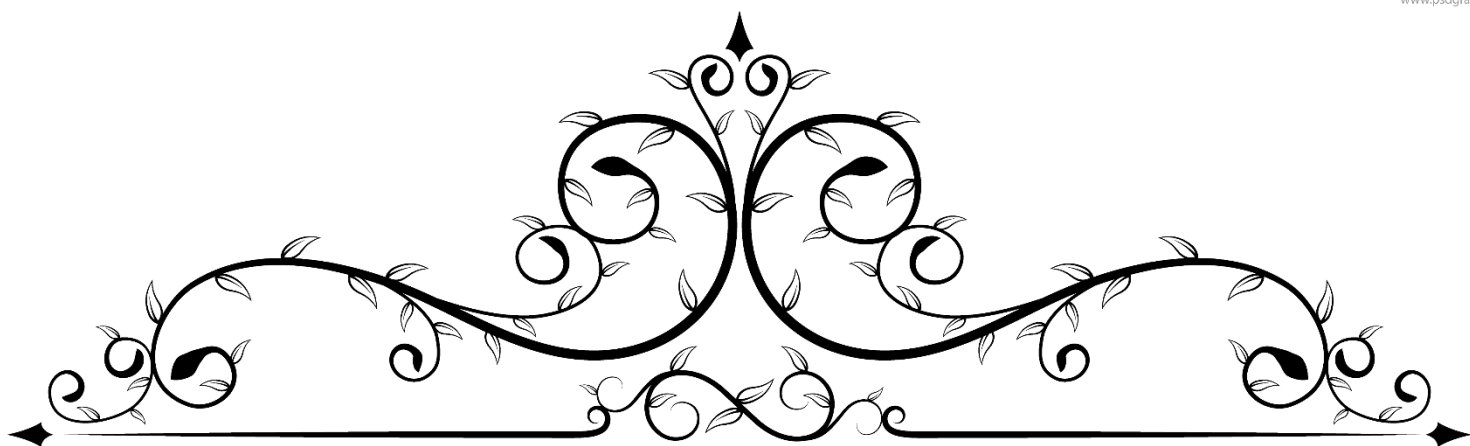
المطلب الثاني : : تهديدات دول الساحل و الجنوب على الامن الحدودي الجزائري

المبحث الرابع : الاستراتيجية الامنية الجزائرية في الحدود

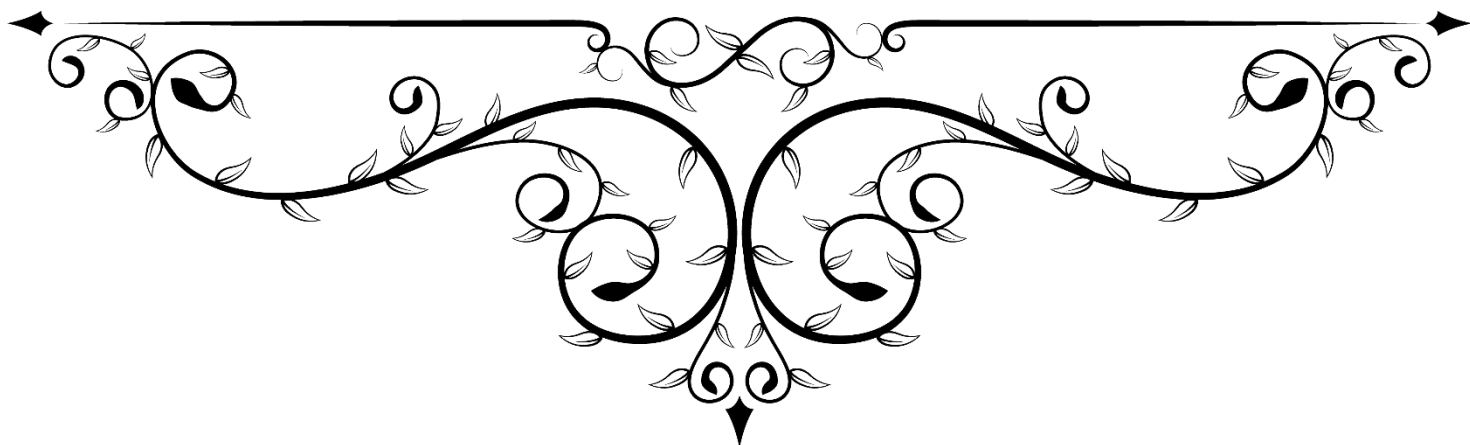
المطلب الاول : الاستراتيجية الجزائرية في الحدود

المطلب الثاني: الاستراتيجية الجزائرية على المستوي المغربي والإفريقي

خاتمة



مقدمة



أدت نهاية الحرب الباردة إلى تغيرات جديدة في البيئة الأمنية الدولية ، حيث برزت مدارس متخصصة في الدراسات الأمنية، ساهمت في توسيع مضامين و مصادر التهديد التي تواجه وحداته المرجعية فانقل مفهوم الأمن نتيجة التحولات فترة ما بعد الحرب الباردة من أمن الدولة كوحدة تحليل إلى امن المجتمعات والأفراد وذلك بفعل التحول في طبيعة و بنية التهديدات الأمنية التي لم تعد تقتصر على الأخطار العسكرية التقليدية للأمن بل تعدتها لتشمل أخطارا جديدة غير عسكرية و الجزائر ليست ببعيدة عن هذه التحولات والتهديدات فهي قلب دول المغرب العربي وحلقة وصل بين أطرافه ، وهي في الوقت ذاته تمثل بوابة متوغلة بعمق القارة الإفريقية عبر صحرائها .

في حين تشهد البيئة الأمنية الإقليمية للجزائر عدة تحولات وتغيرات في الآونة الأخيرة التي جاء بها الربيع العربي حيث زادت حدة وخطورة التهديدات الإقليمية لدول الجوار وهو ما كان له انعكاسات على الأمن الحدودي الجزائري ، بحيث أن هذه التحولات الإقليمية لم تكن على الصعيد العسكري المباشر فحسب، إنما هناك جوانب أمنية غير تقليدية لاتماثلية ، وهو ما يفرض إعادة النظر في المقاربات والإستراتيجية والسياسات المتبعة لمواجهة التهديدات الأمنية.

كل هذه المعطيات تجعل من دراسة موضوع أمن الحدود الجزائرية في ظل هاته للتهديدات الأمنية المحيطة به من أشكال القضايا الدولية الراهنة

أولا : دوافع ومبررات اختيار الموضوع

هناك مبررات في اختياري لموضوع ،الأمن الحدودي الجزائري في ظل تطورات ما بعد 2011 أحدهما موضوعي والآخر ذاتي:

أ - المبررات ذاتية:

وتتمثل في ميولات الباحث الدراسات الأمنية والتهديدات الحدودية، وتأثيراتها على أمن الأفراد و المجتمعات و الدول النابعة من الاهتمام الشخصي بالموضوع و توفر هذه الرغبة هو سبب هام في مدى إنجاح العملية البحثية وبلوغ الأهداف المرجوة منها ومصدر هذه الرغبة هو الحرص على تناول الموضوع ذات الارتباط بواقع الجزائر والدول المجاورة له ، خاصة أن مشكلة الحدود لا تمس مجال الأمن الصلب فقط بل حتى مسؤولية الاستقرار السياسي، الاجتماعي و الأمن الإنساني وحتى الحيز البيئي. من أجل الوقوف على إشكالية البحث و الحصول على أجوبة يمكن المساهمة بها لتذليل العقبات في تناول مثل هذه المواضيع.

ب - المبررات الموضوعية:

محاولة فهم وتفسير طبيعة التهديدات ومصادرها، وفهم البيئة الأمنية الجزائرية ، وذلك بالاعتماد على المقتربات النظرية المتعلقة بفهم أسباب و مصادر التهديدات الإقليمية ومدى تأثيرها على أمن الدول ، وهو ما يتطلب دراسة العلاقة بين مفهوم الأمن والمفهوم الموسع و بروز التهديدات الأمنية الحدودية فمحاولة تفسير وفهم طبيعة البيئة الأمنية في الجزائر الآخذة في التعقيد والتشابك - بسبب التهديدات الأمنية المتزايدة - من خلال الاستعانة بالمقاربات النظرية المختلفة سواء تلك المتعلقة بفهم أسباب الإرهاب والجريمة المنظمة ومختلف الجرائم المرتبطة بها خاصة تهريب المخدرات والأسلحة والمتاجرة بها

ثانيا : أهمية الموضوع :

يكتسب موضوع دراستنا أهمية لأنه مرتبط بالدرجة الأولى بأحد أهم المواضيع بالنسبة للدول ودارسي العلاقات الدولية في الراهن وهو موضوع الأمن ، وهو أهم الحاجات الأساسية التي يسعى الإنسان لتحقيقها إن موضوع الأمن الحدودي الجزائري من بين أهم المواضيع الجديرة بالدراسة، بالنظر للشساعة الجغرافية للحدود الجزائرية فإن أمن حدودها يعد قضية ذات أهمية و في غاية من الحساسية نظرا لصعوبة التحكم و إدارة مخرجات بيانات دول الجوار وكذلك لارتباطه بالدراسات الأمنية الجديدة التي تعنى بمفهوم الأمن الموسع والتهديدات اللاتماثلية والعبارة للحدود الدولية التي لا ترتبط بمكان معين ولا بزمان محدد وتمس بصفة مباشرة أمن الأفراد والجماعات وتهدد أمن الدول من دون سابق إنذار.

ثالثا : أهداف الموضوع:

نسعى من خلال دراستنا لتحقيق أهداف عدة منها:
تسعى هذه الدراسة إلى كشف الغموض المحيط بأمن الحدود في مختلف القضايا و الإشكالات المتعلقة به نظرا لضئالة الدراسات المقترنة بالأمن الحدودي الجزائري ،تجعل من هذه الدراسة أحد أكثر المواضيع حيوية بالنسبة للجزائر . وعليه تهدف هذه الدراسة إلى المساهمة في الإثراء المعرفي والنظري في هذا الموضوع ،على أن تكون دراستنا سببا في إثارة انتباه الباحثين لمثل هاته القضية القيمة وأن تكون أرضية لدراسات أكثر تعمقا في المستقبل.

التعرف على تأثير مختلف التهديدات الأمنية على الأمن الجزائري وبالتحديد الأمن الحدودي. وإجلاء تداعياته الجيوسياسية على كافة مجالات البيئة الداخلية و الخارجية للدولة الجزائرية، و ذلك لتناسق العلاقة بين أمن الحدود و مدى قدرة الدولة على تحقيق الاستقرار في المستوي القطري و الإقليمي ، خصوصا مع

زيادة وتيرة التهديدات و التحديات المحيطة بحدود الجزائر من جهة، وبهدف الخروج بأهم أساليب و آليات مواجهتها و إدارتها محليا، إقليميا ودوليا من جهة أخرى.

رابعا: إشكالية الموضوع:

في ظل التحولات والتغيرات التي تعرفها البيئة الإقليمية للجزائر بعد موجة الربيع العربي والانقراضات الشعبية في الدول العربية وما لحقها من انكشافات أمنية خطيرة على طول حدودها ، وباعتبار أن الجزائر تتمركز في موقع جغرافي إفريقي يتميز بكثرة التهديدات الأمنية خاصة الآتية من دول الجوار مع (ليبيا، تونس، المغرب والصحراء الغربية) ومنطقة" الساحل الإفريقي(مالي، النيجر، تشاد، و موريتانيا) و على هذا الأساس تكون إشكالية الدراسة كالتالي:

— ما هي تهديدات الامن الحدودي الجزائري في ظل تطورات مابعد 2011 ؟

وتتدرج تحت هذه الإشكالية أسئلة فرعية تكون الإجابة عنها بمثابة الإجابة على الإشكالية الرئيسية:

1 — ما هي التحولات التي عرفها مفهوم الأمن بعد نهاية الحرب الباردة؟

2 — ما هي مضامين التهديدات الأمنية الحدودية للجزائر؟

3 — ما هي الإستراتيجية التي اتبعتها الجزائر لمواجهة هذه التهديدات ؟

خامسا : الفرضية الرئيسية

تؤثر التهديدات الأمنية على الأمن القومي الجزائري بمكوناته وابعاده المختلفة

بناء على إشكالية الموضوع المطروحة يمكن الانطلاق في الدراسة من الفرضيات الفرعية التالية:

الفرضيات الفرعية:

1 — تغير طبيعة التهديدات الأمنية أدى إلى توسيع و تعميق مفهوم الأمن في ظل التغيرات التي عرفها النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة ، بحيث تأثير هذه التهديدات لم يكن على مستوى الامن الصلب فحسب، بل إمتد إلى مستويات وجوانب أخرى.

2 — عانت الجزائر الى حد كبير من حالة الانكشاف الامني.

3 — تقادم الأزمات في دول الجوار ساهم في تدهور الأمن الحدودي الجزائري بحيث كلما زادت حدة اللااستقرار السياسي واللامن في البيئة الإقليمية للجزائر ، كلما أدى ذلك إلى انعكاسات أمنية خطيرة مباشرة وغير مباشرة على الحدود الجزائرية.

سادسا: حدود الدراسة

من خلال الموضوع المراد دراسته، والذي يندرج تحت عنوان " الامن الحدودي الجزائري في ظل تطورات مابعد 2011 ارتأينا ضرورة معالجته ضمن إطار زمكاني محدد كالتالي:

الإطار الزمني:

تركز الدراسة على الفترة الزمنية الحديثة مابعد (2011) وهي الفترة التي شهدت تحولات في بنية العديد من الأنظمة العربية وما تبعها من انفلاتات أمنية خطيرة كان لها تأثير مباشر على الأمن الوطني الجزائري غير أن مقتضيات الإلمام بجميع جوانب الموضوع تستدعي العودة إلى فترات سابقة لتفسير التحولات التي عرفتتها التهديدات الأمنية فمع نهاية الحرب الباردة تغير مضمونها من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع الموسع والشامل والمتعدد، هذا التغير ارتبط أساسا بفعل تحول طبيعة التهديدات الأمنية، والرجوع أيضا إلى ما عانته الجزائر في فترات سابقة جراء هذه التهديدات

الإطار المكاني:

يبدو أن التحديد الجيوسياسي الإقليمي هو الأنسب لدراسة قضية أمن حدود الجزائر والتي لا تتموقع حدودها مع دول المجاورة لها فقط ، بل حتى للأقاليم المحاذية لدول الجوار من منطلق عدم وجود طرف أحادي واضح مؤثر على أمن الجزائر التي تتعدى الحجم الجغرافي الإقليمي. وعليه سيتم التركيز على طول كل الحدود و الاتجاهات التي تشمل فواعل دولاتية مجاورة، على الرقعة المغربية شرقا تونس و ليبيا، غربا المغرب الأقصى، موريتانيا ،والصحراء الغربية والجنوب مع بعض دول الساحل الإفريقي و جنوب الصحراء) في كل من مالي، النيجر ، (وفواعل غير دولاتية) كالجماعات الإرهابية و القبائل العابرة للأوطان- كالطوارق و التبو و غيرها والتي تجعل من الحيز المكاني للدراسة في حالة جد معقدة وشائكة

سابعا: الدراسات السابقة

تعد الأدبيات التي عنيت بدراسة قضايا أمن الحدود في الجزائر بطرح مباشر قليلة جدا، حيث تركزت جل الدراسات الأكاديمية على مواضيع الأمنية و الإستراتيجية ، و المتعلقة بتفسير الظواهر القائمة على الحركات الأمنية وتفاعلات العبر وطنية في بعدها المحلي، الإقليمي والدولي، وانطلاقا من بعض الدراسات المرتكزة حول أمن الجزائر وبالتالي فقد اعتمدنا على الدراسات التالية:

- دراسة الباحث عبد النور بن عنتر في كتابه الموسوم :**البعد المتوسطي للأمن الجزائري والصادر في الجزائر 2005** كمرجعية أساسية في الدراسة، والذي يرصد أهم معطيات أمن الجزائر القومي والحدودي في

بعده الخارجي، وأهم التحديات والتهديدات التي تواجهه. حيث تناول تهديدات الإرهاب خاصة في ظل ارتباطها بالوضع الأمني في الساحل، وإن كان الكاتب حاول التركيز على مفهوم التهديدات الأمنية الصلبة

- حسام حمزة، مذكرة ماجستير تحت عنوان "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري" سنة 2011 بجامعة باتنة، تناولت هذه الدراسة ثلاثة فصول، الأول جاء كإطار مفاهيمي والنظري لدراسة الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، أما الثاني تطرق فيه إلى الدائرتان المغاربية والإفريقية للأمن القومي الجزائري، ليشمل في الأخير دراسة الدائرة المتوسطة للأمن القومي الجزائري بالإضافة إلى البعد الأمني للعلاقات الجزائرية الأوروبية وأخيرا العلاقات الجزائرية الأطلسية

- الحامدي عيدون، امن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف، كلية الحقوق والعلوم السياسية، (2015) والذي عالج ظاهرة امن الحدود عبر ثلاث فصول في دراسته للتداعيات الجيوسياسية الامنية على الجزائر

- دراسة للأستاذ قوي بوحنية بعنوان "الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، المنشورة في 03 جوان 2005، على موقع الجزيرة حيث حاول فيها الاقتراب من الإستراتيجية أو المقاربة الأمنية الجزائرية تجاه منطقة الساحل الإفريقي في ظل التحولات الإقليمية في NATO كالانقلاب في مالي وتغير أنظمة الحكم في ليبيا وتونس وتزايد دور الناتو المنطقة (التدخل في ليبيا) وأحداث ما يعرف ب "الربيع العربي <http://studies.aljazeera.net>".

- ليندة عكروم، تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على العلاقة بين الشمال والجنوب، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، تخصص: سياسة مقارنة (جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر 2010)

ثامنا :الإطار المنهجي للدراسة

الموضوع الذي هو محل الدراسة يتطلب الاستعانة بعدة مناهج وهي :

- المنهج التاريخي

وهو المنهج الذي من خلاله، يمكننا الرجوع إلى جذور الموضوع و بداياته الأولى و مختلف المحطات التاريخية و الأحداث المهمة لمساعدتنا على فهم الموضوع إلى جانب استخدامنا له لتتبع مسار التطور التاريخي لمفهوم الأمن في ظل النظريات التقليدية السابقة إلى غاية التطورات التي جاءت بعد الحرب الباردة. إذ لا يمكن فهم وتفسير ودراسة حيثيات وتطورات الحاضر لقضية أمن الحدود في الجزائر وشتى مجالاته دون الرجوع إلى الماضي ، فمن أجل فهم أشمل لمشاكل الحاضر لابد من تكوين خلفية تحليل تاريخية عن مشكلات الماضي.

- المنهج الوصفي:

الذي تم من خلاله تحديد خصائص وأبعاد الظاهرة المدروسة ووصفها وصفا موضوعيا عبر جمع الحقائق و البيانات و باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي.

- المنهج المقارن:

تستدعي هذه الدراسة مقارنة المواقف والأحداث المؤثرة سلبا أو إيجابا في اتجاهات حماية الوطن وتأمين الحدود و آثارها على الأوضاع الداخلية و الخارجية للجزائر وذلك بإظهار أوجه الاختلاف و التشابه لسير مؤسسات الدولة في أحقاب زمنية مختلفة حسب سياقها الوطني-الإقليمي . كما يركز المنهج على دراسة القوى المركزية للدولة أو المراكز التي تؤدي إلى تقوية أو إضعاف وظائفها من عنصر الانسجام بين فئات المجتمع

تاسعا: العوائق والصعوبات:

للأسف الشديد شهدنا في دراستنا للموضوع جملة من العوائق والصعوبات التي أثرت على معالجتنا وإثرائنا للدراسة نذكر منها:

- 1 غلق الجامعات و المكتبات العمومية والخاصة وتوقف وسائل النقل نظرا للحالة الاستثنائية التي تمر بها البلاد بسبب جائحة الكوفيد 19 .
- 2 الحالة النفسية والجسدية المنهارة بسبب إصابة الباحث بأعراض الكوفيد 19 .
- 3 النقص الكبير في المراجع والمصادر التي تستند إليه دراستنا.

عاشرا: تقسيم الدراسة

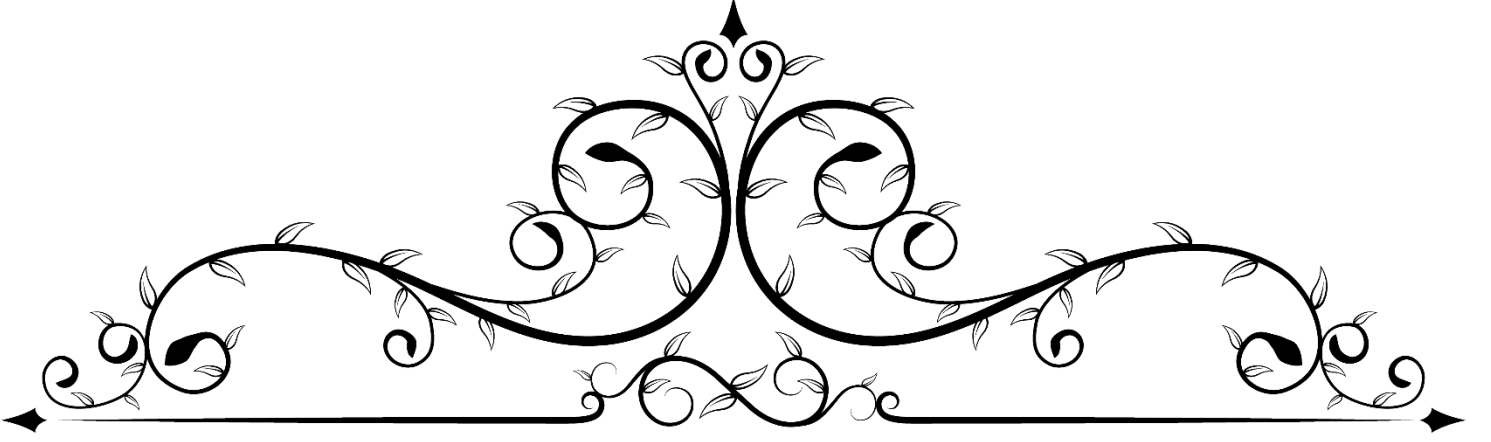
تم معالجة هذه الدراسة وفق خطة منهجية متسلسلة ، ابتداء من مقدمة منهجية إلى موضوع الدراسة والمقسم إلى فصلين :

الفصل الأول يتعلق بالجانب المفاهيمي و النظري لموضوع البحث تحت عنوان مقارنة مفاهيمية نظرية للأمن، حيث درسنا فيه مختلف مضامين الأمن وتحولاته مع تطور الدراسات الأمنية ومختلف المقاربات المهيمنة لتصور الأمن، مقسم لثلاث مباحث ، فالمبحث الأول: نتناول فيه تطور الدراسات الأمنية من استقاليا إلى النظرية النقدية ، وكذلك دراسة مختلف الأنماط التصورية للتهديدات الأمنية العابرة للحدود أما المبحث الثاني: الروافع الجيوبوليتيكية للحدود السياسية بين الدول وصولا للمبحث الثالث والذي هو بعنوان: التهديدات الأمنية العابرة للحدود السياسية .

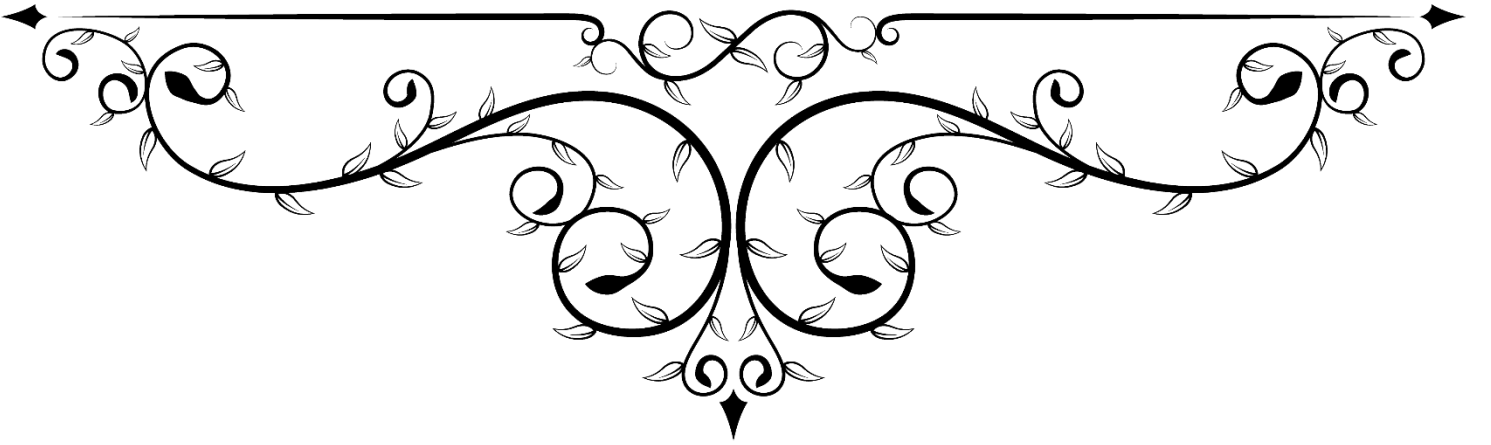
أما الفصل الثاني فقد تطرقنا فيه إلى تهديدات امن الحدود الجزائرية مع دول الجوار والذي درسنا فيه مختلف المشاكل والقضايا والتهديدات الحدودية الجزائرية الشرقية والغربية والجنوبية، وتداعيات أزمات دول الجوار

وانعكاساتها، مقسم إلى أربع مباحث، فالمبحث الأول تحت عنوان الحدود الشرقية وتهديدات ما بعد الربيع العربي، والمبحث الثاني تناولنا فيه الحدود الغربية والتوترات مع المغرب وموريتانيا، أما المبحث الثالث فكان بعنوان الساحل الصحراوي بين هجرة الأزمات وظاهرة الإرهاب وصولاً للمبحث الرابع الذي تناولنا فيه الإستراتيجية الأمنية الجزائرية في الحدود.

ونختم هذه الدراسة بإعطاء استنتاجات و خلاصات عن التداعيات الجيوسياسية لأمن الحدود الجزائرية بناءً على معالجة إشكالية البحث و فحص فرضياته المحللة لموضوع الدراسة.



الفصل الاول: سياق مفاهيمي نظري للأمن



تمهيد:

يعتبر مفهوم الأمن من المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، فهو من المصطلحات المفتاحية الأساسية في الدراسات الأمنية، ومن بين أكثر المصطلحات السياسية تعقيدا وغموضا سواء من حيث ضبطه نظريا أو محاولة تحقيقه عمليا في الواقع ، فإن كان الاتفاق النظري عيه صعب فإن تحقيقه في الواقع أصعب بكثير، وقد تطور هذا المفهوم عبر التاريخ وتوسع من المفهوم الضيق له المنحصر في التهديدات التقليدية العسكرية التي يكون مصدرها خارجي وموجه ضد كيان الدولة، ليصل إلى مفهومه الموسع في الوقت الحالي أين أصبح يشمل التهديدات العسكرية وغير العسكرية، ويمس الدولة و المجتمعات والأفراد وأمن العالم والبشرية ككل ، أين أصبحنا أمام عولمة للتهديدات والمخاطر الأمنية، وقد حاولت العديد من النظريات محاولة فهم وتفسير الظواهر الأمنية انطلاقا من النظريات الكلاسيكية الوضعية كالنظرية الواقعية مرورا بمدرسة كوبنهاغن ومحاولتها توسيع وتعميق مفهوم الأمن، وصولا إلى الأطر النظرية ما بعد الوضعية كالنظرية النقدية .

المبحث الأول: تطور الدراسات النظرية الامنية من واستفاليا الي النظرية النقدية .

هناك اختلاف حول مفهوم الامن حيث تتغير المفاهيم على ارض الواقع مما يجعل المفاهيم غير محايدة بل تخدم اطراف ومصالح معينة وباعتبار الامن من الاولويات وكشرط اساسي لحياة الانسان ومن اهم الحاجيات التي بحاجة لتبليتها جعله من اهم مواضيع التي تعرضت للنقاش في حقل العلاقات الدولية وبالخصوص في الدراسات الامنية.

المطلب الأول : تعريف الأمن و تطور الدراسات الامنية.

أولاً : تعريف الأمن:

يعد الأمن مفهوم غامض ومعقد ويصعب إيجاد تعريف شامل له، فهو من المفاهيم النسبية غير المتفق عليها بصفة كلية، ولذلك ليس من السهل علينا إيجاد تعريف محدد وشامل له، شأن الكثير من المفاهيم السياسية الشائعة الاستعمال، غير المحددة التعريف بدقة وشمولية، ونجد أن الأمن يعتبر مرادفاً للطمأنينة وعدم الخوف وانتفاء الخطر ويتعلق استخدام مصطلح الأمن عادة بالتححرر من الخوف والخطر، فان تكون آمنة يعني أن تكون سليماً من الأذى، بالطبع لا أحد آمن بالكامل ولا يمكنه أن يكون كذلك، ولكن الأكد أن الحاجة إلى الإحساس بالأمن قيمة إنسانية أساسية وشرطاً مسبقاً لتتمكن من العيش بشكل محترم. فالأمن يعني فقدان الشعور بالخوف والتهديد وانتفاء الإحساس بالخطر، وهو الذي يثير في الأدهان معاني البقاء والتكامل الاقليمي والتماسك الاجتماعي وحماية المصالح والقيم من التهديدات الداخلية والخارجية.¹

فمفهوم الأمن من أكثر المفاهيم أهمية ومحورية في حقل الدراسات الدولية، وذو أبعاد ومستويات متنوعة، يتعرض لتحديات وتهديدات كثيرة مختلفة المصادر والأنواع والإبعاد فهو " مفهوم نسبي متغير و مركب ، وذو أبعاد عدة و مستويات متنوعة، يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها، سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي، وشأنها شأن الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد يمكن تقديره بشكل قاطع"² اي لا يمكن ضبط مفهوم الامن بعيدا عن ابعاده ومستوياته.

¹ - أنور ماجد عشقي، الاستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة. (جدة، السعودية : مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية. والقانونية، 2005). ص 8.

² - سليمان عبد الله الحربي، <<مفهوم الأمن مستوياته وصيغته وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر>>، المجلة العربية للعلوم السياسية عدد 19، 2008، ص 9.

كما يعد تعريف "ارنولد ولفرز" للأمن من أقدم التعاريف وأكثرها إجماعاً بين الدراسات الأمنية، فحسب "ولفرز" فإن الأمن: في المعنى الموضوعي، غياب التهديدات ضد القيم المركزية، و في معناه الذاتي، غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم¹.

كما يعد تعريف "باري بوزان" من أحدث تعريفات الأمن، بقوله أنه: "العمل على التحرر من التهديد" و في سياق النظام الدولي فإن الأمن هو "قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل و تماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية" في سعيها للأمن².

أما روبرت ماكنمارا (Robert Macnamara) أعطى نظرة شمولية في تعريف الأمن بقوله: "لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إذا ضمنت حد ادني من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفير حد أدنى للتنمية"³. فالأمن في نظر ماكنمارا هو التنمية ومن دون تنمية لا مجال للحديث عن الأمن

وتعرفه دائرة معارف العلوم الاجتماعية بأنه: "قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية"، إلا أن هناك من يرى أن: "الأمن هو مفهوم أوسع وأكثر تعقيداً من مجرد الحماية من الأسلحة والحرب لأن جذور الصراعات وانعدام الاستقرار تشمل الفقر والتباين الاقتصادي داخل الدول وفيما بينها إلى جانب القمع وإنكار الحريات الأساسية...". بذلك يمكن استخلاص مكونات الأمن الأساسية التي تتحدد في المكون العسكري، والوقائي والاجتماعي، والإنساني، والقمع الثقافي، والحضاري⁴.

وقد حاول الأستاذ عامر مصباح وضع تعريف للأمن الوطني وفق هذه النظرة في كتابه "نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية" بقوله أن الأمن الوطني هو: "أمن المجتمع من التهديدات الأمنية الداخلية والخارجية التي تستهدف الاستقلال الوطني وبقاء الدولة ووحدة الإقليم وأمنه من تهديدات المجاعة والفقر والمرض والجهل. وأمنه من تهديدات المجاعة والفقر والمرض والجهل، وأمنه من التهديدات غير الأخلاقية كانتشار المخدرات وتجارة الجنس وتجارة الأطفال، وتجارة الأعضاء البشرية وأمنه من التهديدات التي تستهدف دينه وثقافته وقيمه وهويته وفكره. فالأمن الوطني هو: "جميع الإجراءات التي توفر الاستقرار داخليا،

¹ - جون بيليس وستيف سميت، عولمة السياسة العالمية. ترجمة: (مركز الخليج، للأبحاث الطبعة الأولى. دبي: مركز الخليج. للأبحاث، 2004). ص 214.

² - بن عنتر، عبد النور. العهد المتوسطي للأمن الجزائري الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي .. (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005)، ص. 14.

³ - روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة: (يونس شاهين، القاهرة الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971)، ص 39

⁴ - عامر مصباح. نظريات التحليل الاستراتيجي للأمن والعلاقات الدولية. (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2011). ص 11

وحماية المصالح خارجيا ، مع استمرار التنمية الشاملة، التي تهدف إلى تحقيق الأمن والرفاهية والرضاء للشعب¹.

وشاع استخدام مصطلح الأمن الوطني بعد الحرب العالمية الثانية، بينما جذوره تعود إلى القرن السابع عشر ميلادي بعد معاهدة واستغاليا (Westphalia) عام 1648 ، والتي أسست لولادة الدولة الوطنية أو الدولة الأمة، وشكلت حقبة الحرب الباردة الإطار الذي تحركت فيه محاولات صياغة مقاربة نظرية وطرق مؤسساتية للأمن الوطني، ولذلك يقر العديد من الباحثين على حداثة مفهوم الأمن الوطني وحداثة الدراسات المتعلقة به كظاهرة علمية وكمستوى للتحليل².

— الأمن القومي :

يمثل كل من مفهوم احد المفاهيم الاكثر سجالاتا في حقل الدراسات الامنية ارتبط الأمن القومي في بدايات تعريفه بالقدرة العسكرية، التي تقضي إلى العمل المسلح الرادع بتحقيق الأمن، حيث كان "والتر ليبمان Walter Lippmann من أوائل الذين وضعوا تعريفا " لمصطلح "الأمن القومي"، فاعتبر الدولة آمنة إذا لم تبلغ الحد لتضحي بقيمتها إن أرادت أن تتجنب الحرب، و يقول في ذلك: "إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تقادي وقوع الحرب، و تبقى قادرة على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه³ " فأمن الدول - وفقا لهذا المنظور - يبقى محافظ و مركزا فقط للقوة العسكرية ومرادف للحرب، إلا أنه توجب مع اية الحرب الباردة إعادة صياغة هذا لمنظور ليشمل ديدات غير عسكرية مثلها مثل العسكرية في إطار توسيع شامل لمفهوم الأمن القومي.

ثانيا : تطور الدراسات الامنية:

يمكن تقسيم نشأة وتطور الدراسات الأمنية إلى ثلاث مراحل أساسية ويمكن تفصيلها فيما يأتي:

1 - مرحلة العصر الذهبي: L'âge d'or des études de sécurité

برز وتطور حقل الدراسات الأمنية بعد الحرب العالمية الثانية، بحيث أصبحت مرادفة للدراسات الإستراتيجية، فالنتائج السلبية و الكارثية للحرب على الدول والشعوب كانت لها اثر كبير في صعود الدراسات الأمنية وبروزها نظرا لتوجه وتركيز معظم الاكاديميين والسياسيين و المفكرين على الدولة وأمنها كوحدة للدراسة وعدم ترك احتكار العسكريين والجنرالات خوض الحرب والوسائل العسكرية لحماية الدولة⁴. بحيث كانت الدراسات الأمنية

¹ عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص 12 .

² سليمان عبد الله الحربي ، مرجع سبق ذكره، ص 9،

³ المرجع نفسه، ص 14 .

⁴ أنور ماجد عشقي، مرجع سبق ذكره، ص 27 ،

في تلك المرحلة تركز على دراسة مخاطر استخدام السلاح النووي وكانت بمثابة تمهيد لدراسة مواضيع مشابهة مثل مخاطر التصعيد العسكري مراقبه التسلح ونزع السلاح والردع وغيرها¹

وحسب بيل ماك سويني Bill McSweeney فإن الدراسات الأمنية خلال هذه الفترة كانت تتم ضمن مقاربة ما بين تخصصاتية Interdisciplinaire وكانت مواضيعها متنوعة جدا، كما اعتمدت على مفهوم الأمن الجماعي، ومرجعية القانون الدولي، والمؤسسات الدولية والنظرية السياسية. كما عانت هذه الدراسات في تلك الفترة من صعوبة الحصول على المعلومات، والتي كان يتعامل معها على أنها "سرّ دفاع". ومن أشهر كتّاب ومفكرى هذه المرحلة نجد هرز HERZ رايت WRIGHT وولفرز WOLFERS و اخرون..

2 - مرحلة التراجع: La fin de L'âge d'or

في أواسط ستينات القرن العشرين بدأت الدراسات الأمنية بالتراجع ففي هذه الفترة ففي هذه الفترة أصبح التفكير الواقعي مسيطرا على السياسة الدولية بعد اشتداد التنافس بين المعسكرين، وازدادت حدة الصراع وظهور العديد من النظريات الجزئية كنظرية "الردع النووي" وسياسات التهديد المتبادل وبرزت الدراسات السلوكية التي تعطي الأهمية القصوى للقرارات العقلانية المتخذة من طرف صناع القرار. فالتركيز على مقاربات الردع النووي ونظرية المباريات أدى إلى إهمال الجوانب الأخرى، وانحصر الجانب الأكاديمي في التوقعات بشأن ما يؤول إليه الوضع في زمن التقنية النووية هذا من جهة، ومن جهة أخرى في الولايات المتحدة الأمريكية انصرف العديد من دارسي الإستراتيجية من الدراسات الأكاديمية إلى العمل الحكومي والدبلوماسي أمثال وولستر Wohlstette وكوفمان Koufmann وانخرطهم فيما يعرف "بعلب التفكير Think-Tanks .

كما أن هزيمة الولايات المتحدة في فيتنام سنة 1975 كان له تأثير على دارسي الأمن طلاب وأكاديميين وأدى بهم ذلك إلى التشكيك في مدى قدرة إثبات فرضيات نظرية الردع النووي على الحفاظ على الأمن²، و عجزها على التنبؤ بهزيمة الولايات المتحدة الأمريكية و أن التوازن النووي الاستراتيجي غير فعال في إدارة الأزمات وأن هذا التخصص أصبح أقل جاذبية في الدراسات الأكاديمية، وبالتالي أن السلاح النووي لم يعد حلا فعالا لتحقيق الأمن.

¹ مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية. (الامارت. العربية المتحدة: ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، 2008) ص 79.

² Bill MCSWEENEY, **Security, Identity and Interests**

نقلعن بون زكرياء، أثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الامن الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014 (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. والعلاقات الدولية ، تخصص علاقات دولية)، جامعة محمد خيضر بسكرة 2015.

فكان لفترة الانفراج بين قطبي القوة في النظام الدولي آنذاك وتراجع المكانة الاقتصادية الأمريكية دوراً في تراجع الدراسات الأمنية حيث تركزت حول عمليات صنع واتخاذ القرار وامتلاك الأسلحة و الأمن القومي، كما كان الاهتمام بنظرية المنظمات الدولية وتطبيقها على مشاكل الأمن الوطني وبالتالي تراجع واهمال المسائل الاستراتيجية المهمة.

3 - مرحلة النهضة (La Renaissance)

بعد نهاية حرب الفيتنام 1975 القرن العشرين عرفت الدراسات الأمنية مرحلة انبعاثٍ وصعودٍ جديدين بحيث ظهرت مؤسسات علمية متخصصة في دراسة الأمن مثل " مؤسّسة " فورد" (Fondation Ford) وكذا إصدار مجلة " الأمن الوطني " National Security " بالإضافة إلى ازدهار العديد من نظريات العلاقات الدولية والاقتصاد السياسي الدولي ونظريات الاعتماد المتبادل¹ (Interdépendance).

بحيث أن النظرة الواقعية للأمن أصبحت ضيقة جداً ولم تعد تستوعب هذه التطورات الحاصلة ، كما أن قدرة الدولة على توفير الأمن لمواطنيها قد أصابها عوامل التعرية من جانب عدد من التهديدات كالمشكلات البيئية و الديمغرافية و الصحية كالأزمات و الأوبئة و الهجرة و اللاجئين²... الخ.

وقد ظهرت تطورات جديدة ساعدت على عودة الدراسات الأمنية في هذه المرحلة ومن بين هذه التطورات

نجد:

- سهولة الوصول إلى المعلومة الأمنية بالنسبة للباحثين، مما ساعدهم على تقديم دراسات وبحوث جد مهمة تخص الأمن الوطني وتعديل دراسات وبحوث أخرى، فالحصول على المعلومات الأمنية أصبح أكثر سهولة من الفترات السابقة.

- نهاية الحرب الفيتنامية سنة 1975 ، حيث أصبح من السهل على الباحثين والدارسين دراسة هذه الحرب ومشكلاتها وأحداثها وفهم وتفسير الأخطاء التي قادت إلى هزيمة الولايات المتحدة الأمريكية.

- تأسيس العديد من الدوريات والمجلات المتخصصة في مجال الدراسات الأمنية مثل: أوراق أدلفي Adelphi (Peper) ومجلة الدراسات الاستراتيجية (Journal of Strategic Studies) ومجلة " البقاء " (Survival) والتي شرعت في نشر العديد من المقالات والدراسات التي تعالج موضوع الأمن، مما مكن أكثر الباحثين من نشر أعمالهم ودراساتهم مما أثرى هذا الحقل المعرفي أكثر .

¹ Jean barrea, **théories des relation internationales de l'idéalisme à la grande stratégie**

نقلا عن بون زكرياء، **إثر التهديدات الإرهابية في شمال مالي على الأمن الجزائري واستراتيجيات مواجهتها 2010-2014** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية. والعلاقات الدولية ، تخصص علاقات دولية جامعة محمد خيضر بسكرة 2014-2015.

² مارتين غريفيش وتيري أوكالاهان، مرجع سبق ذكره. ص 79،

- وصول رونالد ريغن إلى سدة الحكم في لولايات المتحدة الأمريكية سنة 1981 وإعلانه مشروع حرب النجوم الموجه ضد الاتحاد السوفياتي.

بعد نهاية الحرب الباردة وفي الطبعة الثانية لكتاب **باري بوزان (Barry Buzan)** سنة 1991 المجتمع، الدولة والخوف (People, States, Fear) أعطى نظرة حديثة في مجال التفكير في الدراسات الأمنية وذلك بعد ظهور العديد من التحديات واتساع مفهوم الأمن بحيث لم يبقى مرتبطاً بالقوة العسكرية فقط بل أعطى بوزان خمسة مستويات للأمن، فإلى جانب المستوى العسكري هناك المستوى السياسي، المستوى الاقتصادي، المستوى الاجتماعي والمستوى البيئي. وقد اتسعت رقعة الدراسات الأمنية بعد الحرب الباردة لأنها لم تبقى مرتبطة أساساً بنظريات العلاقات الدولية لأن هذه الأخيرة وكما يرى العديد من المنظرين والأكاديميين، يغلب عليها طابع الذاتية واللاموضوعية لأن معظم نظريات العلاقات الدولية هي نتاج دراسات لكتاب غربيين تعكس في الغالب توجهات ومصالح الحكومات الغربية وهو ما ذهب إليه **روبيرث كوكس** بقوله "النظرية هي دائماً لشخص ما ومن أجل هدف معين" بالإضافة إلى توجه العديد من الأكاديميين إلى الدراسات الأمنية بعد التأكد من أن شبح الحروب لا يزال ممكناً خاصة مع حرب الخليج الثانية وظهور العديد من التهديدات غير دولالية وعدم قدرة الدول على مجابقتها وانتشار أفكار الأمن الجماعي والسلام الديمقراطي وغيرها.¹

المطلب الثاني : المقاربات النظرية لتصور مفهوم الامن

تعددت الأطر النظرية التي حاولت تفسير وفهم الظواهر الأمنية وتحليل مفهوم الأمن، وتطورت عبر مراحل مختلفة نستطيع القول أنها واكبت تطور الدراسات الأمنية، ومن أهم هذه النظريات نجد النظرية الواقعية، والنظرية الليبرالية وعادة ما تعرف بالنظريات الوضعية، كما نجد مدرسة كوبنهاغن والنظرية النقدية والنظرية البنائية والتي تصنف كنظريات ما بعد وضعية في الدراسات الأمنية.

أولاً : المقاربة النظرية الواقعية:

تعد من أهم وأبرز المقاربات النظرية التي تناولت موضوع الامن في العلاقات الدولية بصفة عامة و التي سيطرت أفكارها خاصة خلال فترة الحرب الباردة بين المعسكر الشرقي والمعسكر الغربي، وتعود جذور الفكر الواقعي إلى كتابات كل من **هوبز** الذي صور العلاقات بين الدول على أنها علاقات تصارعية نتيجة للطبيعة البشرية الشريرة² في كتابه « **Leviathan** » وفي كتابات **نيكولا ميكافلي** من خلال

¹ حسام حمزة، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، (بحث مقدم لنيل درجة الماجستير غير منشور)، جامعة باتنة، قسم العلوم السياسية، 2011، ص 23.

² Charles R. beitz, **political theory and international relations**, (new jersey: princeton university press ,1999),p 27.

كتابه « الأمير Le Prince » أين اعتبر أن سلطة الأمير لا بد أن تكون محكمة خالية من الأخلاق نظراً لما تتميز به الطبيعة البشرية من تصرفات عدوانية تمس سلامة الأشخاص، لذلك يتوجب عليه ضمان الأمن لكل الأفراد¹.

والأمن وفق هذه النظرية يعني الحفاظ على بقاء الدولة وسيادتها واستقلاليتها أمام العالم الخارجي، والحفاظ على وحدتها الترابية في ظل نظام دولي تسوده الفوضى حيث ترى الواقعية أن التهديدات التي يمكن أن تعزز أمن الدولة تأتي من حدودها أي من بقية الدول، و أن تلك التهديدات طبيعتها عسكريه ومن ثم يتوجب على الدولة الرد عليها عسكريا من أجل المحافظة على بناء الدولة وحماية أمنها²

يعتبر هانس مورغينتاو (H.Morgenthau) أب الواقعية التقليدية، فهو يرى بأن الدولة هي الوحدة المرجعية للتحليل و لا يمكن اعتبار الأفراد جزء منفصل عن الدولة، فمن خلال السعي لتحقيق الأمن تعمل الدول على تعظيم قوتها العسكرية، لأن البقاء شرط ضروري ويعتبر من السياسات العليا لدى صناع القرار، كما أن النظام الدولي يصبح فوضوي نتيجة التنافس بين الوحدات المشكلة له، فتسلح الدولة (أ) يعتبر تهديد للدولة (ب)، هذه الأخيرة تقابله بزيادة قدراتها العسكرية ما يولد هاجس اللأمن بين الدول. والتي سميت بمعظلة الامن و مضمونها عند الواقعيين هي تلك الحالة من الخوف الناتج عن بنية اللايقين المتولد عن حالة الفوضى الدولية، فباعتبار أن الدولة وحدة من بين الوحدات المشكلة للنظام الدولي، هذا الأخير تميزه حالة من الفوضى الناتجة عن غياب سلطة مركزية ضابطة، تسعى كل دولة إلى تعظيم قدراتها العسكرية لضمان بقائها ومن ثمة أمنها، كما يقول الأستاذ داريو باتيستلا الدول لا تسعى إلى تحقيق أهداف أخرى مثل الاستقرار، المنفعة، القوة إلا إذا ضمنت بقائها³.

فالأمن بالنسبة للنظرية الواقعية يرتبط بقضايا الاستقلال السيادة ومصالح الدولة وكيانها وقيمها الوطنية، وتحديد مصالحها الحيوية، ويمكن القول انه ومنذ معاهدة واستقاليا وحتى وقتنا الراهن أن المدرسة الواقعية التقليدية قد سيطرت بقوة خاصة في فترة الحرب الباردة.

¹ الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، << تحليل موضوع الظاهرة الامنية وتطورها في نظريات العلاقات الدولية >>، [http://www.politics_dz.com]، (21/05/2020).

² محمد شلبي، الأمن في ظل التحولات الدولية الراهنة في الدولة الوطنية والتحول الدولية الراهنة، (الجزائر: جامعة الجزائر، منشورات. العلوم السياسية والإعلام، 2004)، ص 151.

³ Dario batistella, **théories des relation international**, 2éme édition, (Paris: presses des sciences po, 2006), p.461.

يؤكد نيكولاس ميكيافيللي على دور القوة، خاصة العسكرية في العلاقات الدولية، وتأثيرها على احتمالات البقاء بالنسبة للدول والأمم ويدعو إلى الحرب، ويعتبرها غاية في حد ذاتها ووسيلة عادلة ومشروعة، فهي وسيلة لضمان الأمن والبقاء¹؛ وهناك ثلاث أفكار أساسية لتوماس هوبز حول الأمن هي:

- تصور الطبيعة البشرية الشريرة؛

- دور الطبيعة الفوضوية للمجتمع الدولي "حرب الكل ضد الكل"

- مركزية الدولة كموضوع للأمن، فهي الضامن لأمن وسلامة المواطنين من الاعتداءات الداخلية والخارجية. وبذلك نجد أن الاتجاه الواقعي يركز على ثلاث عناصر أساسية في التحليل هي: الدولاتية، البقاء والعون الذاتي

ثانيا : مدرسة كوبنهاغن ومفهوم الامن الموسع :

تعد مدرسة كوبنهاغن أحد أبرز المدارس الحديثة التي ساهمت في إعادة صياغة مفهوم الأمن وتوسيعه لتجاوز الطرح التقليدي الكلاسيكي لدراسات الأمن، ويعتبر كل من "باري بوزان" و"اولي ويفر" جاب دي وايلد وغيرهم من روادها .

ويعود الفضل لباري بوزان في صياغة و تطوير مفهوم الأمن الموسع، وفتح مجالات جديدة للبحث في الدراسات الأمنية منذ ثمانينات القرن العشرين، حيث تم تبني نظرة شمولية للأمن. خاصة بعد طرحه لكتاب "الناس، الدولة الخوف، إشكاليه الأمن القومي في العلاقات الدولية" الصادر عام 1991 م وقد سعت مدرسة كوبنهاغن إلى تأسيس مسار خاص من أجل التأكيد بأن موضوع الأمن لا ينحصر في مجال الدراسات الإستراتيجية التقليدية، كما لا يشمل المجال العسكري فقط فهو أبعد من أن يكون مجرد علاقات تفاعلية بين الدول، فيوزان ركز على فكرة أن بقاء الدولة (الدول) لا يقتصر على الترتيبات العسكرية فقط بل لابد من التركيز على الاعتبارات. السياسية، الاقتصادية، البيئية والمجتمعية، فالتهديد لم يعد موجها إلى بقاء واستقلال الدول كما كان سابقا وإنما إلى الجماعات الاجتماعية كالأقليات، المهاجرين، اللاجئين، صراعات الاثنية و الدينية وغيرهم من الفواعل دون الوطن².

وكما ساهمت مدرسة كوبنهاغن بفضل اسهامات باري بوزان إضافة إلى اولي ويفر، وبيل ماكسوني في توسيع مجالات الأمن (قطاعات الأمن) لتشمل الجوانب السياسية العسكرية، الاقتصادية، البيئية والاجتماعية، الفرعية تحت الدولاتية وأخيرا الأفراد. فمنهجية التحليل عبر القطاع تهدف إلى تقسيم النظام الدولي إلى قطاعات

¹ ناصف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى. (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985). ص 237.

² جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات. الطبعة الأولى. (مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2008). ص 55.

مختلفة مع التركيز على نشاط كل قطاع من أجل إعطاء أكثر توضيح للأمن الوطني ولطبيعة التهديدات داخل كل قطاع ويمكن تحديد قطاعات الأمن حسب مدرسة كوبنهاغن¹ كما يلي:

القطاع العسكري:

يخص الجوانب و القدرات والامكانيات العسكرية على المستويين الدفاعي والهجومى ضد التراب الوطني والمهددة لسلامتها وبقائها (التهديد العسكري بالاعتداء والتصدي له أيضا يكون عسكريا).

القطاع السياسي:

يهتم هذا القطاع بالاستقرار السياسي والتنظيمي للدولة وأنظمتها الحكومية وكذلك الأفعال التي تمس بسيادة الدول وقوانينها ومؤسساتها فالتهديدات السياسية ليست عسكرية²

القطاع الاقتصادي:

تنظر مدرسة كوبنهاغن الى القدرات الاقتصادية كالموارد والثروات والاسواق والحفاظ مستويات مقبولة من الرفاهية لمواطنيها كعامل اساسي ومهم في تأثير وابرار دور الدولة وعلاقتها مع الدول الخرى ويعتبر المؤشر الرئيسي لأمن الدولة عموما، خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة³

القطاع المجتمعي:

في القطاع المجتمعي تركز مدرسة كوبنهاغن على المجتمع والهوية كمرجعيات أمنية فالتهديد المجتمعي هو ذلك التهديد الذي يمس بالهوية الوطنية واللغة والمعتقدات الدينية والممارسات الوطنية حيث أن الهويات المجتمعية أصبحت مهددة بجملة من التهديدات مثل: الهجرة، والغزو الثقافي بحيث أن الأمن المجتمعي يعني بمدى قدرة مجتمع ما الحفاظ على كيانه وخصوصيته الثقافية.

¹Buzan, Barry. **People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era.** New York : Harvester Wheatsheaf, 1991 p 19.

² محسن بن العجمي بن عيسى، **الأمن و التنمية**، الطبعة الأولى (الرياض: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)، ص 32.

³ المرجع نفسه ، ص 33.

القطاع البيئي:

في القطاع البيئي ركّز أصحاب مدرسة كوبنهاغن على معيارين للأمن، الأول وهو المتعلق بالبيئة نفسها جراء الكوارث والظواهر الطبيعية وما يحتويه من أخطار وتأثيراتها على حياة الأفراد¹، وأما الثاني فيتعلق بالممارسات الإنسانية السلبية وما تخلفه من نتائج سلبية من مخلفات كيميائية مضرّة بالبيئة إلى جانب النتائج الناجمة عن الاستغلال اللاعقلاني للموارد الطبيعية الخالق للندرة فالأمن البيئي عموماً يتعلق بالمحافظة على المحيط كأساس تتوقف عليه كل الأنشطة الإنسانية²

من أبرز الفهم التي قدمتها مدرسة كوبنهاغن استخدام مفهوم المركب الأمني لتسهيل تحليل مسألة الأمن في نطاق الإقليم كنموذج لفوضوية مصغرة كما وضحتها باري بوزان، حيث يعرف المركب الأمني بأنه: "مجموعة دول ترتبط همومها أو هواجسها الأمنية الأساسية ارتباطاً وثيقاً فيما بينها مما جعل من غير الممكن النظر واقعياً لأمن دولة بمعزل عن أمون الدول الأخرى"³.

يرى باري بوزان أن فكرة "المركب الأمني الإقليمي" تفسر الأمن كظاهرة علائقية، أي أنه لا يمكن فهم الأمن الوطني لأي دولة بمعزل عن سياقاته الإقليمية. فالأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخلياً ودفع التهديد الخارجي عنها، إذا ما توافقت مصالح وأهداف المجموعة، أو تشارك التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، بحيث لا يرتبط برغبة الأطراف فقط إنما بتوافق الإرادات انطلاقاً من المصالح الذاتية لكل دولة ومن مجموعة مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام الإقليمي ويشتمل مركب الأمن على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس مثله مثل المصالح المشتركة، والعامل الأساسي في ضبط هذا المفهوم هو مستوى التهديد/الخوف الذي تشعر به دولتين أو أكثر بشكل متبادل و على هذا المنطلق فإن فكرته الأساسية حول "المركب الأمني" تعد دعوة صريحة إلى اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلالها القضايا الأمنية⁴

وبذلك يمكن القول بأن مركب الأمن الإقليمي مجموعة من الدول ترتبط اهتماماتها الأمنية، لدرجة لا يمكن فيها فصل أمن دولة ما على أمن باقي دول المجموعة الأخرى، فالشعور الجماعي بوجود تهديد معين يؤسّس لقيام مركب أمني إقليمي نظراً لعملية التأثير والتأثر بين الدول، وما نتج عنه من اعتماد أمني متبادل.

¹ مينة، عطيش، البعد الأمني في العلاقات الأوروبية المتوسطية، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2008)، ص 30.

² بطرس بطرس غالي، الأمن وحفظ السلام في إفريقيا، (السياسة الدولية، القاهرة، 1995)، ص 81.

³ سليم قسوم، مرجع سبق ذكره، ص 109.

⁴ حسام حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 36.

ثالثاً: المقاربة النظرية النقدية للأمن :

تعتبر النظرية النقدية للأمن Critical Theory التي تسمى في بعض الطروحات بالغرماشية الجديدة -Néo Gramscisme كتطوير للفكر الماركسي، وقد انبثقت عن مدرسة فرانكفورت ويتبنى هذا الإتجاه العديد من المفكرين أمثال: ماكس هوركهايمر Max Horkheimer، مارك هوفمان Harbert Mark Hoffmann، هيربرث ماركيز Marcuse، وروبرث كوكس Robert Cox هذا الأخير يعتبر أب النقدية الإجتماعية. وقد ظهرت في بدايات سبعينات القرن العشرين، حيث انطلقت في أفكارها من النقد الذي وجهته للمقاربات التقليدية في تعاطيها مع الواقع الدولي وطرق معالجتها لفكرة الأمن فقد ركز روبرث كوكس من خلال مقولته " النظرية هي دوماً لشخص ما، ومن أجل هدف معين " "Theory Is Always For Someone And For Some Purpose" على أن النظريات التقليدية التي اعتمدت على العديد من الفرضيات كالدولة، الفوضى، المصلحة الوطنية هي كلها بناءات تاريخية تبنى في إطار علاقات اجتماعية تداثنية، فهي عبارة عن محصلة لاستخدامات اللغة و المصالح فمعظم الخطابات والنظريات و التوجهات هي نتاج منطلقات و رؤى و مصالح أصحابها بصفتهم جزء من البنى الاجتماعية التي ينتمون إليها¹.

فالخطاب النقدي الأمني يركز أساساً على البنى الاجتماعية، بحيث لا يمكن حصر مفهوم الأمن في الدولة وفي قدراتها المادية العسكرية لأنها تعتبر فرضية وليدة المرحلة الوستقالية تفاعلت وفق مسارات تاريخية للسلوكات الاجتماعية المهيمنة، أظهرت النظام القائم على أمن الدولة وفق إطار روتيني أصبح ينظر إليه على أنه نظام طبيعي. وبذلك فببني خطاب أمني قائم على أمن الأفراد والمجتمعات ويشتمل على مفهوم الأمن الإنساني باعتباره كاعتناق للأفراد يؤسس لمفهوم مغاير للطرح التقليدي.

يشترك النقديون مع البنائيين في الفكرة البنائية التي عبّر عنها ألكسندر وانت Alexander Wendt للأمن حين اعتبر أنّ " الأفراد يصنعون المجتمع والمجتمع يصنع الأفراد"، وأنّ "بنى المجتمع الإنساني هي محدّدة أساساً بواسطة الأفكار المشتركة أكثر ممّا هي محدّدة بقوى مادّية، وإنّ هويات ومصالح الفاعلين تتحدّد بواسطة هذه الأفكار أكثر ممّا هي معطاة من الطبيعة"²، لهذا تذهب بعض الطروحات إلى تسمية الدراسات النقدية ب"البنائية النقدية"، خاصّة في ظلّ الحضور القويّ لفكرة "البناء الاجتماعي للواقع" في طروحات النقديين كما ونجد أن المقاربة النقدية قد ضمت عدة اتجاهات أو مدارس مهمة منها: مدرسة أبرستويث أو مدرسة ويلز ومدرسة باريس .

¹ سيد احمد، قوجيلي، الدراسات الامنية النقدية مقاربات جديدة لاعادة تعريف الامن، (ط1؛ الاردن: الامركز العلمي للدراسات السياسية، 2014 ص70.

² Dario Battistella, op cit, p299.

- تحوّل مفهوم الأمن كاعتقادٍ إلى "أمن إنساني" :

ويعود أول استخدام رسمي لمفهوم "الأمن الانساني" إلى سنة 1994 في التقرير الثاني لـ "برنامج الأمم المتحدة للتنمية PNUD حول " التنمية البشرية" الذي حرره كل من الباكستاني محبوب الحق والهندي أمارتيا سان Amartya Sen الحائز على جائزة نوبل للاقتصاد سنة 1998 وقد أكد هذا التقرير على حدوث "نقلة مفاهيمية" من الأمن النووي إلى الأمن الانساني لأنّ هاجس النهاية النووية حياتهم اليومية بمختلف ظروفها.

لهذا شمل الأمن الانساني في الوقت ذاته الأمن الاقتصادي (غياب الفقر)، الصحي (الاستفادة من العناية الصحية والحماية ضدّ الأمراض)، البيئي (الوقاية من تدهورات المحيط البيئي)، الشخصي (الحماية من التعذيب، العنف، الجرائم، تعاطي المخدرات، الانتحار، وحتى حوادث المرور)، المجموعاتي (بقاء الثقافات التقليدية والأمن المادي للمجموعات الإثنية) والسياسي (الحقوق المدنية والحريات العامة¹).

ويقوم مفهوم "الأمن الانساني" على فكرة الأمن المستدام الذي يسعى بالدرجة الأولى إلى توفير حماية لصالح الشعوب وليس لصالح أقاليم الدول، فالأمن الانساني يرتبط قبل كلّ شيء بإشباع الحاجات الأولية للأفراد ويتجاوز الأولوية الممنوحة من طرف الدول لإمكانياتها الدفاعية على حساب أمن أفرادها، وقادت هذه الفكرة إلى تحولات جذرية في صياغة السياسات العالمية لأنها تقتضي إعطاء الأسبقية لحاجات أمن الأفراد قبل الدفاع عن مصالح الدولة.

¹حسام حمزة، مرجع سبق ذكره، ص42.

المبحث الثاني: الروافع الجيوبوليتيكية للحدود السياسية بين الدول.

ترسخت فكرة الحدود لدى البشر منذ زمن بعيد، وظهرت إلى حيز الوجود حين عرفت التجمعات الإنسانية فنون الزراعة والتجارة، والصناعة والتجارة في حيزها المكاني، ظهور فكرة الحدود بشكل عام هي نتاج حاجة الإنسان والمجتمعات إلى التملك والحيازة وارتبطت الرغبة في التملك الحاجة إلى حدود أو فواصل تُميز الملكيات عن بعضها وتحددها، إذ بدت المجتمعات في تلك الأيام تشعر إن حقوقها وسلطانها له مجال أرضي محدد لا يجوز التعدي عليه¹.

المطلب الاول: مقارنة مفاهيمية للحدود السياسية

اولاً: كرونولوجية نشأة و تطور الحدود الدولية :

أ - المراحل التطورية للحدود الدولية

ان وراء ترسيم و تحديد معالم الحدود السياسية التي نراها اليوم، تطور سياق تاريخي طويل المدى، فهي محصلة تاريخية و اجتماعية وحتى سياسية تمخضت وفق مرحلتين طويلتين ويمكن إيجازها في ما يلي:

المرحلة الأولى :

حيث كانت الدول موجودة على شكل حضارات وإمبراطوريات بعدد محدود للغاية ، تعيش في أحضان أوطان متفرقة ومتباعدة ، عرفت الاستقرار على أساس حيازة الأرض وإتاحة المسافات الطويلة ، الوعرة كحاجز لها²، فمفهوم مصطلح الحدود بين الدول والمجتمعات سابقاً متعارف على أساس فواصل تمثلت في مفهوم التخوم ولم يكن بين هذه الأقاليم إلا نقاط معينة تنفذ من خلالها التجارة ويقام عندها التبادلات و التقلبات من جهة و مساحات شديدة الوعورة (تضريس جبلي وعر ، مناخ شديد الجفاف أو قارص وغيرها) كحاجزة دفاع من أي عدوان خارجي وهذه التخوم تتسع و تتراجع بحسب قوة الدولة و ضعفها³.

المرحلة الثانية :

تعود بدايتها للعصور الوسطى، إثر ازدياد عدد الدول على الخارطة السياسية و التوجه نحو توسيع في إطار إقامة دولة مهيمنة تحكم العالم، و بقي هذا التوجه محافظ على تحديد الدولة وفق نمط التخوم حتى بداية العصور الحديثة، وانتعاش توجهات الانتماء الوطني و القومي و كان ذلك الأخذ بالحدود السياسية الأنسب

¹ محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية تركة قرن مضى و حمولة قرن آتى، ط. 1، (عمان، 2005)، ص. 104.

² محمد زاهر سعيد السماك، الجغرافيا السياسية المعاصرة، الطبعة 11، أريد : (دار الأمل للنشر والتوزيع، 1998). ص 107.

³ صلاح الدين الشامي، الدولة "دراسة في الجغرافيا السياسية" (الإسكندرية : منشأة المعارف، 2001)، ص. 52.

لتجاوب الحاجة إلى الفصل بين سيادة الدولة و بين دول الجوار الجغرافي و بما يكسبه السيادة و الاعتراف الدولي.

حيث ظهرت وتطورت الحدود الدولية ، في أوروبا في القرن السادس / السابع عشر الميلادي¹، نتيجة الانظمة السياسية حيث أصبحت الحدود الدولية دقيقة و مؤكدة ، بعد تبلور القوميات (Nation Making) داخل الحدود المانعة و مع نشوء الدولة القومية الحديثة في أوائل القرن السادس عشر كحوصلة فعلية لمعاهدة وستاليا عام 1648 في أوروبا و هذا ما يؤكد مقولة : "أن فكريتي الدولة و الحدود ولدتا معا و ستعيشان معا" و ارتبطت هذه الدولة بملكية الإقليم و السيادة عليه وفق خطوط حدية معينة بدقة (Boundaries) وليس بمناطق حدية شاسعة التي تعرف بالتخوم(Frontieries)².

إن الحدود التي تعرف حالياً ليست كلها ذات نشأة طبيعية أو هي نتاج معاهدات دولية، بل هي حدود دخل في تكوينها عوامل تاريخية سياسي، ولا تبتعد الايادي الاستعمارية عن تقرير الكثير من حدود الدول، فالحدود الاستعمارية التي رسمت على خرائط في أوروبا عكست بالأساس مصالح القوى الاستعمارية، ولم تعترف وتحترم التقسيمات الطبيعية والبشرية أو العرقية (خاصة في إفريقيا ، فالحدود الموروثة عن الاستعمار أدت إلى تقسيم الجماعات العرقية بين دولتين أو أكثر وهذا ما أكده "توماس بكنهام Thomas Packenham عام 1991 م في كتاب المعنون ب « التكاليف الاستعماري على أفريقيا » .

ب - صناعة الحدود الدولية

مرت عملية صناعة الحدود و تثبيتها بمراحل وتطورات معقدة و مختلفة أثرت على شكل الحدود الدولية، حتى على طبيعة علاقات الدول فيما بينها، حيث استغرقت الكثير من الوقت والجهد للاتفاق على خطوط حدية واضحة، تجنبها دخول نزاعات قد تقود إلى حروب مدمرة³، و بالتحديد فقد تضمن صناعة الحدود تحت أربع مراحل و أوضحها " الدولية عدد من المراحل "جونز (Jones) هي:

1- مرحلة تعريف الحد Definition

تتم هذه الخطوة من خلال الاتفاقيات والمعاهدات التي تبرم بين الدول بقرارات سياسية من القادة والرؤساء

2- مرحلة تحديد و تعيين الحد Delimitation

فهو اختيار نهائي لحدود معينة داخل منطقة اختيار واسعة من طرف المختصون، ثم نقل ما تم التوصل إليه في الاتفاقيات والمعاهدات إلى الخرائط والرسومات والأشكال.

¹ صلاح الدين الشامي، المرجع السابق، ص. 53

² عبد القادر الرزاق المخادمي، نزاعات الحدود العربية، (ط. 1، القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع، 2004)، ص.42.

³ عبد الرزاق، أبو داود، أسس العلاقات المكانية السياسية، (جدة : دار الحافظ للنشر و التوزيع، 2001)، ص.216.

3- مرحلة تخطيط و ترسيم الحد Delineation

وفيهما يتم تجسيد ما تتضمنه الرسومات والأشكال والخرائط على الحقل الجغرافي عن طريق وضع الأعمدة و العلامات والنصب الحدودية الحديدية و إظهار مواقع الحدود عن طريق وضع نقاط المراقبة¹، مع مراعاة ما يلي:

- أن يفصل الخط الحدودي الأساسي الذي يستند عليه فعلاً بين أمتين أو قوميتين مختلفتين عن بعضهما لغوياً واجتماعياً
- أن يمر الخط الحدودي في منطقة ذات كثافة سكانية منخفضة لكي لا يتم الفصل بين المجموعات السكانية المتجانسة.
- أن يتتبع خط الحدود المظاهر الطبيعية كالجبال والأنهار أو المستنقعات، والبحيرات، بحيث (يكون الخط واضحاً، ويسهم في الحماية والأمن للطرفين².

4- مرحلة الإدارة Administration

هي عملية صناعة الحدود من خلال الاتفاق على كيفية ادارة المعابر الحدودية، و إنشاء نقاط الجمارك، و القيام بالوظائف الأخرى للحدود كتسيير الدوريات، مكافحة التهريب، وقف الأعمال الضارة بالجانب الآخر، مراقبة حركات تنقل البدو أو الرعاة، ومسائل التعاون الاقتصادي الحدودي المشترك (كالتنقيب عن الثروات المعدنية و غيرها) و ضمان كافة التنظيمات العملية في صيانة الحدود و الحفاظ عليها و ضبط الإقليم الذي تمارس الدولة سيادتها بداخله

إلا أنه في بعض الحالات الاستثنائية قد تغيب مرحلة أو أكثر من المراحل السابقة، كما أنه يوجد اختلاف كبير في النتائج الحقيقية للأحداث. و عموماً فإن الدول قد حصلت على حدودها بطرق متعددة، إما عن طريق الاحتلال أو من خلال المباحثات والمعاهدات. أما الدول الإفريقية و النامية فالسائد أنها قد ورثت حدودها عن المستعمرات الأوروبية السابقة³، و يمكن لصناعة الحدود السياسية أن تفصل فصلاً تاماً بين الدول والشعوب في حالات عدة نذكر منها:

— عندما يكون الأساس الذي اعتمد عليه في صناعة وتخطيط الحدود هو الفصل الواضح بين شعبين متجاورين، كما هو الحال في الحدود التي تفصل بين عناصر الشعب الدانماركي والشعب الألماني.

¹ عبد الرزاق، أبو داود، المرجع السابق، ص. 216.

² عبد الحميد، غنيم، الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية، (الكويت: مكتبة الفلاح، 1998)، ص. 141.

³ عبد الرزاق، أبو داود، مرجع سبق ذكره، ص. 216.

— عندما ينقضي وقت طويل على وجود حدود تفصل بين شعبين متجاورين، بحيث تستقر هذه الحدود بصفة نهائية كما هو الحال بين إسبانيا وفرنسا.

— عندما تسبق عملية صنع الحدود وتخطيطها، عملية استيطان العناصر البشرية على جانبي الحدود، كما هو الحال في القطاع الغربي من الحدود الأمريكية الكندية.

— عندما تكون الحدود طبيعية ، اي انها تشكلت بفعل حواجز طبيعية بين الشعوب والدول . (كالحدود الجبلية في منطقة الهمالايا أو منطقة جبال الألب¹

ثانيا: تعريف الحدود السياسية:

وضع فقهاء القانون الدولي عدة تعريفات لمفهوم الحدود من ناحية الاصطلاحات بين لفظة التخم "Limite" التي تعني الخط، وبين لفظ الحد "Frontiere" الذي يعني الحيز المنبسط ضمن هذ الخط، و في حقيقة الأمر أن كلمة الحد تعني الخط و المنطقة الموجودة ضمنه، فالحدود فواصل طبيعية أو اصطناعية بين أقاليم مختلفة هي دول في غالبيتها، وتأتي أهميتها من حيث الشكل الحد الذي تبدأ فيه سيادة دولة على إقليمها، وتستطيع من خلاله ممارسة الاختصاصات الحكومية عليه، ومن ورائه تنتهي هذه السيادة²

وقد قدم الأكاديمي "أندرسون بور Anderson Bort" سنة 1996 محاولات لتحليل الاختلافات المفاهيمية وأوجه التشابه بينها، بأنه استخدمت مصطلح "التخوم frontier" للدلالة على مناطق الحدود دولية، و الخطوط "الحدية boundary" لتعين الخط الفاصل بين الدول. حيث يرى أندرسون أن مصطلح الحدود border يمكن تعريفه بأنه: " كل خط يتم به ترسيم حدود او منطقة كانت في الماضي أراضي محل خلاف" (كما كانت حالة الحدود الإنجليزية الاسكتلندية ، في القرنين الخامس عشر و السادس عشر)، كما عرف الحدود الدولية بأنها: " خط جغرافي معين بطريقة موضوعية و بمساعدة مفاهيم هندسية "³.

فالحدود بالمعنى القانوني هي عبارة عن مناطق اتصال سيادات الدول وأنظمتها الشرعية ، ويعني المفهوم العسكري للحدود على انها المنطقة الأولى أو الجبهة الأولى التي يجب أن تحمي ، والبداية التي ينطلق منها الهجوم والدفاع عن إقليم الدولة وجميع عناصرها الأخرى ، ويدل اعتبارها السياسي على وجوب احترامها وأدامتها أو توسعها لأن لها مكانة مقدسة في نفوس المواطنين ، ويمكن للسياسي أن يستفيد من هذه العلاقة في توليد وتنمية الولاء الوطني لصالح الدولة ومجتمعها

¹ عبد الرزاق، أبو داود، مرجع سبق ذكره، ص. 221.

² -عبد القادر الرزاق المخادمي، سبق ذكره، ص. 20.

³ الحامدي العيدين أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر، (مذكرة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعه محمد بوضياف 2014-2015)، ص 30.

أما المفهوم التقليدي للحدود السياسية فهي خطوط ترسم على الخرائط لتبين الأراضي التي تمارس فيها الدولة سيادتها والتي تخضع لسلطانها والتي لها وحدها حق الإنتفاع بها وإستغلالها ، ويدخل ضمنها المسطحات المائية التي تقع داخلها من انهار وبحيرات وقنوات ، والطبقات السفلى من هنا وأجزاء البحار التي تجاور شواطئها و التي يطلق علىها أسم المياه الإقليمية وطبقات الجو التي تعلوها، وعند هذه الخطوط تنتهي سيادة الدولة وتبدأ سيادة دولة أخرى ونظمها وقوانينها

الحدود السياسية هي العالم الجغرافية التي تعين إقليم الدولة أو تلك ، و تحدد مساحتها الأرضية و مساحتها المائية و تمارس الدولة سيادتها عليه و عنده تبدأ سيادة دول أخرى. و الحدود كظاهرة سياسية لا يمكن التكلم عنها على أساس أنها حقيقة جغرافية وضعتها الطبيعة على الخرائط و على أنها حقيقة ورثها الإنسان الاجتماعي غير قابلة للتعديل و التغيير ، بل إن خطوط الحدود من تفكير و صناعة الإنسان دفاعا عن حاجته الاستقلالية و التمايزية عن جيرانه ، و تخطى تفكير الإنسان ذلك بأن رسم الحدود و معالمها و دَوْنها في اتفاقيات و معاهدات دولية ، سميت هذه بالحدود السياسية أو الحدود الدولية¹، و اتفق معظم فقهاء السياسة و العلاقات الدولية على أهمية الحدود كإحدى الشروط الأساسية لقيام و سيادة الدول

فنجذ (راتزل) فيرى أن أفضل أنواع الحدود هي التي تكون لها أهمية عسكرية مثل الجبال والأنهار والصحاري ، فضلاً عن اتفاق الباحثين على أفضل أنواع الحدود من الناحية العسكرية هي التي تبرز أهميتها الاستراتيجية على غيرها من الوظائف ، أي إن لها تسهل عملية الدفاع وتعرقل الهجوم .

أما من الناحية التاريخية فأن الحدود تعد انعكاساً لتكامل الدولة وتوسعها أو أنكمشها أو تجزئتها ، وتعبّر عن فلسفتها ودرجة قوتها أو ضعفها في مراحل زمنية متعاقبة ، والجغرافية لها علاقة وثيقة بموضوع الحدود ، حيث يدرس الجغرافي الحدود لأنها أحد العناصر التي تدخل في تشكيل المظهر الحضاري للمنطقة²، كما انها أحد الطرق المهمة في تحديد الأقاليم الجغرافية.

¹عبد الأمير عباس الحياي، <تغير مفهوم ووظيفة الحدود>، العدد. 91 ، طبعة. 0229 ، مجلة الفتح، ص 04.

² المرجع نفسه، نفس الصفحة.

المطلب الثاني: المقاربات النظرية في تحليل أمن الحدود الدولية

اولا : المنطلقات النظرية لفهم قضايا أمن الحدود

إن النقطة الأولى في فهم مسألة أمن الحدود بالنسبة لأي دولة، هي أن الحدود نقاط اتصال وتفاعل بين الدولة والعالم الخارجي المحيط بها، وهنا توجد قضيتان أساسيتين في التحليل، اولها قائمة حول التنظيم و السيطرة، والثانية حول التأمين و الحماية¹.

1 - التنظيم أم السيطرة:

إن الدول بالرغم من شدة تنوعها، يجب أن تمتلك الخصائص الثلاث المشتركة:

أ - أرض (حدود دولية)

ب - حكومة ذات سيادة (الشرعية الدولية)

ج - السكان (شعب)

وهذه السمات الثلاث تحدد طبيعة التنظيم و الممارسة في الحدود المحيطة بكيان الدولة، و بالرغم من أهميتها جميعا إلا أن الخاصية الثانية هي الحاسمة -امتلاك السيادة- باعتبارها الوظيفة القانونية و التي تستلزم تنظيما عمليا، و هذا الأمر تقدمه الحكومات و تجسده وفق سياسات عامة و خارجية تحدد مختلف المهام و العلاقات في تنظيم شكل و سير حدودها الوطنية²

ومن جهة أخرى أن المهمة الطبيعية المتعلقة بالحدود، تتمثل في تنظيم عبور الأشخاص والبضائع بطريقة تهدف إلى " تسهيل الحركة" وليس عرقلتها، لأن التفاعل مع العالم يمثل في النهاية أساسا لنمط حياة البشر وحالة الاقتصاد، (فحدود دولة مثل الولايات المتحدة تشهد تحرك 500 مليون شخص، و 130 مليون سيارة، و 2 تريليون سلعة تشكل 25 % من الناتج المحلي الإجمالي، وتؤدي أي قرارات خاصة بالحدود إلى تأثيرات كبيرة بالنسبة لها، يجري نقاش واسع حولها في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001)، ولكن برغم من كل هذا فإن جوهر فكرة أمن الحدود يكمن في السيطرة على الحدود، لأنه لا توجد دولة قادرة على إحكام السيطرة على الحدود بصفة مطلقة ، غزار عن العمل على تنظيمها، سواء تعلقت بالمشكلات التقليدية أو غير التقليدية لأمن الحدود.³

¹ برايان وايت و آخرون، قضايا في السياسة العالمية، (الامارات المتحدة العربية: ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، 2004)، ص.26.

² الحامد العيدون، مرجع سبق ذكره، ص 46.

³ عبد السلام، محمد، دراسة مقدمة حول <<أمن الحدود في المنطقة العربية >> (الأهرام : مركز الدراسات السياسية. والإستراتيجية ، 2008)، ص.4.

ومن الأمور المنوطة بالحدود السياسية تنظيم انتقال الأموال و الأفراد و حتى الأفكار بقدر تنظيمها لانتقال السلع، فالحفاظ على الهوية الثقافية للدولة هو أحد أهم وظائف الحدود بقدر عملها على تنظيم وحماية مصالحها الاقتصادية بالضرورة.

2 - التأمين والحماية :

تمثل كل من الحماية و التأمين المهمة الموازية و العملية للسيطرة على الحدود، يعد "هولديك Holdek أول من أطر لهذه الوظيفة تأطيرا نظريا إذ قال: " (أن الدفاع هو الهدف الأساسي للحدود وأن الإنسان يقتضي إعاقته عن الإتصال و الإحتكاك بوسائل طبيعية") ، أما "فردريك راتزل Friedrich Ratzel فيرى أن أفضل أنواع الحدود هي التي تكون لها أهمية عسكرية مثل الجبال والأ نهار والصحاري. و يتفق معظم المفكرين على أن أفضل أنواع الحدود من الناحية العسكرية هي التي تبرز أهميتها الإستراتيجية على غيرها من الوظائف أي أن تسهل عملية الدفاع وتعرقل الهجوم¹

حدود الدولة يجب أن تؤمن بصرف النظر عن نمط العلاقة مع أطراف الجوار، فمن الطبيعي أن تكون هناك أعمال مراقبة وتأمين وحراسة دائمة للحدود، وهي ليست مهمة سهلة على الإطلاق، إذ أنها ترتبط بطول الحدود البرية أو الساحلية، والطبيعة الجغرافية لمناطق الحدود ، إضافة إلى عوامل ضغط أخرى من دول الجوار على عمليات تأمين الحدود، بصورة تصعب مقاومتها بوسائل تقليدية، فوجود "دولة فاشلة أو منهاره" على الحدود، أو دولة ذات اقتصاد ذو طبيعة خاصة، أو دولة تشهد صراعات مسلحة داخلية، أو دولة تحكمها أنظمة حكم متطرفة أو متقلبة، يمكن أن يؤدي إلى خلق مشكلات حقيقية تتعلق بتأمين الحدود و تختلف حدة و طبيعة معالجتها حسب حالة ظروف التأمين العادية أو الاستثنائية².

أصبحت قضية الحماية لا تعنا فقط بالجوانب الصلبة (العسكرية و الاقتصادية) من حماية الإنتاج الوطني من خلال فرض وتحصيل الرسوم والجمارك على المواد المتقلة عبر الحدود و الدفاع عن الحدود، و إن حتى القضايا اللينة كمكافحة عمليات التهريب والتسلل و الهجرة غير النظامية، فقد تشتمل المهربات على بضائع وآلات ومعدات تؤثر على الاقتصاد الوطني وتؤدي إلى كساد البضائع المحلية، وقد تحتوي على أسلحة ومفجرات تهدد الأمن الوطني وتدعم الإرهاب والإجرام.³

¹ عبد الأمير عباس الحياي، مرجع سبق ذكره، ص. 05

² الحامدي العيود ، مرجع سبق ذكره ص 48.

³ عبد الرزاق سليمان أبو داود، مرجع سبق ذكره، ص. 232.

ثانيا : تصور التهديدات و الإنكشافات لأمن الحدود :

إن مسألة أمن الحدود لا ترتبط فقط بالقضايا المذكورة آنفا التنظيم / السيطرة ، تأمين / الحماية ، رغم أهميتها القصوى ، إذ أن أبعادها الحقيقية تبدأ بمفهوم "التهديدات و الإنكشافات" كما زودنا به باري بوزان Barry Buzan تحليل الأمن الوطني و القومي ، ويقول أنه عندما تكون للمرء " فكرة عن طبيعة التهديدات و الإنكشافات الخاصة بالموضوع الذي تستهدفه، عندها يمكن أن تعطي معنى لأمن الحدود كمشكلة سياسية. فالأمن يعكس عمل التهديدات و الإنكشافات سويا " ، بمعنى أنه يمكن لسياسة الأمن الوطنية للدولة إما أن تتجه نحو الداخل لتخفف من انكشافات الدولة نفسها، و أما نحو الخارج لتخفف من التهديد الخارجي لمصادره. و إذا كانت الإنكشافات ملموسة ومحددة بوضوح ، فإن التهديد صعب التحديد¹ و ذلك لسببين:

- أولها :

مسألة ذاتية أو موضوعية في التهديد، أي استحالة قياس هذا الأخير، كما أن التهديدات التي تسيطر على الإدراك قد لا يكون لها واقع جوهري، ثم إن خوف القيادات قد لا يتقاسمه الشعب كما اكتشف الأمريكيون ذلك إبان حرب الفيتنام.

- ثانيهما :

صعوبة لتمييز بين التهديدات الخطيرة بما فيه كفاية لتشكل تهديد للأمن القومي ، و تلك التي (تظهر كنتيجة عادية للحياة اليومية في البيئة دولية متنافسه² وفي هذا السياق يقدم باري بوزان طريقتين للنظر او تحليل موضوع التهديدات الامنية بناء على:

أ - التحليل التقليدي لمفهوم التهديدات:

أي على أساس طريقة تصور التهديد الأمني بأنه يمثل تهديدا حقيقيا سواء كان عسكريا او اقتصاديا او اجتماعيا وغيره من قطاعات الامن التي قد تكون محل خطر.

ب - التحليل البنائي لمفهوم التهديدات :

القائم على توضيح المسار و العملية التي تتشكل وفقها هاته التهديدات و الأخطار ، فالتهديدات الأمنية ليست دائما موضوعية ، بل قد تتكون بصفة بيذاثية قائمة على دور اللغة و التناص و الخطاب وغيرها ، الامر الذي يدفعنا للتساؤل عن الطريقة التي تشكل هاته التهديدات ؟ كيف تتجمع جزئيا في حدث و تتطور

¹ الحامدي العيود ، مرجع سبق ذكره ، ص 49.

² عبد النور بن عنتر ، مرجع سبق ذكره ، ص. 17.

حتى تصبح قضية موضوعية أو ذاتية؟ و من يخبرنا ا؟ وكيف نتقبلها كتهديد قد يخلق معضلات حقيقية من أي طرف سواء دولة، منظمات دولية، أفراد.¹

يشير مفهوم التهديد إلى أفعال تحمل خطرا ضد القيم تحتم لجوءاً إلى العقاب، والتهديد يكون معرفاً ويلحق ضرراً مباشراً بأمن الدول والمجتمعات والأفراد. ويدرس الأمن الوطني ضمن ثنائية "التهديدات و الانكشافات" والطريقة التي تتعامل بها الدولة مع التهديدات والانكشافات هي التي تحدد فاعليتها في مجال حماية أمنها الوطني. لقد شهد النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة عدة تغيرات وتحولات سواء ما تعلق منها بالفاعلات الأساسية الفاعلة والمؤثرة فيه، أو بنية وهيكل النظام الدولة، وكذلك القيم السائدة والموجهة منة المستوى الدولاتي بمفهومه الخشن إلى مستوى الأمن متعدد الأبعاد بالمفهوم اللين. هذا التحول في مفهوم الأمن جاء نتيجة لبروز وظهور عدة فواعل وتهديدات جديدة ذات الطابع غير التقليدي كالإرهاب والجريمة المنظمة بمختلف أشكالها وأبعادها، وكذا مسألة الهجرة بمختلف أشكالها²، وهذه التهديدات الأمنية اللاتماثلية تتميز بأنها ذات طابع شمولي عالمية التهديد والمخاطر والتحديات ولا تخص دولة أو مجتمع بحد ذاته، وإنما تشمل عديد الدول والمجتمعات، وهناك من يمس كل البشرية خاصة التهديدات البيئية والصحية، بحيث أصبحت هذه التهديدات مصدر خطر على كيان الإنسان واستقراره ومصدر تهديد كذلك لأمن الدول والمجتمعات بصفة عامة.

وقد حدد تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الصادر سنة 2004 تحت عنوان: "عالم أكثر أمناً مسؤولياتنا المشتركة" التهديدات الجديدة غير التقليدية في أنها عمليات تؤدي الوقوع خسائر في الأرواح أو الحد من فرص الحياة و إلحاق الضرر بالدول بوصفها الوحدات الأساسية للنظام الدولي وتتمثل هذه التهديدات الجديدة في التهديدات الاقتصادية والاجتماعية كالفقر والأمراض المعدية والتلوث البيئي والصراعات بين الدول والصراعات داخل الدول كالحروب الأهلية والإبادة الجماعية وتهديد الأسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية، والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية³.

وجاء الاهتمام بالتهديدات غير التقليدية بعد نهاية الحرب الباردة مع عملية توسيع مضامين الأمن، حيث يرى أنصار النظرية النقدية أن الدراسات الأمنية يجب أن تهتم بالتهديدات العسكرية وغير العسكرية أي الاهتمام

¹ Barry Buzan, **People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War Era**. New York : Harvester Wheatsheaf, 1991, p 113.

² بوسكين سليم، **تحولات البنية الإقليمية وانعكاساتها على الامن الوطني الجزائري 2010-2014**. (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم اسياسية والعلاقات الدولية، تخصص :علاقات دولية واستراتيجية) جامعة محمد خيضر، بسكرة 2014-2015، ص 35.

³ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "عالم أكثر أمناً، مسؤولياتنا المشتركة"، بيروت :شركة الكركي للنشر، 2004. ص 17.

- بالتهديدات التي تواجه أمن الإنسانية ككل كالتحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبيئية والثقافية و
- حدد أنصار النظرية النقدية مجموعة من التهديدات غير التقليدية يمكن صياغتها فيما يلي:
- التهديدات البيئية خاصة التلوث والاضطرابات المناخية والكوارث الطبيعية.
 - تهديدات الهجرة الدولية عبر الحدود بمختلف أشكالها.
 - التهديدات المنبعثة من إعادة ظهور القوميات داخل الدول .
 - التهديدات الخاصة بانتهاك حقوق الإنسان مثل الإبادة الجماعية .
- تصب مجملها في كيفية ربط الأمن الوطني بالتهديدات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

المبحث الثالث : التهديدات الامنية العابرة للحدود الدولية

من المتفق عليه أنّ الأمن الوطني يدرس ضمن ثنائيات التهديدات والانكشافات، فالدول في سبيل تحقيق أمنها تقوم بتقويم دائم لهذين العاملين، وإنّ الطريقة التي تتعامل بها الدولة مع التهديدات والانكشافات هي التي تحدّد في الأخير فاعليتها في مجال أمنها القومي. إذن، لا تكتمل الصورة لدينا دون التعريف بالتهديدات الجديدة وخصائصها خاصة أنّ ذكرها تكرر فيما سبق من هذا المبحث ومباحث أخرى، حيث اعتبرناها دائماً أهمّ عاملٍ أدّى إلى الرّبط بين أمن الدول والأقاليم في فترة ما بعد الحرب الباردة.

لقد واكب إعادة صياغة مفهوم الأمن ظهوراً لمجموعة من "التهديدات الجديدة" التي اتسع استخدامها في العشرية الأخيرة من القرن العشرين والتي انبثقت عن تعبيراتٍ أخرى "كالاعتمادات المتبادلة الجديدة"، "التفاعلات السلبية"، "التهديدات العابرة" و"تهديدات غير عسكرية من طبيعة استراتيجية"، والتي تشترك كلّها في أنّها تصف وتعرّف ظواهرًا تختلف في طبيعتها عن التهديدات العسكرية التقليدية. وتلتقي التهديدات الجديدة مع التهديدات التقليدية في مفهوم التهديد الذي يشير إلى "أفعال تحمل خطراً ضدّ القيم تحتمّ لجوءاً إلى العقاب"، بيد أنّ تسمية هذه التهديدات ب"الجديدة" ليس له علاقة بتاريخ ظهورها، فالبعض منها كالإرهاب، الجريمة المنظّمة والهجرة السرية هي ظواهر قديمة وظهرت في عقود سابقة لعشرية التسعينيات، لكنّ ما يضيف طابع الجدة عليها هو مميّزاتها التي تعطيها خصوصية مقارنةً بالتهديدات التقليدية

طبعاً، أهمّ ميزة في هذه التهديدات أنّها لا قطريّة وعابرة للحدود أو عابرة للأوطان، (Transnationales) إذ لم تعد محدّدة جغرافياً بفعل المدّ العولمي، ومحصّلة هذا أنّها أعطت بعداً عالمي للأمن وقوّت من روابط الاعتماد المتبادل بين أمن الدول وقادت إلى الحديث عن "أمن عالمي"، لكنّ هذا لا ينفي وجود خصائصٍ أخرى لهذه التهديدات تتحدّد في:

- أنّها من طبيعة غير عسكرية وشهدت صعوداً في فترة ما بعد الحرب الباردة، وهددت بالأساس الدول الصناعية التي زال عنها تقريباً خطر الحرب التقليدية (بين الدول)
- أنّها تصدر عن فواعل غير دوليّة (غير حكوميّة) مما يصعب تحديد مصدرها
- أنّها تؤثر على أمن جميع الفواعل والمرجعيات (الأقاليم، الدول، المجتمعات، الأفراد)
- أنّها مرتبطةً بالجنوب (أو آتية من الجنوب) بعد زوال الخطر القادم من الشرق، وهذا ما يقود إلى القول بأنّ الثنائية القطبية للتهديد استمرت بعد نهاية الحرب الباردة إنّما اتجاهاها هو الذي تعيّر، فإن كان في الحرب الباردة "شرق/غرب" فإنّه ما بعدها أصبح "شمال/جنوب"

- أنها تأخذ عادةً شكل الخطر قبل أن تصبح تهديدًا، فإن كان التهديد عادةً معرفًا ويلحق ضررًا مباشرًا، فإن الخطر على . خلفه "ضبابي، ملتبس، غير قابل للقياس ومشكوك فيه"

المطلب الاول : الأنماط التصورية للتهديدات الحدودية

إن الملاحظ لتقديرات مؤسسات الأمن في الدولة حول تصور طبيعة التهديدات القائمة أو المحتملة في منطقة الحدود، -خصوصا للدول العربية - لم تتغير كثيرا عبر الزمن، إلا بصعوبة، وتبدو أحيانا وكأنها ميراث ينتقل من جيل إلى آخر، إلا إذا شهدت البيئة الجيوسياسية في المناطق المجاورة للدولة تغيرات أساسية، تدفع تلك المؤسسات إلى إعادة تقييم مصادر التهديد، وترتبط تلك التهديدات عادة بالأنماط الثلاث الآتية :

أولا : تهديدات ذات طبيعة أمنية:

ترتبط بطبيعة المشكلات المثارة عادة في مناطق الحدود، والتي يتم التعامل معها، في إطار العمل اليومي الروتيني أحيانا، لعناصر الأمن وحرس الحدود وخفر السواحل، كعمليات التسلل عبر الحدود، وعمليات ريب الأسلحة والمخدرات والبشر والأموال والبضائع، وهي في النهاية جرائم قانونية، تمثل ممارسات سائدة في مناطق الحدود، بل أحيانا ما يكون اقتصاد سكان . (الحدود - الذين تربطهم عادة علاقات عابرة للخطوط الرسمية - قائم عليها تماما¹)

إن هناك قواعد واضحة نسبيا بشأن التعامل مع تلك النوعية من المشكلات الأمنية، فليس من الصعب تقدير حجمها أو اتجاهها، وفقا لاختلافات معدلات النمو ونمط الحياة ونظم الاقتصاد وحالة الأمن، داخل الدول الواقعة على جانبي الحدود، ويفترض أن الرقابة على الحدود تمثل مسؤولية مشتركة للدول، على أساس قيام كل طرف بمنع تلك "المخاطر" من الانتقال من داخل إقليمه إلى داخل حدود الدولة الأخرى، فأمن الحدود المشتركة هنا لا يرتبط فقط بقدرة الدولة على إبعاد التهديدات القادمة من الجانب الآخر، وإنما أساسا على إبقاء التهديدات المحتملة من جانبه داخل حدوده، وبالتالي فإن التعاون الذاتي هو الأساس.

ثانيا: تهديدات ذات طبيعة عسكرية:

وترتبط تلك التهديدات بطبيعة العلاقات السياسية مع الدول المجاورة، فيما يتعلق بوجود مشكلات حدودية كامنة أو مكشوفة؛ مع وجود صراع قائم أو محتمل، وقد ارتبطت المشكلات الكبرى المتعلقة بالحدود، خلال النصف الثاني من القرن العشرين، بتلك النوعية من التهديدات، ولاتزال التقديرات المستتدة على سيناريوهات

¹ عبد السلام محمد، مرجع سابق، ص 5 .

أسوأ حالة، تشير إلى إمكانية تجددتها أحيانا في بعض الأحوال¹، وهنا يتم التحسب لإمكانية وقوع صدمات عسكرية نظامية ترتبط بنمطين شهيرين من التهديدات :

1 - نزاعات الحدود:

تكون على نمط خلاف أو صراع عنيف بين دولتين على تعريف أو تعيين أو تخطيط حدودهم المشتركة ، وتنشأ النزاعات الحدودية لإدعاء الأطراف بامتلاك تلك المنطقة حدودية لأغراض اقتصادية أو ثقافية أو جغرافية . فلم تخلو دولة عربية واحدة من مشكل حدودي، متسبب في توتير الأجواء بينها وبين الدول ا اورة الأخرى، بحيث يمكن ببساطة حصر ما لا يقل عن 32 مشكلة حدودية بين الدول العربية، بعضها لم يكن يخطر على بال أحد²

أدت هذه المشكلات إلى إثارة نزاعات حادة لدرجة اعتبر ا معظم الدراسات المصدر الأول لما سمي بظاهرة الصراعات العربية - العربية، إلى ما يقارب 16 حالة استخدمت فيها القوة العسكرية بين الدول بأشكال تتراوح بين الاحتكاكات المسلحة والحروب المحدودة، لكن المعضلة الحقيقية تمثلت دائما من خلال " موجة الماضي " إن التصور العام في المرحلة الحالية هو أنه تم تجاوز مشكلات تلك الموجة إلى حد بعيد، عبر تفاهات سياسية أو اتفاقات قانونية أو " حلول دولية"، أو العودة إلى الصيغ الصامتة لتجاهل أو تجاوز المشاكل، لكن لاتزال بعض ذيول الماضي قائمة بحدة في حالات مختلفة، خاصة فيما يتعلق ببعض " الأطماع" في الدول المجاورة ، والتي تواجهها أيضا دول عربية من جانب أطراف غير عربية ملاصقة لها أو قريبة منها.

2 - هجمات الحدود:

والواقع أن احتمالات الهجمات العسكرية ترتبط بالدفاع عن الدولة، وليس أمن الحدود، لكن في مناطق الحدود التي قد تشهد احتمالات عسكرية، توجد نظريتان للتعامل المحتمل معها، تؤثران على وضع مناطق الحدود البرية تحديدا ، هما :

أ - **نظرية الدفاع على الخطوط الخارجية**، بتعبئة وحشد قوات نظامية دائمة في مناطق المواجهة والعمق، وهي نظرية تقليدية، تجاوز ا تطورات التسليح ومبادئ الحرب، وخطط العمليات، فلم تعد مثل تلك النظرية معتمدة داخل الجيوش، بل أن إتباعها قد ي ودى إلى مخاطر في ظل بعض السيناريوهات.

¹ عبد السلام محمد، مرجع سابق الذكر، ص 7 .

² فهد حماد البلوي، دور الموانع الطبيعية الموجودة على الحدود البرية في الحد من ظاهر التسلسل، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية : رسالة ماجستير في العلوم 2006) ، ص 24.

ب - نظرية الدفاع على الخطوط الداخلية، بحيث يتم الاعتماد في الخطوط الأمامية على عناصر و وسائل المراقبة والإنذار المتطورة، مع الاحتفاظ بالقوات الرئيسية في العمق، مع تشكيلها بصورة تجعلها قادرة على الحركة السريعة، عبر الاعتماد على القوات الميكانيكية أو القوات المحمولة جوا، وغير ذلك. يمكن تحديد معني موجة الماضي وفق نقطتين:

الأولى: أن قواعد الاشتباك العربية المتعلقة بالتعامل مع مشكلات الحدود لم تكن مستقرة أو مريحة، فالدول لم تقبل الحدود الموروثة عن الاستعمار كما فعلت الدول الإفريقية، ولم تقم أيضا لفترة طويلة بالعمل على حلها، وإنما كانت تترك هكذا، وكأنها غير قائمة، إلى أن تتفجر المشاكل السياسية بين الدول، فتظهر مشكلات الحدود.

الثانية: أنه كانت هناك نوعية سيئة من المشكلات التي لا تتعلق بخطوط الحدود، وإنما دلالات عدم تحديدها، أو عدم ترسيمها، بالنسبة لتصورات دولة ما بشأن هوية الدولة ا اورة، فقد بدا أحيانا أن دولا عربية تعتبر دولا مجاورة جزءا منها، بشكل معلن أو غير معلن، وقد أدى ذلك إلى إثارة أسوأ الهواجس بين الدول العربية. إن مشكلة وجود تلك النوعية من الاحتمالات، ولو نظريا، هي أ ا تؤدي إلى تحول مناطق الحدود إلى مناطق عسكرية، أو مناطق تحكمها اعتبارات إستراتيجية تتخذ في إطارها إجراءات خاصة، تؤدي . (إلى إشكاليات، وتثير نقاشا عاما، تتداخل فيه اعتبارات الأمن مع اعتبارات التنمية¹

ثالثا: تهديدات ذات طبيعة غير عسكرية :

ابرز تهديدات هذا النمط هي محلية المصادر و اي انها غير مباشرة/غير عسكرية (Soft Security) خارجية التداعيات و هي من قبيل الامن اللين مثل عدم الاستقرار السياسي ، القمع السياسي،الفقر،العجز التنموي، ندرة الموارد، النزعات العرقية و الطائفية، التطرف، الارهاب، التدهور البيئي و الاوبئة ، التجارة بالمخدرات، التهريب، الجريمة المنظمة، الهجرة الغير نظامية و السرية، وبالتالي فإن تصور الامن الحدودي وفق هذا النمط مرده ال تركيز على . (جوانب الامن اللين المحلي الذي له عدة تداعيات خارجية²

إن الفوارق بين الحالات السابقة كلها، سواء كانت تتعلق بمشكلات أمنية أو ديدات عسكرية/غير عسكرية، تنعكس بشكل مباشر على نظام تأمين الحدود، فيما يتعلق بطبيعة العناصر التي يتم نشرها، سواء كانت ق وات مسلحة، أو وحدات مطاردة، أو حرس حدود، أو عناصر شرطية، إضافة إلى طبيعة التأهيل والتدريب،

¹ عبد السلام محمد ، مرجع سابق، ص 6 .

² عبد النور بن عنتر، <<محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي>>، العدد 273 ، مركز الدراسات الوحدة .العربية ، مجلة المستقبل العربي، ص 77 .

وطبيعة الاستخبارات، والأجهزة المستخدمة، وقواعد الاشتباك، وما إلى ذلك، وإن كانت هناك مرونة حاليا بشأن مهام وتأهيل وتسليح بعض عناصر تلك النظم.

المطلب الثاني : انواع التهديدات العابرة للحدود

تواجه الجزائر العديد من التحديات الأمنية التي تصول حول حدودها البرية و تختلف من حيث نطاقها وشدتها¹ ، كما تتداخل و تتقاطع القضايا الحدودية بين المتعدية منها و الثابتة بين الدول في منطقة تكاد تعرف شبيهاً من الاستقرار النسبي الإقليمي على مستوى خطوطها الداخلية و الخارجية، وذلك نظرا لالتباد و تشابك الفواعل الدولية مع غير دولاتية ، و التي تورطت في خلق مشكلات حدودية و تفاعلات عكسية صُدرت على شتى أبعاد الأمن القومي الجزائري.

و من أجل الفهم القويم لقضايا أمن الحدود الجزائرية، فإنه من المهم أولا أن نقوم بتحديدتها و تصنيفها، دف الوصول إلى الكيفية التي يمكن للحكومات أن تستند إليها في حل أو إدارة مشكلا ، يمكن تقسيم قضايا أمن الحدود الجزائري إلى محورين : أولها: القضايا الأمنية الحدودية بين الفواعل الدولية، ثانيها: تلك القضايا التي تقودها الفواعل غير دولاتية، على الرغم من أن هناك بعض التداخل بين الاثنين، ففي بعض الحالات نجد فواعل حكومية قد تكون راعية لفواعل غير دولاتية في ممارسة العنف عبر الحدود².

أولا: التهديدات الحدودية الأمنية المتعلقة بالفواعل الدولية:

وتتمثل هاته القضايا في النقاط الثلاث الآتية:

أ- نزاعات الحدود البرية:

هناك نوعان رئيسيان من نزاع الحدود البرية. النوع الأول الأكثر شيوعا هو ما كان بين حكومتين تتنافس على مزاعم في نفس المنطقة، و آليات حل هذا النزاع تميل إلى أن تكون سلمية، من أمثلة ذلك النزاع الحدودي بين كل من الجزائر و المغرب على منطقة تندوف 1963 م ، الجزائر و تونس، أوغندا و نزاع حدودها مع جنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

و كذا الحالة الثانية في هذا النوع هو حالة انفصال إقليم متأخر عن دولة الأم الواحدة. أمثلة على ذلك: إريتريا وإثيوبيا والسودان وإقليم جنوب السودان المنفصل. أما النوع الثاني من النزاع الحدودي البري يحدث عندما يكون طرفي الخلاف على إقرار بموقع حدودهما، لكن المخاوف الأمنية الوطنية security concerns

¹ زياني صالح، تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية، المرجع السابق، ص. 291

² -Border Security in Africa "**Think Security**", First.E July 2012, p. 07.

<<http://thinksecurityafrica.org/wordpress/wp-content/uploads/Border-Security-in-Africa.pdf>>

national هي التي تفسر قرارهم في احتلال أراضي دولة مجاورة. و من أبرز الأمثلة الأفريقية احتلال الجيش الغيني لقرية ينغا (Yenga) في سيراليون، و بالمثل الجيش المصري يحتل حلايب Halayeb في السودان

ب - الغلق المستمر للحدود بين الدول:

يعتبر إغلاق المستمر للحدود من أخف مظاهر التوتر بين الدول. و يمكن أن يحدث غلق الحدود لعدة أسباب، و من أكثرها شيوعا نجد الحيلولة دون تقشي عدم الاستقرار عبر الحدود. و يمثل الإغلاق المستمر للحدود بين الجزائر والمغرب منذ 1994 إلى اليومى مقياس للتوتر السياسي الجاد بين البلدين، و من الأمثلة الإفريقية الأخرى، أغلقت كينيا حدودها مع الصومال في 2007 ، أيضا السودان مع ليبيا في عام 2010 لمنع عودة المتمردين عبر الحدود إلى الأراضي السودانية. زيادة عدم الاستقرار في ليبيا أجبرت السلطات التونسية إلى إغلاق بعض المعابر الحدودية مع ليبيا. وبالمثل، نيجيريا في أوقات أغلقت حدودها مع النيجر والكاميرون وتشاد منذ تصاعد العنف في الشمال، في محاولة لمنع المتطرفين من التحرك باستمرار عبر الحدود¹.

ت - الدول الداخلية (غير المطلة على البحر):

مسألة أمن الحدود البرية هي الأكثر أهمية في الدول 16 غير الساحلية في أفريقيا، إذ أن أمن حدودها أمر بالغ الأهمية للتجارة و البقاء الوطني في اية المطاف. فالطبيعة المغلقة للحدود الجغرافية لهذه الدول قد يدخله في مشاكل مع دول الجوار الأمر الذي يطرح مسألة التفاوض أو التعاون للتوصل إلى اتفاق متبادل المنفعة لتأمين الطرق و المسالك التجارية بينها، فكل الدول غير المطلة على بحر إفريقيا تكافح اقتصاديا باستثناء بوتسوانا Botswana نظرا لوضعهم غير الساحلي الذي يزيد من تكلفة التجارة دوليا.

ثانيا : التهديدات الأمنية الحدودية المتعلقة بالفواعل غير دولانية

ويمكن إجلائها في النقاط التالية:

1- الهجرة غير النظامية و تدفق اللاجئين عبر الحدود

تعريف الهجرة غير الشرعية (الهجرة السرية): تعرف بأنها "إنتقال فرد أو جماعة من مكان إلى مكان (آخر بطريقة سرية مخالفة لقانون الهجرة كما هو متعارف عليه دوليا".

ولقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة انتشار الحروب الأهلية التي جعلت من المدنيين هدفا بارزا و لعمليات التطهير العرقي التي حصلت بدعم من حكومات هذه الدول أحيانا² ، و أوضح مثال على ذلك هو أعداد اللاجئين . الفارين من ليبيا بعد سقوط القذافي ومالي في أعقاب ثورة 2012 حيث أكدت أيضا مصادر

¹ Border Security in Africa ،op cite,p . 09.

² مارتن غريفيتش و تيري أوكالاها، مرجع سابق، ص ص. 351.350.

إحصائية أن مصالحي الأمن أوقفت أواخر عام 2013 أزيد من عشرة آلاف مهاجر غير شرعي من 23 دولة أفريقية، كما أوقفت مصالحي الدرك الوطني أكثر من 220 أجنبي من جنسيات مالية و تشادية و نيجرية في العديد من المناطق بولاية تمنراست ، و ارتفعت النسبة خلال النصف الأول من سنة 2014 ب 80 ٪ ، كما تؤثر على استقرار الأمني للجزائر بحيث في كثير من الأحيان ترتبط شبكات تهريب المهاجرين بالجماعات الإرهابية التي تعتمد على نقل خلاياها وتمرير أنشطتها عبر قوافل الهجرة السرية وكثيراً ما يقوم المهاجرون غير الشرعيون بأعمال إجرامية تمس استقرار الجزائر كجرائم التهريب و تبييض الأموال و تهريب المخدرات تلقت الهجرة غير النظامية محلياً و دولياً أولوية هامة من تركيز الحكومة الدولية و اعتبرت منطقة الغرب العربي المنطقة الفاصلة بين وصول الأفارقة لأوروبا لذلك اتخذت الجبهات الإفريقية كمحطة عبور للوصول إلى الدول الأوروبية. أولئك الذين يقطعون البحر الأبيض المتوسط متجهين إلى الجنوب الأوروبي في " قوارب الموت"¹

شكلت الهجرة غير الشرعية أحد أخطر التهديدات الأمنية التي تعاني منها دول المتوسط ودول شمال إفريقيا والساحل الإفريقي ولما لها علاقة مع الجريمة المنظمة بكافة أنواعها، وقد عانت دول شمال إفريقيا و من بينهم الجزائر باعتبارها مركز عبور بالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين القادمين من دول الساحل الإفريقي خاصة مالي، النيجر و تشاد والمتجهين إلى الضفة الشمالية نحو أوروبا².

لذا صنفت الهجرة غير الشرعية كإحدى المشاكل العليا التي تواجه دول شمال إفريقيا وعلى رأسهم الجزائر و الدول الأوروبية في القرن الواحد والعشرين ، فالهجرة قضية سياسية حاسمة في أوروبا و أولت الدول الأوروبية أهمية كبيرة لظاهرة الهجرة غير الشرعية وذلك من خلال إدراجها في جميع سياساتها في المنطقة المتوسطية وربطها بوسائل الأمن و الإستقرار في المنطقة³.

2 - الجريمة عبر الوطنية العابرة للحدود:

تحدث الجريمة عبر الوطنية والعابرة للحدود بدرجات متفاوتة في جميع أنحاء أفريقيا من طرف فاعلين غير حكوميين سريين، أو كما يسميها "بيتر أندرياس" و (clandestine transnational actors) بالفاعلين عبر الوطنيين السريين Peter Andreas و يُعرفها بأم: "الفاعلون غير الحكوميين الذين يعملون عبر الحدود الوطنية الخارقين لقوانين الدولة، والذين يحاولون التملص من جهود تطبيق القانون". و استفحال مسألة

¹ محمد غزالي، الهجرة السرية، (ط1، عمان، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2015)، ص 35.

² تبناني، وهيب، "الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة مولود، معمري تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، 20، ص 148-149.

³ علي بوشرية و بوعلام بولعراس، << الجزائر في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة استراتيجية فعالة.>> مجلة الجيش (الجزائر). العدد 618، جانفي 2015، ص.11.

الجريمة المنظمة عبر الوطنية يعتمد على ضعف الرقابة على الحدود الأمر الذي يطرح العديد من المشاكل المسايرة لها، كالمخدرات وتهريب البشر، السرقة، الجريمة عبر الحدود، الاتجار في المعادن، الصراع على الموارد النفيسة عبر الحدود وهي مشاكل ومن أخطر القضايا كما هي عليه العديد من الدول في منطقة الساحل و جنوب الصحراء التي ترمي إلى تحقيق أهداف إقتصادية ومالية¹.

كما تتفق كافة الجهات الأمنية للدول والمؤتمرات و الندوات التي عقدت في هذا المجال والمتخصصون في مجال الجريمة المنظمة، بالإضافة إلى تعاريف الأنتربول، والولايات المتحدة الأمريكية والتشريع السويسري واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية على إن هذه الأخيرة هي " نشاط إجرامي منظم يعتمد على التخطيط أساس للعمل الإجرامي، ويقوم به عدد من الأفراد المؤهلين ذوي الخبرة العالمية ، لتحقيق مكاسب مالية سريعة من خلال استخدام الوسائل والتقنيات المتطورة وغير المحظورة" ومن أهم خصائص الجريمة المنظمة وسماتها مايلي:

- **التنظيم:** يعد التنظيم الدقيق من أهم خصائص الجريمة المنظمة و يقوم بتقسيم الأدوار بين الأعضاء ، وتحديد علاقات بعضهم ببعض من جهة وعلاقتهم بالمنظمة الإجرامية من جهة أخرى .
- **التخطيط الجماعي:** يتعين أن يكون سلوك الإجرامي المكون للجريمة المنظمة و ليد التخطيط الدقيق و التخطيط عنصر مهم وحيوي لتحقيق أهداف الجماعات الجريمة المنظمة ويتطلب التخطيط قدرة كبيرة من الذكاء والخبرة والكفاءة العالمية .
- **الاستمرارية:** يقصد امتداد حياة المنظمة واستمرارها في تحقيق أهدافها بصرف النظر عن انتهاء حياة. أو عضوية أي فرد فيها²
- **النطاق العابر للحدود الوطنية:**

أسهم التطور التقني في وسائل الاتصالات و نقل المختلفة ، بدورها على توسيع نشاطات أعضاء المنظمات الإجرامية من الجريمة المنظمة المحلية إلى الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية و بالتالي أفرزت جريمة

¹ أحمد دلاوي ، الوضع الأمني في منطقة الساحل والصحراء وأثره على الجزائر ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، تخصص دراسات مغربية) ، جامعة الدكتور مولاي الطاهر ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، سعيده، 2016 ، ص 46 - 47 .

منظمة عالمية سعت الدول لمكافحتها بشكل متضامن فيما بينها وذلك أن .(الضرر المتأتي عن أعمالها لم يصب دولة واحدة فقط بل تعداها إلى العديد من الدول¹

- استخدام الوسائل غير المشروعة:

لا يمكن للجريمة المنظمة تحقيق أهدافها وجني الأرباح الصائلة إلا باعتماد وسائل غير مشروعة كالعنف والفساد والتهديد والابتزاز، الرشوة و الإنذار والخطف.....الخ تهدف إلى الربح و جني الأموال: إن الكسب المادي الهائل و الغير المشروع أهم أهداف مرتكبي الجريمة لقد ساهم التطور التكنولوجي في وسائل الإيصال المختلفة وتطور وسائل النقل و الاتجاه العالمي لفتح الحدود بين الدول، وهو ما يساعد بدوره في توسيع نشاط أعضاء المنظمات الإجرامية من الجريمة المنظمة المحلية إلى الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية².

3 - تجارة الاسلحة:

تجارة الأسلحة الغير شرعية موضوع شائك ومعقد وقد أرق الإنترنت والمخابرات الأمريكية والبريطانية ففتشي الأسلحة بين المتمردين والأرهابيين والميليشيات أمر خطير بالنسبة للأمن العالمي. فيكتور بوت (تاجر الموت) أشهر تاجر سلاح وهو ضابط سابق في سلاح الجو السوفييتي وهو أكثر شخص يعرف شبكات تهريب الأسلحة الدولية وقد قام بنقل الأسلحة إلى دول عديدة من خلالها . أشهر عمليات تجارته كانت في أفغانستان فقد زود طالبان بالعديد من الأسلحة وحتى الطائرات خلال التسعينات . في أواخر التسعينات زاد نشاط تجارته في أفريقيا فقد زود العديد من الميليشيات بالأسلحة والذخائر . وتشير المعلومات أيضا أنه تواصل مع حزب الله خلال حرب لبنان 2006 وقام بتزويدهم بقاذفات صواريخ متطورة وأسلحة مضادة للدبابات . هذه المعلومات المعروفة عنه فقط وقد قام بأكثر من ذلك . تم اعتقاله في تايلند عام 2008 وتم تسليمه للولايات المتحدة الأمريكية وكانت التهم أغلبها حول دعم الجماعات الارهابية وغسيل الاموال

في الدول العربية تنتشط هذه التجارة في الدول الفقيرة على سبيل المثال في اليمن الأسلحة تباع في العلن ورخيصة على سبيل المثال سعر الكلاشنكوف هو 500 دولار فقط , وليست فقط أي أسلحة إنما قاذفات

¹ عارف علايبي، الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، (بحث معد للترقية لرتبة رائد في قوات الأمن الداخلي، معهد الأمن الداخلي، المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي)، 2008، ص11.

² مايا خاطر، <<الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها>>، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 3، 2011، ص7.

صواريخ وقنابل يدوية ورشاشات ثقيلة أيضا , أحد الأبحاث تشير إلى وجود 60 مليون قطعة سلاح في اليمن أي أكثر من عدد السكان حيث كانت الشبكات التي تسيطر على عمليات تهريب البضائع تدير عمليات تهريب السلاح. كما يتضح من حالة الحاج "بوتو" تاجر السلاح المعروف الذي كان يسيطر على تجارة الأسلحة في الصحراء الجزائرية و المهربة من دول الساحل عبر الحدود الجنوبية¹.

في ظل توجه الاقتصاد الدولي نحو العولمة على مدى العقدين الماضيين، تزايد حجم نشاط الاقتصادات غير المشروعة خاصة في مجال تجارة السلاح الأمر الذي رفع معدل الجريمة العابرة للحدود إلى مستويات قياسية. ورغم من صعوبة تقدير القيمة الفعلية لتجارة الأسلحة غير المشروعة إلا أنها تقدر بنحو 60 مليار دولار سنويا أي ما نسبته من 10 إلى 20 بالمئة من القيمة الإجمالية لتجارة السلاح في السوق العالمية ووفقا للهيئات الدولية التي تعنى بانتشار السلاح في العالم فإن ما يزيد على 600 مليون قطعة سلاح صغير منتشرة في العالم.

وقد تنوعت أنشطة العصابات الإجرامية في تهريب السلاح في ظل استخدامها تكنولوجيات جديدة، وتكيفها لهياكل شبكات إلكترونية أفقية التي يصعب تتبعها ووقفها.

ولا تعد تجارة الأسلحة تجارة غير مشروعة فهناك شركات دولية معروفة تعمل في هذا المجال، ولكن في مقابل هذا الوجه الرسمي يقابله هناك وجه مظلم غير رسمي لتجار سلاح يعملون في بعض الأحيان في النور وفي كثير من الأحيان في الظل.

4 - تهريب والاتجار بالمخدرات :

أقامت التنظيمات المسلحة علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظمة والمافيا، وعندما صارت لا تتوانى عن ممارسة أي نشاط إجرامي (الاتجار بالمخدرات، البشر والسلاح) من أجل التموين وتمويل نشاطها بسبب مصادر التمويل و المؤونة التي كانت تعتمد عليها في التسعينات من القرن الماضي².

و تشكل جريمة تهريب و الاتجار بالمخدرات، تهديد جديدا عابرا للحدود يمس بتأثيراته السلبية جميع الوحدات المرجعية للأمن (الدولة، المجتمع والمجتمع الأفراد) والذي يتطلب أيضا استراتيجيات أمنية شاملة، أي

¹ محمد طالب أبصير ، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي ، (رسالة ماجستير تخصص علاقات دولية إستراتيجية و مستقبلات)، جامعة الجزائر، 2010 ص. 11 .

² بوطالب براهيم، مقارنة اقتصادية للتهريب في الجزائر، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية)، جامعة الجزائر، 2011 ، ص152.

قائمة على إجراءات عسكرية وأخرى غير عسكرية (قضائية، اقتصادية، اجتماعية) للتصدي له. وقد ساهمت عوامل القرب الجغرافي من مناطق إنتاج وعبور المخدرات في إفريقيا جنوب الصحراء (خليج غينيا بالدرجة الأولى، بالإضافة إلى السنغال، ساحل العاج، غانا، التوغو، البنين، نيجيريا والكاميرون). وكذا ضعف الأنظمة الجنائية في إفريقيا جنوب الصحراء وفسادها، وطبيعة بنية الحروب والنزاعات فيها وكذا انكشاف الجزائر من الجن وبسبب ضعف التغطية الأمنية لحدودها الجنوبية في تقاوم التأثير السلبي للمخدرات على أمن المجتمع والأفراد الجزائريين. وتشير أرقام كميات القنب الهندي، الكوكايين، الهيروين المضبوطة في الجزائر كل سنة والمقدرة بالأطنان، بالإضافة إلى مئات الآلاف من الأقرص الهلوسة، إلى خطورة التهديد الآتي من المخدرات وشبكات تهريبها . والاتجار بها على الأمن الجزائري 2

وفي نفس الوقت أصبحت إفريقيا مكان واسع للإنتاج و استهلاك خاصة نيجيريا، تنزانيا، كينيا و جنوب إفريقيا و يبقى المغرب كأول منتج للقنب الهندي و يقدر رقم أعمال تجارة المخدرات بين 300 و 500 مليار دولار في السنة و هذا ما يدل حسب الاقتصادي بيار موسى " على أن المخدرات تشكل أهم الصادرات من الدول الجنوب نحو الشمال "

حيث تشهد الجزائر مؤخرا معضلة أمنية حقيقية على حدودها مع المغرب بسبب شبكات تهريب المخدرات، حيث حجزت وحدات حرس الحدود 146 طنا من المخدرات المغربية كانت مهربة إلى الجزائر خلال الأشهر التسعة الأولى من سنة 2014 ، بالإضافة إلى شبكات أخرى تنشط في تهريب الوقود والمواد الغذائية التي تدعم الحكومة الجزائرية أسعارها، ليتم بيعها في الأسواق المغربية. وهو ما دفع السلطات الجزائرية لإطلاق مشروع "نظام المراقبة الإلكترونية" تهدف تأمين الحدود البرية مع المغرب

ففي هذا الصدد، كشفت التحريات الجزائرية حول الاعتداء المسلح في ولاية جوان 2010 بين زولتين بتمنراست، والذي أسفر عن اغتيال 12 عنصرا من حرس الحدود الجزائري عن تورط تنظيم القاعدة فيه، وأن هذا الاعتداء كان تسهيل عملية تهريب سبعة (07) قناطر من الكيف المعالج إلى داخل التراب الجزائري. (التهديدات التكنولوجية العابرة للحدود، فإن التطورات السريعة التي يشهدها هذا المجال الذي يساهم في بروز تهديدات جديدة للأمن ، فإن تدني المستوى المعرفي وضعف المناهج الدراسية واستفحال حالة التسبب وانعدام الجدية في المنظومة التربوية الجزائرية، والذي يقابله تطور تكنولوجي متناميا في الدول المتقدمة يطرح بجد مشكلة مواكبة هذا التطور بفعل الهوة المعرفية الحاصلة.

لعل من أبرز تداعيات التطور التكنولوجي بروز مشكلات تهديد الأمن القومي الجزائري وعلى رأسها الجرائم المعلوماتية. وتعد الجرائم المعلوماتية والالكترونية صنفا جديدا من الجرائم وتتخذ هذه الجرائم أشكالا متعددة،

لعل من أبرزها جرائم الاختراقات (المواقع الالكترونية الرسمية والشخصية) بغرض الاستيلاء على اشتراكات الآخرين وأرقامهم السرية وإرسال الفيروسات.

وهناك كذلك الجرائم المتعلقة بالمواقع المعادية سيما المواقع السياسية، والتي وإن كانت من جهة تعبر عن تنامي القيم الحضارية الديمقراطية، لكنها كثيرا ما تكون مصدرا للأخبار الفاسدة التي تخلق شرخا بين النظام السياسي ومواطنيه. إضافة إلى كل ذلك هنا جرائم القرصنة والنسخ غير المشروع أين تعد الجرائم من البلدان التي أن انهكتها هذه المعضلة. و يمكن أن نذكر كذلك جرائم التجسس الالكتروني بفعل وجود تقنيات عالية التقدم للتجسس على الدولة، بالإضافة بالإرهاب الالكتروني والذي يتم من خلاله الاستيلاء على المعلومات والقيام بتدميرها وتعطيلها في عصر الازدهار الإلكتروني.

ثالثا : تسلسل الفواعل العنيفة غير الحكومية و الملامات الآمنة

تسلسل الجهات الفاعلة غير الحكومية الخطيرة عبر الحدود الوطنية هو أيضا تحديا كبير لأمن الحدود البرية للدول. فبعض الجهات الفاعلة غير الحكومية تقوم بارتكاب أعمال عنيفة عبر الحدود وحيثما أمكنها فهي تستخدم نفس الحدود هربا بعد ذلك الى الملامات الآمنة¹، وبرزت هذه التهديدات ظاهرة الإرهاب الدولي.

تعتبر ظاهرة الإرهاب من أهم التهديدات الجديدة للأمن، خاصة ما يعرف بالإرهاب الدولي، الذي انتشر بصفة خاصة بعد الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001 ، و أدت هذه الأحداث إلى التحول في نمط هذه الظاهرة حيث إنتقل الإرهاب من إطاره الضيق أي داخل الدولة إلى نطاق أوسع وأكثر شمولية أي إرهاب عابر للأوطان و الحدود .

حضي مفهوم الإرهاب بقدر كبير من الاهتمام ليس فقط في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، ولكن أيضا من جانب العديد من العلوم الأخرى و بالذات العلوم القانونية و علم الاجتماع و علم النفس وغيرها من العلوم الأخرى ، وبالتالي يصبح من الضروري التعرض إلى أهم تعريفات الظاهرة الإرهابية :

أما في القاموس الإنجليزي Oxford فيشير إلى أن الإرهاب من الفعل رهّب، أي تخويف شخص ما باستعمال العنف، كما تعني كلمة Terrorism قتل الناس لأغراض سياسية.

أما في الموسوعة السياسية فقد عرفت الإرهاب على أنه : " استخدام العنف الغير قانوني أو التهديد به- الاغتيال و التشويه و التعذيب و التخريب و النفس- بغية تحقيق هدف سياسي "

¹ عبارة "ملاذ آمن"، أو ما يسمى أحيانا "منطقة آمنة"، تعني منطقة في بلاد أصلية يكون فيها اللاجئين في مأمن من الحرب أو الاضطهاد ، وتكون هي بديلا من أي ملجأ خارج البلاد

وقد أوردت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من التعاريف من خلال مؤسساتها الأمنية و وزارتها الخارجية من خلال تقريرها الصادر في أكتوبر 2001. الإرهاب هو "العنف المتعمد ذو الدوافع السياسية والذي يركب ضد غير المقاتلين وعادة بنية التأثير على الجمهور... والإرهاب الدولي هو الإرهاب الذي يشترك فيه مواطنوا أكثر من دولة واحدة أو يتم على أرض أكثر من دولة". التي تهدف للاحتلال أو التخريب أو التدمير أو الاعتداء على الأشخاص.. وزعزعة كيان الدول وبث الرعب والخوف لدى مواطني دولة ما وتأخذ أيضا أشكال القتل الجماعي مما يثير الاضطراب والقلق في المجتمع الدولي والأمر الأخير ودعي منظمة الأمم المتحدة عام 1972 إلى إضافة لفظ دولي الى مصطلح الإرهاب ليعمم والذي يصبح يستخدم للتعبير عن تلك العمليات الإرهابية والى إنشاء لجنة متخصصة لدراسة الأسباب والدوافع الكامنة وراء عمليات الإرهاب الدولي كونها إعمال تؤدي إلى حالة من الرعب والهلع والخوف والتدمير لدى الأفراد أو فئة معينة أو شعب محدود

وتشمل الأمثلة عمليات إرهابية على المنشآت الاقتصادية مثل ما حدث في . الجزائر في تيفتورين سنة 2013 واختطاف رعايا أجنبية¹، هي المرة الأولى التي يتم فيها استهداف منشأة نفطية بحجم مجمع إنتاج الغاز "تيفتورين" الذي تم تشغيله سنة 2006 و الذي يعالج الغاز الطبيعي و الغاز المكثف بطاقة إنتاجية تقدر ب 09 مليار متر مكعب في العام موجهة للتصدير لا سيما نحو السوق لأوروبية²

فاعتبرت منطقة الساحل بين الجزائر، مالي، موريتانيا و النيجر كملاذ آمن من قبل تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، أنصار الدين، بوكو حرام والعناصر الإجرامية الأخرى. و عادت أيضا الكونغو الديمقراطية الشرقية الملاذ الأمن الإقليمي لعدد من الجماعات (المتمردة بعض السكان الأصليين لشرق جمهورية الكونغو الديمقراطية.

يسعى الإرهاب إلى تحقيق أهداف سياسية من وراء الجرائم المرتكبة وقد عرفت دول غرب إفريقيا ودول الساحل الإفريقي سلسلة من العمليات الإرهابية بقيادة جماعات إرهابية على رأسها تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي والمرابطون، الموقعون بالدم، بوكو حرام... الخ وتمركزت العمليات الإرهابية خاصة في مالي النيجر تشاد بالإضافة إلى ذلك ليبيا التي أصبحت معقلا للجماعات المتشددة لاسيما أنصار الشريعة في شرقها و فجر ليبيا في غربها.

فالإرهاب ظاهرة اجتماعية أصبحت اليوم أخطر التهديدات الأمنية الجديدة التي يعرفها العالم بصفة عامة ، وتعتبر ظاهرة الإرهاب الأبرز في العقد الأخير من القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين، وقد تفاقمت

¹ حمزة حسام، مرجع سبق ذكره، ص. 68.

² محمد الصالح بوعافية، دور الجيش في حماية المنشآت الاستراتيجية: حالة الجزائر منشأة تيفتورين النفطية. (الملتقى الدولي حول الدفاع بين الالتزامات والتحديات الإقليمية)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014، ص 3-8.

هذه الظاهرة بشكل طالت الدول بأشكالها و أنظمتها الديمقراطية منها و الديكتاتورية، المتقدمة منها والمتخلفة، الشرقية منها والغربية الإسلامية منها وغير الإسلامية .

تتسم ظاهرة الإرهاب بالعديد من الخصائص على الصعيد المحلي الوطني والدولي وهي خصائص تميزها عن الظواهر الإنسانية الأخرى¹:

أ - الإرهاب يكون م وجه بالخصوص إلى الأفراد والمؤسسات والمصالح التابعة لدولة ما

ب - الإرهاب ظاهرة معقدة ومركبة يصعب ضبطها وفهمها ومعالجتها، فهي ليست بسيطة كما يعتقد.

ج - العمل الإرهابي هو نتاج عمل أفراد أو جماعات مستقلون في الغالب، كما يمكن أن يكونوا مدعومون من طرف جهة ما أو دولة ما.

وسائل الإرهاب: يتخذ الإرهاب وسائل وأساليب عديدة تستخدمها الجماعات الإرهابية الفاعلة لتحقيق أهدافها وإثبات نفسها، ومن هذه الوسائل نجد:

أ - الإغتيالات السياسية: يعتبر أسلوب الإغتيالات والتصفية الجسدية من الأساليب التقليدية للجماعات الإرهابية، نظراً لسهولة الوصول إلى الهدف وصعوبة تحديد الجهة الفاعلة ويتم اللجوء إلى هذا الأسلوب بهدف التأثير على الراي العام داخل الدولة ، وقد شهد القرن الماضي العديد من الإغتيالات التي مست القادة السياسيين كاغتيال الملك فيصل، جون كينيدي ، أنور السادات، محمد بوضياف ، رفيق الحريري وغيرهم.

ب - إحتجاز الرهائن: تعتبر عملية الحجز والإختطاف عمل يتم من خلاله احتجاز طرف ثالث ليس له علاقة مباشرة بالنزاع ، ويكون بطريقة قسرية يهدف من خلالها الحاجزين فرض شروط سياسية أو عسكرية أو مالية، ومفهوم الرهائن هنا هم الأشخاص غير المقاتلين وغير العسكريين .

ج - الأعمال التخريبية والعمليات التفجيرية: تُعتبر عمليات التخريب والتدمير للمباني والمنشآت العامة من الصور المألوفة للجماعات الإرهابية²، كما تستهدف أيضا السفارات والقنصليات، ويهدف ذلك إلى زعزعة كيان الدولة وإثارة الفزع والرعب لدى مواطنيها من أجل الضغط عليها لتغيير موقفها اتجاه قضية ما.

¹ محمد عوض الهزيمة ، مرجع سبق ذكره ، ص.50 .

² نفس المرجع، ص.60.

الخلاصة والاستنتاجات:

يمكننا في خلاصة هذا الفصل أن نخرج بالاستنتاجات التالية:

- 1 - الأمن، مفهوم معقد وغامض وخلافي، فهو لم يتفق على تعريف جامع شامل له إلى يومنا هذا رغم المحاولات الكثيرة للعديد من المفكرين والمنظرين، كما أنه من الصعب تحقيقه على أرض الواقع، ولكن بالرغم من ذلك يمكن قياسه انطلاقاً من أبعاده ومستوياته ومؤشراته المختلفة، وقد عرف مفهوم الأمن العديد من التحولات والتغيرات متأثراً بالبيئة الأمنية الدولية، وواكب هذا التطور في الدراسات الأمنية بروز العديد من النظريات حاولت تفسير الأمن والإلمام بمختلف أبعاد الظواهر الأمنية ودراسها دراسة علمية دقيقة.
- 2 - واكب تطورات البيئة الأمنية الدولية بروز تهديدات أمنية جديدة لاتماتلية أو التهديدات غير التقليدية التي ما فتئت خطورتها تزداد يوماً بعد يوم على أمن الدول والمجتمعات والأفراد، هذه التهديدات العابرة للأوطان والقوميات أصبحت تهدد البشرية ككل في وجودها وأمنها واستقرارها على أكثر من صعيد ومجال، ومن هنا برزت العديد من الجهود لمواجهتها ومحاولة التصدي لها، ومن بين تلك الأطر نجد التعاون الأمني الاقليمي، الذي يعتبره العديد من المفكرين من أبرز الطرق وانجعها لمواجهة هذه التهديدات غير التقليدية.
- 3 - أصبحت التهديدات الأمنية الجديدة لا تعترف بالحدود ولا بالأوطان، بل باتت تدخل في إطار التهديدات الأمنية المعولمة، بحكم ما تسببه من حالة انعدام الأمن و انعكاسها على مختلف الجوانب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية لدول المنطقة التي لم تعد قادرة على التصدي للإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية بمفردها والذي نرجعه لنقص التنسيق وتبادل المعلومات بين دول المنطقة و لمواجهة والتصدي لمختلف التهديدات والأخطار والتحديات الأمنية، يتطلب وجود عقيدة أمنية للدولة تستند على مجموعة من المرتكزات والعوامل والمبادئ، التي تحدد هذه التهديدات وسبل التصدي لها ومواجهها وفق آليات واستراتيجيات محددة بدقة من طرف صناع القرار في الدولة.



تمهيد

نظرا لموقع الجزائر الجغرافي الذي تحتله وسط شمال غربي القارة الأفريقية ولطول حدودها البرية التي تبلغ 6.343 كلم ، جعل منها بوابة افريقيا عموما والساحل والصحراء خصوصا، وكذلك بوابة شمالية للبحر الأبيض المتوسط على مد الشريط ساحلي الذي تصل مسافته 1622 كلم، و على حدود بحرية تقدر ب 12 ميلاً بحريا شمال الساحل كمياه إقليمية وما بين 32 إلى 52 ميلاً بحريا كنطاق للصيد البحري، كل هذا جعل الجزائر تكافح لتأمين حدودها مع مختلف دول الجوار و مواجهة التهديدات التي تمس بحدودها وسيادتها

المبحث الاول : الحدود الشرقية وتهديدات مابعد الربيع العربي

يشكل المغرب العربي وحدة جغرافية متناسقة تضاريسيا و مناخيا، يمثل جيوسياسيا ذلك الفضاء سوسيو-ثقافي المتجانس الذي لا تتخلله أية حدود أو حواجز حضارية لغوية أو دينية، فكل شعوبه تنتمي إلى الحضارة العربية الإسلامية لغتها العربية و دينها الإسلام ، كما شهدت تقريبا التعاقب الحضاري نفسه منذ غزو الفينيقيين إلى غاية خروج العثمانيين (باستثناء المغرب الأقصى الذي لم يخضع للحكم العثماني) ، مما أدى إلى تشابه كبير في أنماط معيشة السكان اجتماعيا، اقتصاديا ، ثقافيا، وكذا . سياسيا¹

و من كل ما سبق، يمكن القول أن الجزائر تقع في نقطة تقاطع إستراتيجية تجعل من أمنها الحدودي منكشفة على كافة الجبهات شمالا و جنوبا، شرقا أو غربا، خاصة مع شساعة مساحتها و طول حدودها البرية و البحرية و كذا طبيعتها الجغرافية الأمر الذي يجعل من مراقبة و تأمين هذه الحدود بصفة مطلقة أمرا صعبا.

المطلب الاول : تداعيات الازمة التونسية على الجزائر

اولا : انكشاف الحدود الجزائرية التونسية

منذ اندلاع الأحداث السياسية في تونس مع نهاية 2010 وبداية ، 2011 عرفت تونس حالة من الاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كان لها انعكاسات سلبية على الوضع الداخلي التونسي، وعلى دول الجوار خاصة الجزائر التي تبحث عن استقرار جوارها الإقليمي في ظل الاضطرابات الأمنية التي تشهدها المنطقة، ولعل الجزائر تعتبر أكبر المتأثرين بما يحدث في تونس مباشرة بسبب القرب الجغرافي ولاعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية أخرى، وبالتالي فإن انعكاسات الأحداث السياسية والأمنية في تونس على الجزائر كان بشكل كبير، وعليه نحاول رصد وتحليل أهم هذه التداعيات والانعكاسات على الأمن الوطني الجزائري وعلى اثرها تزايدت الأعباء المادية والبشرية لتأمين الحدود الشرقية مع تونس، خاصة في ظل ضعف الجيش والأجهزة الأمنية في تونس، وضعف الإمكانيات، وقلة الخبرة والاحترافية التونسية . فمنذ اندلاع الأحداث في دول الجوار تونس وليبيا ومالي، أي منذ نهاية سنة 2010 وميزانية الدفاع الوطني في ارتفاع متزايد ومستمر للآن، وهذا بسبب تزايد الأخطار الأمنية الناتجة عن هذه التطورات ، السياسية والأمنية في دول الجوار .

¹ حسام حمزة ، مرجع سبق ذكره ،ص. 69 .

وتعمل الجزائر على تكثيف تواجدها العسكري والأمني ولاستخباراتي على الحدود، وذلك بنشر قوات إضافية كبيرة على الحدود مع تونس وتكثيف العمل الأمني لإحباط أي عملية وأي محاولة من شأنها المساس بالأمن الوطني، وأمن المجتمع والأفراد. وتخصيص الجزائر لهذه الإمكانيات المادية والبشرية الكبيرة لتأمين حدودها الشرقية مع تونس، و انعكاسات خطيرة سواء على المستوى العسكري، وعلى الجانب الاقتصادي لأن هذه الإمكانيات المسخرة من شأنها أن توجه لأنشطة وبرامج . تنمية وطنية أحسن مما تذهب في أنشطة استنزافية لمقدرات البلاد

تعاني تونس من أزمة سياسية بتداعيات أمنية، فرغم أن الأحداث في تونس كانت سلمية، إلا أن الفترة الانتقالية تشهد أزمة سياسية نتج عنها انعكاسات أمنية كظاهرة ارهاب والاعتقالات السياسية، عدم الاستقرار السياسي والأمني نجد له انعكاسات على الأمن الوطني الجزائري، خاصة في مسألة ارهاب وتكاليف تأمين الحدود الشرقية، هذه الأخيرة باتت أكثر انكشافا من أي مرحلة سابقة خاصة في ظل تردي الأوضاع الأمنية في ليبيا

حيث عرفت الحدود الجزائرية مع تونس مرحلة انكشاف أمني، بسبب المرحلة الانتقالية، كما أن هذه الحدود غير طويلة، مقارنة بالحدود مع ليبيا ومع مالي. وتكمن مشكلة الحدود مع تونس، أساساً، في استيطان جماعات إرهابية في المناطق الجبلية الشرقية على الحدود مع الجزائر، ما يخلق مشاكل أمنية للبلدين. و هذا الوضع المختلف هو الذي يفسر الدرجة العالية من التنسيق والتعاون الأمنيين بين الجزائر وتونس، حيث تجد الجزائر في هذه الأخيرة شريكاً حقيقياً. وتدعم الأولى الثانية بشكل واضح أمنياً . (واقتصادياً (دعم مالي)، مما يدل على درجة عالية من التوافق السياسي بين البلدين

تفاقت المخاوف بسبب التطورات في البلدان المجاورة المغاربية. فقد زاد تفكك ليبيا وانحدارها الواضح نحو الحرب الأهلية، إضافة إلى الفراغ الأمني في أعقاب انتفاضة تونس، من المخاوف حول صعود الحركات الجهادية والإتجار غير المشروع بالأسلحة عبر حدود دولية هشة ومسامية. ويشير تركّز الهجمات في جبل شامبي على طول الحدود التونسية-الجزائرية إلى احتمال أن يكون المتطرفون الجزائريون أيضاً قد انخرطوا في القتال. عرب مسؤولون بارزون من حزب النهضة الحاكم في تونس، على سبيل المثال، عن قلقهم البالغ من أن تونس تتحوّل وبسرعة إلى ممرّ ريب لتجار السلاح الذين يعملون بين ليبيا ومالي. فقد تكرّرت عمليات ضبط مخابئ الأسلحة الكبيرة، كما جرى في 17 جانفي عندما اعتقلت قوات الأمن التونسية أعضاء جماعة مسلحة وصادرت قذائف صاروخية وبنادق كلاشنكوف.

ويمكن أن تصبح تونس أكثر من مجرد طريق عبور عندما يعود التونسيون الذين يقاتلون إلى جانب تنظيم القاعدة في بلاد المغرب إلى ديارهم من مالي وغيرها¹، و في هذا الصدد ويبدو أن هناك هاجسين أميين أساسيين يؤرقان الحكومة التونسية:

- أولها: التخوف من "التحالف" بين السلفية الجهادية التونسية الناشئة و السلفية الجهادية (الإرهابية) العابرة للحدود المتمرسة والمهنية، حيث تكون الأراضي التونسية أحد مسارحها العملياتية لهذا التحالف .

- ثانيا: تحول تونس- بسبب ظرفها الانتقالي العسير -إلى ملجأ أو ساحة انسحاب/انكفاء للجماعات الإرهابية المتعددة الجنسية والفارة- تحت الضغط- من الجزائر ومالي وليبيا محولة . (الأراضي التونسية إلى قاعدة انطلاق تضرب منها دول الجوار وفق عمليات الفر والكر² ومن منظور دولي، ثمة خوف عميق من شبكات المقاتلين التونسيين في الخارج، وارتباطهم المحتمل بالشبكات الإرهابية في سوريا و العراق. وقد أثار إعلان أبو عياض التونسي، زعيم تنظيم أنصار الشريعة المحظّر مؤخراً، الذي يقيم في طرابلس على الأرجح، ولاءه للدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) بعد إعلان الخلافة الإسلامية، المزيد من القلق إزاء توغلها المحتمل داخل الأراضي التونسية.

وكان رئيس الحكومة التونسية المكلف، مهدي جمعة، قد عبّر عن هذه المخاوف في 17 جويلية 2014 ، في ظلّ أكبر هجوم شهده جبل شامبي حتى الآن، والذي أسفر عن مقتل 14 جندياً وإصابة . (20 آخرين، حين وصف حرب تونس على الإرهاب بأنها حرب ذات امتدادات إقليمية³

لكن الإرهاب ليس الأمر الوحيد الذي من شأنه أن يعيق الانتقال السياسي في تونس. فالمناخ التشريعي الأوسع وضمان الحقوق الأساسية عرضة إلى الخطر أيضاً، إذ أنه لا بدّ من مواجهة الأنشطة الإرهابية وضبط الحدود لإرساء الأمن والاستقرار وتحقيق النمو في تونس من جهة، إضافة إلى الانتقال و الترسخ السليم للديمقراطية بإجماع حول القضايا الأساسية، بما في ذلك القيام باستثمارات مكثفة وتطبيق برامج تنمية في المناطق التونسية الحدودية، والاتفاق على عدم تسييس إدارة قطاع الأمن في البلاد، وحماية استقلال القضاء. ففي غياب الإشراف الضروري، قد تعيق مكافحة الإرهاب الانتقال . الديمقراطي في تونس، وتفسح المجال أمام عودة الدولة الأمنية البوليسية بحلّة جديدة.

¹ أنوار بوخرص « الجزائر والصراع في مالي »، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي: تشرين الأول/أكتوبر 2012 ، ص17.

² بن عنتر عبد النور، " الإستراتيجيات المغربية حيال أزمة مالي"، مركز الجزيرة للدراسات (JCS). فيفري 2013 ، ص04 .

³ أنوار بوخرص، مرجع سبق ذكره، ص 17.

ثانيا اثر الانفلات الأمني الحدودي التونسي على الجزائر

أ: النشاط الإرهابي في تونس وانعكاساته على أمن الجزائر :

كانت الجبهة الشرقية للجزائر وبالضبط حدودها مع تونس، تمثل جبهة استقرار أمني بالنسبة للجزائر قبل اندلاع الأحداث في تونس مع نهاية سنة 2010 ، ومع بروز النشاط الإرهابي في تونس خاصة مع الحدود التونسية الجزائرية في جبل الشعانبي ومنطقة الكاف، استشعرت الجزائر مدى خطورة هذه التهديد على حدودها، وقامت بتكثيف تواجدها العسكري والأمني على الحدود، وما يلاحظ هو ازدياد التحاق الشباب التونسي بالجماعات الإرهابية والجماعات الراديكالية المتطرفة، فمن بين منفذي الاعتداء . الإرهابي بعين أميناس جنوب الجزائر كان منهم 11 تونسيا، كما أن من الجماعات المسيطرة على شمال مالي نجد فيهم التونسيين

ب : تزايد نشاط الجريمة المنظمة :

تزايد نشاط الجريمة المنظمة على الحدود التونسية و التي أصبحت تشكل خطرا حقيقيا على الجزائر وتونس وكل المنطقة. ولعل أبرز هذه الأخطار هو نشاط تجارة وتهريب السلاح عبر الحدود الذي يدخل جزء منه من ليبيا إلى تونس، أين يتم تخزين واستعمال جزء منه في تونس للقيام بأعمال إرهابية، وجزء آخر يمر عبر الحدود التونسية الجزائرية نحو الجزائر، وهو ما يشكل تهديد صريح لأمن واستقرار الجزائر، فوصول هذه الكميات الكبيرة من الأسلحة للجماعات الإرهابية المسلحة. 3

إنطلقت شرارة الإحتجاجات الشعبية في تونس في ديسمبر 2012 ولم يكن من المتوقع أن تكون هذه الإحتجاجات بداية النهاية للعديد من الأنظمة العربية الإستبدادية، فبعدها تكللت الإحتجاجات الشعبية في تونس بإسقاط نظام زين العابدين بن علي ، دخلت البلاد في مرحلة فوضى سياسية بعدما ظهرت خلافات بين رئيس الجمهورية و رئيس وزرائه في ظل استقطاب سياسيين بين الإسلاميين وغير الإسلاميين على هامش تمديد فترة المجلس التأسيسي المنتخب لمدة عام آخر بعدما تعذر وضع دستور جديد للبلاد خلال المدة المحددة، بحيث لم تسلم تونس من حوادث العنف ما عجل بالإطاحة بالحكومة القائمة وما ترتب عنه من خلافات حول تشكيل الحكومة الجديدة، كما شهدت أعمال عنف وإغتيالات كاغتيال شكري بلعيد ومحمد البراهمي المعارضين السياسيين في 2013 . هذه الفوضى أدخلت البلاد في مرحلة فراغ مؤسساتي سمح بصعود التيار السلفي وظهور خلايا إرهابية أصبحت نشطة في ظل الفوضى المنتشرة.

المطلب الثاني : تداعيات الأزمة الليبية على الجزائر

أدى تعقد الأزمة في ليبيا منذ انهيار نظام القذافي إلى تداعيات خطيرة على أمن واستقرار الجزائر، فالجزائر تربطها بليبيا حدود على طول 980 كلم، وهي مساحة كبيرة جدا يصب تغطيتها أمنيا في ظل التهديدات الأمنية التي تعرفها الجزائر جراء الأحداث والأزمات التي تعرفها دول الجوار، وعليه سنحاول أن نبرز أهم التهديدات والتحديات الأمنية التي تواجهها الجزائر جراء الأحداث الأزموية في ليبيا.

أدت التفاعلات العكسية للحرب في ليبيا إلى عواقب وخيمة على أمن الحدود الجزائري في جناحه الشرقي و جسدت تحديات على المنطقة المغاربية والساحلية ككل، فالجناح الليبي منكشف بسبب تداعيات الحرب فيها والعملية الانتقالية وانهيار مختلف أسلاك الأمن والجيش¹ . ، إضافة لاستفحال اقتصاد الظل (الاقتصاد غير الرسمي) من شبكة المصالح الاقتصادية والمحلية عبر الحدود، الأمر الذي أدى إلى ضعف مراقبة الحدود وأتاح لأسواق السلاح والبشر والمخدرات أن تزدهر، إلى جانب عمليات الاتجار غير المشروع اليومية بالوقود والبضائع، و التنقل الحر للجماعات المسلحة، الإرهابية و الإجرامية، لإنتاج للأمن و عدم الاستقرار وانعكس سلبا على كافة دول الجوار²

و تواجه الدولة الليبية ثلاث قضايا شائكة تتعلق أساسا ب:

— **أولها** : تركة النظام السابق: منطقة جنوبية مهمة اقتصادياً واجتماعياً يعتمد سكانها إلى حدٍ كبير على التجارة عبر الحدود لتأمين معيشتهم، تشكّل المجتمعات المحلية التي تعيش في البلاد من العرب والبربر وجنوب الصحراء الكبرى، أحد مصادر انعدام أمن الحدود. فالتهميش الذي تعرّضت إليه هذه المجتمعات المحلية العابرة للحدود لفترة طويلة على يد الدولة دفعها إلى إنشاء شبكات من العلاقات غير القانونية عبر وطنية وفق منطق تبعية خارج حدودها، وأيضا امتدادات في الدول المجاورة نظرا لتكوينها لعلاقات بينية بما سهّل عمليات الاتجار غير المشروع.

— **ثانيها** : الاختلال البنوي و القطاع الأمني المتهالك : إذ يفتقر هذا الأخير إلى التنسيق المركزي الواضح والمعدات المادية و المعنوية، فبالنسبة إلى العديد من الجماعات المسلّحة العاملة في المناطق الحدودية، تُعتبر العلاقات القبّلية أقوى من ثقته بالحكومة الجديدة أو ولائها لها، حيث قامت الدوائر الحكومية والكتائب الخاصة

¹ عبد النور بن عنتر، الاستراتيجيات المغربية حيال أزمة مالي، مرجع سبق ذكره، ص7.

² عبد الوهاب سيواني، التحريك الحركي و استراتيجيات التصدي له، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)، جامعة الجزائر، 2007

العاملة باسم الدولة، والتي تنفقر إلى التنسيق فيما بينها، بإيجاد تسويات يشو | الارتباك في محاولة للسيطرة على البلدات والمواقع الحدودية الليبية، إلا أن العلاقة فيما بينها غالباً .(ما تتسم بالتنافس، لا بالتعاون¹

أولاً - صراعات الحدود بعد سقوط نظام القذافي

في ظل حكم القذافي، كانت مهمة مراقبة الحدود تُنفَّذ من قبل إدارات متنافسة تعاني سوء التنسيق فيما بينها وذلك في وزارات عدة. وقد أُنيطت إدارة المراكز الحدودية وتجهيز التأشيرات وجوازات السفر بإدارة الهجرة التابعة لوزارة الداخلية، في حين أن الجهة المنُظَّمة للجمارك، والمتمثلة في الإدارة العامة لمكافحة التهريب والمخدرات، كانت جزءاً من وزارة المالية و لأن الإمكانيات التي سخَّرها القذافي للبنية التحتية والمراقبة كانت قليلة جداً، لم يكن في مقدور الأجهزة الأمنية الليبية المختلفة سوى رصد، وليس منع، حركة الهجرة والتجارة عبر الحدود أنيطت بالجيش مهمة ضبط بعض المناطق الحدودية، وخاصة منطقة الويغ قرب الحدود مع النيجر وقاعدة معطن السارة الجوية القريبة من السودان، لكن هذا الأمر لم يوفر أي شكل من أشكال السيطرة المركزية والمنسَّقة أيضاً. كان القذافي قد قام عمداً بتقسيم وتجزئة عمليات قوى الجيش والتسلسلات القيادية. لم تكن هناك وزارة دفاع، بل كانت فروع الجيش المختلفة تقوم بشكل منفصل بإرسال التقارير إلى القذافي شخصياً عبر لجنة مؤقتة للدفاع. كانت الكتائب المختلفة التي تتكوّن منها القوات المسلحة الليبية موضوعة ضمن قواعد منفصلة، حيث كان لكلٍ منها ترددات و اتصالات خاصة وتسلسلات قيادية مرتبطة بلجنة الدفاع المؤقتة، ففي حين أن الجيش الوطني الرسمي كان يتمركز في المناطق الشرقية، التي كانت تشكل المصدر الرئيس للمتطوعين فيه، كانت هناك كتائب أخرى متميزة عن غيرها، كما تتمتع برواتب أعلى وتجهيزات أفضل².

إقليمياً لعبت ليبيا في ظل حكم القذافي دوراً في خلق التوتر في منطقة جنوب الصحراء، وذلك في كل من مسألة الطوارق من خلال دعمه التاريخي لطموحات الطوارق لتأسيس كيان في الصحراء الكبرى و المعروفة باسم: "إمبراطورية الطوارق العظمى"، و التبو. فقد عهد القذافي لقبائل التبو بإدارة الأطراف والحدود ضد احتكار التجارة والتهريب العابر للحدود. ، فإن المواجهة الدموية بين التبو وقبيلة الزوي فيفري 2012 تُظهر درجة التوتر السائد على الحدود الليبية والمنتشر حتى شمال غرب تشاد، مصر وليبيا³

¹ الحامدي العيدين ، مرجع سبق ذكره ،ص99 .

² Bakrania Shivit, "**Libya: Border security and regional cooperation**",(UK: GSDRC, University of Birmingham ,Rapid Literature Review 2014),p6

³ لورنس عايدة عمور ، **التحديات الأمنية الصاعدة في المغرب العربي ومنطقة الساحل بعد "الربيع العربي"**، الكتاب السنوي IEMe. للبحر الأبيض المتوسط ، المتوسطي 2012 ، دار فضاءات للنشر والتوزيع ، عمان ،الاردن، 2012 ، ص.130 .

أدى سقوط نظام القذافي إلى نشوء أزمة دائمة في ما يتعلق بضبط المناطق الحدودية الشاسعة لليبيا- الجزائرية وغيرها. وبعد نحو عام من انهيار النظام، لا تزال مساحات واسعة من الأراضي على طول الحدود الليبية البالغ طولها 4300 كيلو متر، من نواحٍ عدة، غير مضبوطة وربما غير قابلة للضبط. وخارج المراكز السكانية، لم تتمكن القوات المسلحة الليبية من السيطرة على الهجرة والتهريب الذي يتدفق عبر البلاد.

مع انهيار الجيش وقوات الشرطة إبان الاقتتال الذي شهدته ليبيا خلال 2011، حلت مكانها أعداد كبيرة من الجماعات المسلحة، التي تصف نفسها بالكتائب التي تعمل باسم ثورة 17 فيفري وبما أن العديد من هذه الجماعات لم يشارك على نحوٍ واسع في القتال ضد قوات القذافي، فإن ولاءها بالكاد كان يتعدى القبائل التي جاءت منها، وهذا كان واضحا بشكل خاص في المناطق الحدودية الليبية، التي كانت بعيدة عن المعامل الثورية في بنغازي ومصراتة والجبال الغربية. تسبب الفراغ في السلطة الذي نجم عن غياب القذافي في نشوب صراعات محلية للسيطرة على المراكز الحدودية والتجارة عبر الحدود بين القبائل المتنافسة وأيضا بين الحكومة المركزية والعديد من الكتائب. وقد استولت الكتائب، التي جاء بعضها من قبائل نائية، دف فرض رؤيتها الخاصة لوظائف الدولة، على مراكز حدودية من القوات المسلحة الليبية و وزارة الداخلية، ثم انخرطت في أنشطة مراقبة الحدود الخاصة. وفي أماكن أخرى، تقوم القبائل الحدودية بالقتال من أجل السيطرة على طرق التجارة أو فقط بانتهاز الفرصة لتصفية حسابات قديمة مع أولئك الذين يرون أنهم غير ليبين أو من أنصار القذافي.

صحيح أن أعمال العنف تراجعت إلى حد ما، إلا أن المناطق الحدودية الليبية لا تزال في حالة من الصراع امد، فمع تفتت دور الجيش الليبي في إدارة ومتابعة عمليات مراقبة الحدود وفشل/يار الدولة الليبية، أصبحت بعض القبائل الحدودية الليبية، مثل التبو والطوارق - وكلتاها من ا موعات العرقية غير العربية التي تقطن جنوب الصحراء - ميالة أكثر للعنف و أقل جنحا للسلم و للثقة بالدولة أو التعاون emergin " معها، ومنه دخلت ليبيا في معضلة مجتمعية أمنية قائمة على فكرة "الفوضى الناشئة أين تجد ا موعات الوطنية - Barry R Posen " على حد تسمية "باري بوزن - anarchy نفسها مجبرة على تحصيل أمنها الخاص بها، كل على حدا، وذلك في غياب سلطة مركزية فعالة تتولى هذه المهمة، وبذلك تصبح هذه المجموعات في وضعية اعتماد على النفس شبيهة إلى حد كبير بتلك التي تميز الدول في النظام الدولي¹، فازداد ذا حالة اللايقين و

¹ Barry R Posen, "The Security Dilemma and Ethnic Conflict"; Edited by, Barry Buzan and Lene Hansen, "International Security", Volume II, The Transition To The Post-Cold War Security Agenda, (London: Sage Publications LTD, 2007), p p . 338-339.

اللاستقرار المجتمعي و الأمني، وأصبحت البلاد أكثر خطورة وغير قابلة للتنبؤ مما كانت عليه سابقا في وقت القذافي، وعظم من مهمة حماية الحدود الجزائرية الليبية من جهة أخرى.

من التبعات الأمنية الجيوسياسية لتدهور الوضع الأمني في ليبيا أيضا عودة الصراعات ا مدة للنشاط، بفضل الإنتفاضة الليبية و"الربيع العربي"، إعادة التأكيد على "الهويات الإثنية"، وإعادة طرح سؤال السيادة على الأراضي والمطالبات بالتمثيل السياسي وبالعدالة الاجتماعية. لقد كان للثورات العربية تأثير غير متوقع على الجماعات البعيدة عن قلب الانتفاضة، والتي ظلت لفترة طويلة غير مرئية. ولهذا فإنه في المناطق الحدودية ذات الصراعات القديمة تظهر الرغبة في الالتحام بعملية التحرر العامة عبر الاحتشاد المنجرف للسكان. السبب الآخر الذي يفسر استيقاظ الصراعات القديمة هو الدور والتأثير الذي كان يلعبه القائد الليبي في الصحراء الكبرى و بتوظيفه لمختلف الأقليات القومية في ليبيا وفي الأراضي ا اورة- كان القذافي عاملا لعدم الاستقرار وفي نفس الوقت للسلام لعدد من الشعوب. (بالذات الطوارق و التبو)¹

بقيت الحدود مع ليبيا تعرف حالة من عدم الاستقرار، بسبب جملة من المشكلات:

- أ - تنامي الأزمات السياسية حول عدم الإجماع حول طبيعة الحكم المنشود لما بعد الانتفاضة، فالاتفاق كان حول إسقاط نظام القذافي لا أكثر، وكأن التخلّص منه كان هدفاً بحد ذاته، وليس وسيلة لإقامة دولة ديمقراطية.
- ب - الانتفاضة الليبية ضد النظام البائد اتّسمت بالتدخل العسكري الأجنبي، ما جعلها محلية المنشأ وأجنبية الأداء في جّلها، وهذا ما أفسد مسارها السياسي، بعد سقوط نظام معمر القذافي²

ثانيا : انعكاسات الانفلات الأمني الحدودي الليبي على الجزائر

يتسبّب عجز ليبيا في السيطرة على مناطقها الحدودية بمشاكل كبيرة بالنسبة إلى جميع جيرانها وخصوصا الجزائر منها. فالتهريب غير المشروع من الأسلحة و البشر الذي يعبر الأراضي الليبية، يتدفق إلى حدّ ما إلى جميع أنحاء المغرب العربي و الساحل الإفريقي، وذلك بفضل الجماعات العرقية وعلاقتها الوثيقة بشبكات الإجرام المنظم، والتي تعمل على ربط المنطقة بعضها ببعض وتبرز صعوبة هذا الوضع بشكل خاص في مالي، حيث يقوم متمردو الطوارق بالتحالف مع الجماعات الإسلامية من أنحاء الساحل كافة باستخدام الأسلحة المشتركة في ليبيا للسيطرة على الجزء الشمالي من البلاد، على غرار الاستيلاء على المراكز الحدودية من قبل

¹ -Rebecca Murray, "Tackling Conflict on Libya's Margins", Ibid.

² عبد النور بن عنتر، << ليبيا ..خطايا استراتيجية>>، صحيفة العربي الجديد ،لندن، تم تصفح الموقع يوم 2020/05/15

<http://www.alaraby.co.uk/opinion/2014/8/9/>

الجماعات المسلحة و الفساد لحرس الحدود المحلي، كل هذا يؤثر سلباً على أمن الجزائر أيضاً، حيث تدخل البضائع المهربة والأشخاص من الضفة الجنوبية للحدود الجزائرية¹ ما حدث في ليبيا أمر يتعدى الخلاف الذي يقع بين النظام الحاكم والمعارضة في المناطق التي شهدت أزمات وتطورت إلى نزاع مسلح، ولم تقتصر الحالة الليبية على اختلال التوازن بين النظام والمعارضة بل تبرز (الخصوصية في توظيف النظام لتناقضات اجتماعية (قبلية و جهوية) مما أدى إلى تداعيات خطيرة على المنطقة² ولعل ما ميز المرحلة الانتقالية في ليبيا (بعد مقتل معمر القذافي) يشكل تحدي كبير لدول الجوار الجغرافي نتيجة الهشاشة الأمنية التي تعرفها أمام إنفلات أمني خطير ميزه الانتشار الكثيف للمليشيات المسلحة ذاتية القيادة، مما خلق جو يطبعه الخوف والحذر الشديدين.

1: انكشاف الحدود الشرقية للجزائر :

في ظل الأزمة السياسية والأمنية التي تعرفها تونس، والتي تطلبت تدخل الجزائر لتأمين الحدود الجزائرية - التونسية، وما تطلبه الأمر من إمكانات وموارد مادية وبشرية كبيرة، وجدت الجزائر نفسها أمام تهديد أخطر في حدودها مع ليبيا التي تمتد على طول 980 كلم، حيث أدى سقوط نظام القذافي إلى انكشاف الحدود الجزائرية مع ليبيا في ظل غياب التغطية الأمنية والعسكرية من الجانب الليبي، بل عكس ذلك أصبحت ليبيا مصدر تهديد لهذه الحدود عوض المساهمة في تأمينها، وهو ما فرض على الجزائر تسخير إمكانات كبيرة جدا مادية وبشرية لضمان تأمين الحدود مع ليبيا.

2: تنامي نشاط الخلايا والمنظمات الإرهابية :

فبعد سقوط نظام القذافي استقادت هذه الخلايا الإرهابية من [ب مخازن السلاح الليبي، بحيث تشير التقارير من أن المنظمات الإرهابية في المنطقة تدعمت بأسلحة نوعية وخطيرة جراء سقوط نظام القذافي مستفيدة من انتشار السلاح والهشاشة الأمنية التي باتت تعاني منها ليبيا حالياً.

3: تهريب والمتاجرة بالسلاح :

تعتبر ليبيا ما بعد القذافي مخزن كبير للسلاح، بسبب تهريب مخازن السلاح الليبي من طرف الميليشيات المسلحة "الثوار" ،وهو ما أدى إلى انتشار السلاح بشكل خطير بات يهدد أمن المنطقة كاملة. وعلى رأسها

¹ Bakrania Shivit, ibid,p 7.

² مركز الجزيرة للدراسات،الأمن في ليبيا،شرعية الدولة وسطوة السلاح، تقدير موقف .مركز الجزيرة للدراسات، 29 جانفي ، 2012. ص02.

الجزائر، فتهدد الأسلحة الثقيلة المسروقة من المعدات العسكرية الليبية باتت تهدد أمن واستقرار المنطقة، كما أن حالة اللأمن في ليبيا تعتبر عنصر خطير في زعزعة الاستقرار في الساحل الإفريقي والمغرب العربي.

4 : انتشار وتنامي الجريمة المنظمة :

حيث تعرف منطقة الساحل عموما نشاطا متزايدا ومكثفا لموعات وشبكات الجريمة المنظمة، وساهمت الأوضاع الأمنية والسياسية المتردية والصعبة في ليبيا بعد الإطاحة بنظام القذافي ودخول الدولة الليبية في مرحلة فراغ سياسي وأمني ومؤسستي، جعل منها دول هشة أو دولة في طريق الفشل والاليار، وهذه الأوضاع عادة ما تعتبر الأرض الخصبة لانتشار الجريمة المنظمة، وهو ما أصبح يهدد أمن الجزائر، كما أن المنطقة أصبحت على فوهة بركان بسبب السلاح الليبي المتسبب، وبحيث تزايد نشاط لريب وتجارة السلاح ، حيث تتعاظم مصائب السلاح الليبي الذي يقف وراء الاعتداء الإرهابي على القاعدة النفطية بعين أميناس جنوب الجزائر. وهو ما يفرض على الجزائر أعباء إضافية مادية وعسكرية وأمنية... الخ من أجل مكافحة نشاط الجريمة على طول الحدود مع ليبيا.

فإلى جانب غياب جيش ليبي نظامي عرفت ليبيا إنتشار واسع للسلاح غير الشرعي و الميليشيات المقاتلة كما شهدت إغتيالات سياسية عديدة كإغتيال السفير الأمريكي في ليبيا والعديد من التصفيات التي مست الشخصيات السياسية

والجماعات الإرهابية النشطة في المنطقة سعت إلى بناء علاقات قوية مع جماعات الجريمة المنظمة من أجل الحصول على المزيد من الأسلحة، وليس من المستبعد توظيف فرع القاعدة في الصحراء لأموال الفدية من أجل الحصول على الأسلحة القادرة على إسقاط الطائرات المدنية، فهذه الحركات الإرهابية . (وجدت نفسها في "بيئة أزموية" تسعى إلى توظيف هذه الأسلحة الثقيلة لزيادة إمكاناتها¹

5 : فوضى إنتشار السلاح:

لقد فتح إنهيار نظام القذافي نار الصراع على كامل منطقة الساحل الإفريقي من خلال كميات الأسلحة الهائلة المنتشرة في ليبيا، والتي يرجح أنها وقعت في يد الجماعات الإرهابية التي إستفادت كثيرا من هذه الفرصة لإعادة هيكلة وتطوير ترسانتها العسكرية، الشيء الذي يمكنها من القيام بإعتداءات نوعية . على المصالح الغربية وحلفائها في المنطقة

¹ عمر سداوي ، الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات الإقليمية الجديدة التحديات والبدائل ، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) ، جامعة الجزائر 3 ،كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2013 ، ص 102.

ويجمع المختصين على أن عناصر تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي دخلت مؤخرا في "مرحلة متقدمة من التسليح السريع" جراء تداعيات الأزمة الليبية وإنتشار الأسلحة الثقيلة في المنطقة والإمدادات العسكرية الثقيلة لعناصر هذا التنظيم، بحيث لم يكن هذا التنظيم المسلح يتوفر سوى على متفجرات وأسلحة خفيفة كرشاشات الكلاشنيكوف، وأصبح يملك بعد نفاذه إلى ليبيا أنواع عديدة من الصواريخ ، التي كان من السهل الحصول عليها كلما تمكن الثوار من السيطرة على مخازن السلاح التي كانت في قبضة النظام الليبي وقد بلغ عدد الليبيين المسلحين في 2012 حوالي تسعون ألف (90.000) شخص، كما تشير الإحصائيات وجود حوالي عشرون مليون (20 مليون) قطعة سلاح تدور في ليبيا، وقد إنعكست هذه الحالة على دول الجوار حيث حجزت قوات الجيش الجزائري في عملية نوعية 130 صاروخ غارد (Requettes Grad) بالإضافة إلى الإشتباكات المتكررة بين الجماعات الإرهابية والقوات التونسية.

وقد إستفاد عناصر القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي على أسلحة ثقيلة متطورة كصواريخ المحمولة التي تستعمل في نظام الدفاع الجوي التحذير الذي أطلقتها مصلحة الإستخبارات الامريكية (CIA) سنة 2011 عن وجود شحنات من الصواريخ (SA-7 و SA-7) لدى الطوارق تم تسليمها إلى تنظيم القاعدة وجماعة بوكوحرام كما تأكد أيضا إستلام تنظيم القاعدة لوسائل عسكرية متطورة وتدريبات عسكرية على الأسلحة الجديدة التي تدعمت بها سنة 2012 ، وتمثلت الشحنات في أسلحة الكلاشنيكوف (kalachnikovs) وصواريخ أرض-أرض وصواريخ مضادة للدبابات إلى جانب قاذفات الصواريخ وشحنات معتبرة من مادة التي صنفها الأمم المتحدة كمادة شديدة الانفجار

والى جانب الكم الهائل من الأسلحة ونقص الرقابة على الحدود نتيجة التحولات الإقليمية سهل ذلك من عملية تهريبها إلى شمال مالي، حيث تدعمت به الحركة الوطنية لتحرير أزواد ومختلف الجماعات الطوارقية المسلحة، كما إستفادت منه التنظيمات الإرهابية المسلحة كالقاعدة وأنصار الدين وحركة الجهاد والتوحيد كل ذلك سّرع في إندلاع الأزمة المالية، هذه الأخيرة كان لها تأثير كبير على الأمن الوطني الجزائري.

يسعى الإرهاب إلى تحقيق أهداف سياسية من وراء الجرائم المرتكبة وقد عرفت دول غرب إفريقيا ودول الساحل الإفريقي سلسلة من العمليات الإرهابية بقيادة جماعات إرهابية على رأسها تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي والمرابطون، الموقعون بالدم، بوكو حرام... الخ وتمركزت العمليات الإرهابية خاصة في مالي النيجر تشاد بالإضافة إلى ذلك ليبيا التي أصبحت معقلا للجماعات المتشددة لاسيما أنصار الشريعة في شرقها و فجر ليبيا في غربا.

وقد عرف انتشار تنظيم داعش الإرهابي خاصة منذ عام 2015 في ليبيا وتحديدا في منطقة الهلال النفطية وصولا إلى منطقتي سرت السحلية، و نفس الشيء بالنسبة لتونس خاصة المناطق الحدودية الليبية. تنظيم القاعدة الإرهابي الخطير منذ 2007 ، وكانت أعماله الإجرامية في بداية المطاف ضد أهداف داخل العمق الجزائري، ليتسع في ما بعد ويشمل دولا أخرى في منطقة الساحل الإفريقي، خاصة مالي والنيجر وتشاد ليبيا وموريتانيا...الخ

فقد شكل تدفق السلاح الليبي للمنطقة وتمكن الجماعات الإرهابية منه، شكل محورا رئيسيا في تكثيف الهجمات الإرهابية في مرحلة ما بعد سقوط نظام معمر القذافي، وأصبحت ذات خطورة عالية أكثر من ذي قبل نتيجة نوعية السلاح المستخدم فيها، ولا أدل على هذا الطرح من العملية الإرهابية التي استهدفت مركب الغاز ب "تيقنتورين" بعين أمناس جنوب الجزائر، حيث أثبتت التحقيقات أن الأسلحة التي إستخدمها الإرهابيون في الإعتداء مصدرها ليبيا. فقد حولت الأسلحة الليبية لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي من مليشيات متناثرة في الصحراء تقصد الضحية الأضعف والأسهل إلى منظمة مسلحة يشكل جيش دولة يمكنها أن تخلق بليلة لكل البلدان المجاورة لليبيا ، بعدما صار لديه تشكيلات منوعة من السلاح، فنوع وكمية السلاح المتوفرة تتحكم بشكل كبير في سلوك مثل هذه الجماعات¹

كانت الأجهزة الأمنية التي تراقب الحركة عبر الحدود تأتمر بأوامر القذافي، وعلى الرغم من أن منظومة القوانين كانت تتسم بالفوضى وعدم التنظيم، فإنها كانت فعّالة إلى حد ما، ولكن فُقدت هاته الأجهزة الأمنية بعد الإطاحة بنظام القذافي، و واجهت الجزائر تنامياً ملحوظاً في الهجرة غير النظامية و تهريب الأسلحة و المخدرات من شرق جنوب البلاد ، الأمر الذي دفع الحكومة الجزائرية إلى مطالبة ليبيا وغيرها من الدول المغربية و الإفريقية بتشديد الرقابة على حدودها و العمل على التعاون في تسير أمورها البينية، على الرغم من أن دول شمال إفريقيا الأربعة -المغرب والجزائر، تونس وليبيا - تاريخيا لم على لم شملهم (Enemy Brothers) تتعاون ولا تتفق فيما بينها، ولم يقدر الاخوة المتعادين الاقتصادي والاجتماعي، وحتى على إتمام مشروعهم التكاملي -الاتحاد المغرب العربي - المنشود، وكننتيجة لذلك فتح المجال نحو تصعيد علاقات صراعية عابر للحدود بدلا من الخوض في غمار علاقات . تعاونية فيما بينها²

في ظل كل هذه الظروف و المشكلات المتأتية من ليبيا أصبحت الجزائر مجبرة على بذل مزيد من الجهد، لتأمين حدودها، وبما أنها ترفض التنسيق والتعاون الأمنيين مع ا موعات الليبية المسلحة، التي تتحكم في

¹ عمر سعادي ، مرجع سبق ذكره ، ص 101.

² الحامد العيدون ،مرجع سبق ذكره ،ص 106 .

الجانب الليبي للحدود، وبسبب التفاعلات والتداعيات العسكرية للصراع على السلطة في ليبيا، فإن أجزاء من الحدود أصبحت خاضعة لميليشيات. و هذا ما يعقد الأمور، لأن تردّي الوضع الأمني قد يجبر الجزائر على الدخول في مواجهةٍ مع ميليشيات لتأمين حدودها. الأمر الذي يعود بنا لأثر غياب الدول، أو فشلها، كسبباً لتنامي التهديدات غير دولانية المصدر في المنطقة، وهذا ما يجعل إحلال (الامن والاستقرار في المناطق الحدودية مهمةً في غاية من التعقيد¹

المبحث الثاني : الحدود الغربية والتوترات مع المغرب

إن أمن حدود الجزائر، المغرب العربي والإقليم الساحلي-الصحراوي لا تنفك عن بعضها البعض. وتدلّ تحركات الجزائر على الصعيدين الإقليمي والقاري مدى إدراكها لهذه العلاقة وحجم تأثيرها على أمنها، ويجب أن نؤكد في بداية الأمر على أنّ الفصل بين الأروقة الجيوسياسية المغربية، الإفريقية و المتوسطية للأمن الحدودي الجزائري ممكن نظرياً فقط، أما في الواقع فهو شبه مستحيل نظراً للأبعاد الجيوسياسية للإقليم الجزائري والعُرى المباشرة التي تربطه بالإقليم المغربي، شرقاً وغرباً، بالمتوسط شمالاً وبالساحل الإفريقي جنوباً. وقد نتج عن هذا الترابط تقاطع وتفاعل دائم بين مناطق الأمن القومي الجزائري، ولو بدرجات متفاوتة، زاد من جسامته التحديّ الأمني الذي يفرضه الموقع الجغرافي للجزائر².

المطلب الأول: تهديدات الجناح الغربي لأمن الحدود الجزائرية.

أولاً : ازمات وتهديدات الأمن الحدودي الجزائري مع المغرب

يعد موضوع الحدود الجزائرية المغربية من أكثر المواضيع إثارة للجدل في الساحة السياسية خاصة بالنسبة للمختصين والباحثين في الشؤون المغربية وهذا نظراً للوضع العام الذي شهده تطور العلاقات بين البلدين منذ بداية التاريخ الاستقلالي لهما، إذ اعتبر النقاش في ملف النزاع الحدودي أحد أبرز القضايا المتشاحنة فيها بين البلدين، و من أكبر الأشكال المرضية التي ميزت المنطقة المغربية في بداية الستينات، بحكم أنه أفرز نمط إدراكات سلبية أدت إلى تغليب قيم الفرقة على قيم التقارب، وثبت النهج الانفرادي بدل النهج التعاوني، واللجوء إلى العنف بدل الوسائل السلمية للتسوية، كل هذا يعكس بشدة درجة التضارب والاختلاف في التصورات والأهداف التي يدافع عنها كل طرف.

¹ عبد النور بن عنتر، << الجزائر ومعضلة تأمين الحدود >>، صحيفة العربي الجديد، 2014/16/08، لندن، تم تصفح الموقع يوم <http://www.alaraby.co.uk/opinion/85be481e-684a-403a-84eb-2014/0820>.

² حسام حمزة، مرجع سبق ذكره، ص. 68.

1- بداية الأزمة الحدودية المغربية الجزائرية:

إن منبت نشأة النزاع الحدودي بين الجزائر والمغرب يقوم أساسا على " تناقض التصورات و تصادم المبادئ حول ترسيم الحدود" في الفترة الممتدة من سنة 1963 إلى غاية 1988 م و الذي مثل المرحلة الأولى و النقطة الجوهرية في دراسة و تحليل الملف الحدودي بين الدولتين.

فالتصور المغربي ينطلق من "مبدأ الحق التاريخي"، و التصور الجزائري قائم على "مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار"، وكلا الاتجاهين يعملان على تدعيم مشروعية موقفهما بالأدلة والأحكام القانونية المرتبطة باحترام السيادة والوحدة الترابية¹، وأفضى تشبث الطرفين بتصورا ما إلى تصعيد النزاع إلى مستويات أخرى أكثر شدة.

إضافة إلى نص بروتوكول اتفاق أبرمته المملكة المغربية مع الحكومة الجزائرية المؤقتة في 6 جويلية 1961 ، الذي اعتبر أهم الوثائق التي تم التركيز عليها لتدعيم مطالب المغرب التاريخية الترابية² ، أما قاعدة "الحفاظ على الحدود " فهي تقوم على "مبدأ الحدود الموروثة " أو كما يسمى في القانون الدولي العام بمبدأ: « l'uti possidetis » (أي ما تملكه أو ما تحوزه من قبل) ، بعد نيل الاستقلال في سنة 1962 ، لم تأخذ الجزائر بعين الاعتبار نقائص التحديد الحدودي السابق و لا طابعه الأحادي، و أعلنت تطبيق مبدأ الإبقاء على الوضع القائم و قد وكّدت الحكومة الجزائرية بقولها " إن حدود الدول الحديثة يجب أن توضع وفق الحدود القديمة للمستعمرات السابقة التي استحلقتها الدول " ولهذا تأكد الجزائر على مبدأ عدم المساس بالحدود النابع من أحد الخصائص الرئيسية لسياستها الخارجية، ألا و هي الثبات و الاستمرار، كما ترى أن التمسك بمبدأ الحدود الموروثة عن الاحتلال الفرنسي هو استمرار لمبادئ ثورتها التحريرية³ حيث ساندت الجزائر بكل قوة مبدأ احترام الحدود و الإبقاء على الحدود الموروثة، فالرئيس الشاذلي بن جديد في خطابه حول وضع الأمة بتاريخ 20 ديسمبر 1981

إن الاختلاف الحاد بين التصور المغربي والتصور الجزائري حول الوضع النهائي للحدود هو الذي شكّل المرحلة الأولى للنزاع الحدودي الجزائري -المغربي، حيث أن كل طرف ارتكز على تصوره الخاص لما يجب أن تكون عليه الحدود، و بعد صدور دستور الجزائر الجديد سنة 1963 ظهر موقفها الرسمي إزاء المسألة المتعلقة بالحدود والتصريح بأن بنود الاتفاق السري غير رسمية سواء على المستوى الدبلوماسي أو القانون

¹ محمد رضوان، منازعات الحدود في العالم العربي "مقاربة سوسيو تاريخية وقانونية"، (الجزائر، إفريقيا الشرق،. 1999)، ص44.

² المرجع نفسه ، ص.86.

³ الحامد العيدين ، مرجع سبق ذكره ،ص84.

الدولي، فاعتبرت المملكة المغربية هذه الأخيرة خيانة، و تطور النزاع على شكل تصعيد حاد عن طريق استخدام العنف قبل المرور بمحاولات التسوية السلمية.

2- النزاع الحدودي المغربي الجزائري في بعده العسكري.

إن التضارب الحاد بين التصورين المغربي و الجزائري حول آليات التسوية الحدودية، قد أفرز حملات دعائية و تعبوية من خلال تبادل الامات، حيث ام المغرب الجزائر بمساند المعارضة المغربية، كما قامت الجزائر في نفس الفترة با ام المغرب بوقفه و مسانده لحركة القبائل الانفصالية لتتوتر العلاقات البينية أكثر عندما أوعزت الحكومة المغربية لبعض القبائل بالتحرك والمطالبة بالانضمام إلى المغرب، مما دفع الجزائر للرد الفوري وإسكات القبائل بالقوة، الأمر الذي أدى إلى حدوث صدامات مسلحة بين الجانبين وسقوط 130 قتيل.

أ- حرب الرمال و تأزم الوضع الحدودي الجزائري المغربي :

يعتبر النزاع المسلح الجزائري -المغربي من أبرز الأشكال المعبرة عن نمط التهديدات ذات الطبيعة العسكرية و الذي يعد احد الأنماط التصورية الصلبة في تفسير أمن حدود الجزائر والتي تميزت ا بداية حقبة الستينات؛ حيث كانت المرحلة الممتدة من أول أكتوبر لغاية 5 نوفمبر 1963 مرحلة الاشتباكات في ثلاث مناطق: تندوف، بشار، في الجزائر ومنطقة عين فجيح بالمغرب، وهي الاشتباكات التي أطلق عليها اسم : "حرب الرمال"¹

بداية الحرب كانت في سبتمبر 1963 بتحركات من الجيش الملكي المغربي والجيش الجزائري على طول الحدود بين البلدين، وقد اجتازت بعض الوحدات للقوات الملكية المغربية الحدود الجزائرية على مستوى ولاية بشار، وتمركزت في منطقة حاسي البيضاء و تجنوب، وتوغلت خلف الحدود الجزائرية على مسافة تزيد عن 50 كلم. ليتطور النزاع باتجاه التصعيد الحاد، حيث دخل الطرفان في مواجهة مسلحة مباشرة، وهذا بعد تقدم قوات مغربية نحو جنوب تاجونيت، ودخلت الإقليم الجزائري لتحتل في الفاتح من أكتوبر حاسي البيضاء و تتجوب الواقعتان على بعد 500 كلم شمال شرق تندوف²، وقابله ذلك محاصرة جزائرية لمنطقة فجيح، لتتسع

¹ عبد القادر محمودي، النزاعات العربية- العربية وتطور النظام الإقليمي العربي 1885- 1945، (الجزائر: المؤسسة الوطنية للاتصال، 2002)، ص. 210.

² علي الشامي، الصحراء الغربية عقدة التحزبة في المغرب العربي، (بيروت: دار الكلمة للنشر 1980)، ص. 223.

المعارك وتشمل منطقة حاسي البيضاء وتتدوف من جهة، وفجيج من جهة ثانية. وبذلك دخل النزاع مرحلة جديدة باستعمال الأسلحة الثقيلة وإعلان التعبئة العامة.

انتهت حرب الرمال بإعلان اتفاقية وقف إطلاق النار في 02 نوفمبر 1963 بعد العديد من مبادرات التسوية من أطراف عربية و أفريقية، لكن السلام التام في المنطقة لن يعود بعد أن لم يتقبل المغرب بتوصيات اللجنة المشتركة التي تنص على انسحاب القوات العسكرية من على الحدود وكذا تحسين معاملة المواطنين الجزائريين المتواجدين في المغرب. وبعد عدة لقاءات بين الطرفين ظهرت بوادر انفراج مؤقت، إذ تم الاتفاق في نوفمبر 1964 على تدعيم التبادل التجاري بينهما، وإلغاء الرسوم الجمركية بالنسبة لبعض السلع الصناعية و الزراعية. ولكن ذلك لم يدم طويلا إذ انفجر النزاع من جديد، ففي 9 ماي 1966 م بعد أن أعلنت الجزائر عن تأميم مناجمها من بينها منجم غار جبيلات الواقع في المنطقة التي يطالب المغرب¹، واعتبر المغرب هذا التصرف، انتهاكا لمهمة لجنة التحكيم الإفريقية والخاصة ببحث نزاع الحدود بين البلدين. بينما اعتبرته الجزائر قرار سياديا، وبقي الوضع بين 1964 و 1968 يتراوح بين الانفراج والتوتر، حتى توصل الطرفان إلى إبرام عدة اتفاقيات لإعادة رسم (الحدود وتحسين العلاقات بينهما كانت آخرها معاهدة الرباط في 15 جوان 1972 م.

ب -سباق التسلح :

على الرغم من أن النزاع مع المغرب أخذ منحى تصاعديا وصل به إلى المواجهة المسلحة إلا أنه لم يحدث أي تغيير في الوضع القائم على الخطوط الحدية، نظرا لمحدودية إمكانات وإمكانيات الجارين العسكرية، وكان للنزاع الحدودي الجزائرية المغربي الأثر الكبير على تركيبة البنية التكوينية و التطورية للقوات المسلحة و خيارات الدفاعية لكلا البلدين، و هذا ما دأب فيما بعد أي تبلور شبه مبسط. (للتهديد بأن التهديد لن يكون إلا بري المصدر²

أثار سعي الجزائر في اية العقد الماضي لاقتناء أسلحة جديدة توجسا مغربيا خاصة منذ إبرام اتفاقية "شراكة الإستراتيجية" (حول الأسلحة، تعاون عسكري و اقتصادي) بين الجزائر و روسيا سنة 2001 م ، واعتبر بعض الصحف المغربية هذا الاتفاق إعلانا لسباق التسلح في المغرب العربي³.

¹ فاطمة وازن، "تطور مشكلة الحدود في المغرب العربي: حالة الحدود الشرقية والغربية للجزائر"، (رسالة ماجستير، كلية العلوم

السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1998) ، ص ص 153-153 .

² عبد النور بن عنتر، << الجزائر ومعضلة تأمين الحدود>>، المرجع السابق، ص 43 .

³ نفس المرجع السابق، ص 85 .

شهدت المنطقة المغاربية سباق تسلح حقيقي يبدو أبلغ تعب يرا عن أزمة العلاقات بين الجزائر ويمكن إرجاع تاريخ انطلاق هذا السباق إلى بداية ال 2000 فقد استغلت الجزائر تحسن مداخيلها النفطية الجبهة الداخلية والهدوء النسبي الذي عم البلاد بعد قانون «الوئام المدني» واستسلام الآلاف من مسلحي الجماعات الإسلامية، و لإطلاق برنامج واسع لتحديث منظومتها العسكرية، موازاة مع ترقية الضباط الشبان إلى مناصب قيادية حساسة بازدياد حجم الواردات الحربية من روسيا.

السعي للتزود بنظم تكنولوجية جد متطورة، قادر على مراقبة و حراسة كل تحرك على الحدود (جوا برا و بحرا) دف تحسين التغطية الدفاعية داخل التراب الوطني بأكمله ولتعقب تحركات و تنقلات الجماعات الإرهابية لاسيما في المنطقة الصحراوية الساحلية¹.

ولكن برغم من حجية كل من هاذين العاملين إلا أنه تبقى الاعتبارات الجيوسياسية الأمنية (زيادة التهديدات و التداعيات العابرة للحدود - الإرهاب ريب الأسلحة و المخدرات وغيرها) و الإقليمية (التنافس الإقليمي ومواجهة التوسع المغربي-قضية الصحراء الغربية -) ذات خلفية جد مهمة في تطور مسار الإنفاق العسكري الجزائري المتصاعد. نظراً لنتامي الهواجس الأمنية في الجزائر و زيادة التداعيات الجيوسياسية للانفلات الأمني على كافة الجبهات الحدودية في العقود الأخيرة، يلاحظ أن الحكومة رفعت ميزانية الدفاع للعام 2014 لتصل إلى 21 مليار دولار، بنسبة 4.95 بالمائة من الناتج الوطني الإجمالي بعد أن كانت تقدر ب 4.21 بالمائة سنة 2012 م حسب تقرير البنك الدولي وهي الأعلى من ضمن كل القطاعات ، حيث تشكل حوالي 15 بالمائة من الميزانية العامة للبلاد، في حين لم تتجاوز سنة 2013 م 15 مليار دولار منها 9 مليارات للدفاع و 6 مليارات للأجهزة الداخلية.

3- نزاع الصحراء الغربية و العلاقات الجزائرية المغربية

ترك النزاع الحدودي رواسب أخذت أبعاد تطويرية في سير العلاقات الجزائرية -المغربية، و أزمّت الوضع بينهما، ليس فقط في شقها العسكري بل حتى في طبيعة العلاقات الدبلوماسية و الاقتصادية الجزائرية المغربية، و بالذات مع ولوج قضية الصحراء الغربية التي أعادت إحياء الخلافات والاختلافات الثنائية، وهذا ما أكده الرئيس الجزائري الراحل هواري بومدين في تصريح أدلى به لمجلة كولومبو الإسبانية في نوفمبر 1975 إذ قال: "لا خلاف أن قضية الصحراء الغربية قد أب رزت من جديد جوهر الخلافات الأيدولوجية و السياسية وحتى الإستراتيجية بين بلدان هذه المنطقة"².

¹ عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص 89 .

² مراد إبراهيم الدسوقي، البعد العسكري للنزاعات العربية العربية، السياسة الدولية، عدد 111، (1993) ، ص.198.

أصبحت قضية الصحراء الغربية إحدى المحددات الرئيسية للعلاقات المغربية ، بحكم أنها تحدد نوعية وحجم التفاعلات في العلاقات الجزائرية المغربية ، وطبيعة وشكل التحالفات في المنطقة المغربية ، وهي تعد القطعية في العلاقات الثنائية نتيجة عدم تطابق التصورات والمواقف اتجاه الوضع الذي تنتهي عنده الصحراء الغربية كما أنها كانت عاملا معطلا أمام بناء تجربة تكاملية، من جهة أخرى تعتبر هاته القضية معيارا أساسيا لتوطيد الاستقرار الأمني الإقليمي بالمنطقة ، وعاملا مساعدا في تيسير تشكيل مداخل تعاونية لمواجهة مختلف الرهانات و التهديدات الأمنية الإقليمية. بناء على ما سبق يمكن حصر المحددات التفسيرية للموقف الجزائري المغربي تجاه النزاع الصحراوي في العناصر الآتية:

من منظور جيو -اقتصادي أن إقليم الصحراء الغربية يعتبر ذو أهمية اقتصادية بالغة بالنسبة للطرف المغربي، فهو أحد العوامل التي تفسر الدوافع التي تحرك المطالب المغربية اتجاه الإقليم غرار على أنه اعتبرها جزء تاريخيا منها استنادا إلى مبدأ الحق التاريخي، ومن وجهة نظر جيوسياسية، تعد الصحراء الغربية منطقة حيوية لأمن المغرب من الناحية الجنوبية، وبالتالي فإن قيام دولة صحراوية قد يشكل تهديدا مباشرا لأمن المغرب، ويساهم في إضعافها اقتصاديا واستراتيجيا، خاصة إذا كانت موالية للجزائر الأمر الذي من شأنه أن يدعم الحصار الجزائري حول المملكة المغربية، ويضع الجزائر كدولة قائدة للمنطقة¹

يجد معظم المراقبين السياسيين صعوبة في تصديق مقولة أن الجزائر ليس لها أي مطالب أو مطامع اتجاه الصحراء الغربية²، إضافة إلى ذلك الشروع في مثل هذا الحوار يعني سحب القضية الصحراوية من الأمم المتحدة و بالتالي تحييد كل القرارات الأممية و إسقاط حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره وإخراج النزاع من دائرة تصفية الاستعمار و اختزاله في خلاف ثنائي و إسقاط كل الحجج الجزائرية بخصوص التمسك . بالشرعية الأممية³

توجس صانع القرار الجزائري و تخوف من عودة المطالب الترابية المغربية نحو الأقاليم الجزائرية، فضم المغرب للصحراء الغربية في الإدراك الجزائري، قد يدفعها إلى إعادة مطالبتها بمنطقة تندوف، خاصة بعد ميشال الدور الجزائري في اتفاقية مدريد الثلاثية . إضافة إلى الاحتلال المغربي سنة 1976 م لمدينة أمقالا جنوب الجزائر والمعركة التي دارت بين الجيشين الجزائري والمغربي وما صاحبها من تصعيد في سياق حرب بغض النظر عن المواقف المعلنة و غير المعلنة بين الأطراف تبقى قضية الصحراء الغربية و استمرار هذا النزاع و

¹ عز الدين شكري، << المغرب العربي و آليات الوحدة و التجزئة >>، مجلة السياسة الدولية، عدد 93، (جوان. 1988) ص 15 .

² الحامدي العيدون، مرجع سبق ذكره، ص 94.

³ عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص-ص 84- 85 .

حالة اللاحل الملازمة له هاجسا أمنيا بالنسبة للجزائر و مصدرًا أساسيا للتوتر و للأمن على حدودها الغربية مما يبقيها في حالة من الانكشاف الأمني، خاصة وأنه أدى إلى ديدات ومشكلات أمنية، اقتصادية، اجتماعية أخرى للجزائر نتجت عن الخلاف و التنافر المستمر مع المغرب.

ثانيا : انعكاسات الانكشاف الحدودي الموريتاني على الحدود الجزائرية

تعد موريتانيا حالة منفردة في المشهد المغاربي الحالي، فهي تنتمي إلى المجموعة التسلطية إلى جانب (الجزائر والمغرب) لكنها تشبه في بعض الجوانب الأمنية دول المجموعة الانتقالية (تونس وليبيا) نظرا لضعف نظامها الذي خرج من رحم انقلاب عسكري، وانكشافها أمام الجماعات الإرهابية العابرة للصحراء .
فهي الحلقة الضعيفة في المجموعة التسلطية، خاصة وأنها تمتلك أطول حدود (2200 كلم) مغربية مع الجزائر و مالي، إضافة لعدم قدرة الدولة الموريتانية على تشديد مراقبتها على طول الحدود ، نظرا لهشاشة النظام و انكشاف الدولة وضعف قدرتها عدة وعتادا ، مما جعل من تأمين الحدود أمرا أنه لا يوجد مشاكل في غاية من الصعوبة و هذا ما تؤكد مقولة جاك أنسل (Insel Jacques) : "(حدود بقدر ما توجد مشاكل دول¹)"

و يمثل انتقال و فرار الجماعات الإرهابية إلى موريتانيا الهاجس الأمني الأكبر لها، خصوصا في ظل توتر الأوضاع في كل من مالي و ليبيا داخليا و تخوفها من انتقال حالة اللااستقرار جواريا و لواء الجماعات الإرهابية نحو التراب الموريتاني، بحكم أن قدراتها محدودة في حماية كل هذه الحدود الطويلة، الأمر الذي يفسر العلاقة التعاونية الفرنسية-الموريتانية في مجال مكافحة الإرهاب الذي تسبب لها بمتاعب أمنية منذ سنوات. وبالتالي كل هذا يوضح صورة الانكشاف الحدودي لموريتانيا مع الدولة الجزائرية ويعتم في الوقت نفسه سبل صد هذا الانكشاف، إذ غالبا ما تلجأ تلك الجماعات الإرهابية إلى المثلث الحدودي النيجري-الليبي-الجزائري، ولكن نظرا لتشديد الرقابة الجزائرية على الحدود الجنوبية الغربية و توفرها للوسائل الضرورية لمحاربة تلك الجماعات للحيلولة دون استقرارها على ترابها، إضافة إلى تجنب الجماعات الإرهابية للتشابك مع القوات الفرنسية أو خوض حرب معها في الأراضي المالية، يجعل . من التراب الموريتاني الملجأ الأسهل لهذه الجماعات بدلا من تشتتها في الصحراء الكبرى²

¹ عبد النور بن عنتر، الاستراتيجيات المغاربية حيال أزمة مالي، ندوة حول : المغرب العربي والتحويلات الإقليمية. الراهنة"، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 17 و 18 فبراير/شباط 2013)، ص 04 .

² المرجع نفسه ، ص 5 .

إن إعلان موريتانيا أنها لن تتخرب في عملية التدخل العسكري في مالي و دفاعها عن التسوية السلمية في حل الأزمة يعكس التخوف من أن تستهدفها الجماعات الإرهابية من جهة، و يبرز من جهة أخرى الوهن الدولاتي الموريتاني في تعاملها مع مشكلة الإرهاب، لكن المشكل الأعقد بعد الإضافة إلى هشاشة الدولة المالية "وإعادة بنائها يكمن في موريتانيا التي تُظهر جميع المؤشرات كواستصبح في المستقبل الحاضنة الإستراتيجية لجميع عوامل الفشل الدولاتي الجوارى، والتهديد العنفي، وهي للأسف الشديد "غائبة" أو "مغيبة" في التخطيط الاستراتيجي للمقاربات الأمنية الإقليمية والدولية في اللحظة الراهنة).¹

إنّ التشخيص السابق يؤكّد أنّ الأمن القومي الجزائري ليس في منأى عن التهديدات اللينة التي توجد ضمن الدائرة المغاربية، ويتأكد هذا التحليل إذا علمنا أنّه ثبت أنّ "لا أمن معظم أنظمة الشرق الأوسط (بما فيها أنظمة المغرب العربي) يؤثر على سياسات الأمن الإقليمي برمتها"². ربّما استطاعت الأنظمة المغاربية، عكس الإفريقيّة مثلاً، ضمان استقرارها داخليا وإخماد الاضطرابات الداخليّة عبر مجموعة من الإجراءات القمعية والتسلّطية، لكنّ عوامل تأزم الوضع الأمني تبقى موجودة وانفجاره غير مستبعد، لذا يبقى الأمن الجزائري من مقاربة أمنيّة إنسانية مهّدًا داخليا وإقليميا في حال اختلال استقرار دولة مجاورة.

المطلب الثاني : التهديدات الأمنية العابرة للحدود الجزائرية المغربية:

عرفت المرحلة الثانية للملف الحدودي بين الجزائر و المغرب في فترة ما بعد الحرب الباردة منذ سنة 1994 م إلى اليوم اختلافات محورية تمثلت في:

أولاً: نمط صيغة التهديدات التي هي محلية المصادر و خارجية التداعيات، الأمر الذي استدعى غلق الحدود البرية و تعزيز التشديدات الرقابية الداخلية في تأمين الحدود.

ثانيها: تقلص التهديدات التقليدية - ذات الصبغة العسكرية- و تنامي التهديدات الجديدة أي أنها غير مباشرة/غير عسكرية. (Soft Security) التي هي من قبيل الأمن اللين

تتضمّن الدائرة المغاربية مجموعة من التهديدات اللينة (سياسيّة، اقتصاديّة، شخصيّة وغيرها) تؤثر سلبًا على الأمن الجزائري والتي لا يصعب إثبات وجودها وفق ما يرى باري بوزان وأول ويفر. إذ تتميّز البيئة السياسية المغاربية عمومًا بضعف الأداء السياسي الديمقراطي، "الديمقراطية نادرة، الديكتاتورية مشتركة، واستعمال القوّة والقمع في الحياة السياسية الداخلية مرض متأصل"³. ونتجت هذه الحالة عن ضعف التعددية،

¹ عبد النور بن عنتر، المرجع السابق، ص 7 .

² Barry Buzan and Ole Wæver, op.cit, p.194.

³ Ipid,p .195.

نقص الشفافية، تراجع فلسفة الخدمة العامة وغياب دولة الحق والقانون، مما أدى إلى حالة من الاستقرار الظاهري أو "اللا استقرار المقنع" تتجلى أكبر تعبيراتها في ليبيا، تونس والمغرب. وفي ظلّ الحالة السابقة، يبقى احتمال بروز تهديداتٍ داخليةٍ للأمن والاستقرار المغربي في أي لحظةٍ واردةً بقوةٍ، لأنّ قمع الحقوق والحريات العامة والانسداد في قنوات الاتصال السياسي التفاعلي بين الأنظمة السياسية والمجتمعات يفقد أو على الأقل يضعف الثقة في مؤسسات الحكم ويقوّي من احتمالية اللجوء إلى خيار العنف لتحصيل الحقوق. بطبيعة الحال، فإنّ بيئةً لا ديمقراطيةً كهذه مهدّدةٌ باستمرارٍ بفقدان استقرارها وأمنها، لأنّ توليفة العوامل السابقة تساهم بقوةٍ في انتشار ثقافة العنف بشكل يغذي الانقسامية الاجتماعية والانشقاق السياسي بين المجتمع والدولة. وهذا ما يحدث في الدائرة المغربية، التي تعاني دولها على غرار الدول العربية عموماً من هشاشة في تماسكها السوسيو-سياسي.

اولا : مشاكل التهريب :

تبرز تجارة تهريب المخدرات كأخطر ديد لين يواجه الأمن الجزائري في جناحها الحدودي الغربي، إذ تعتبر الجزائر نقطة عبور لتجار المخدرات (القنب الهندي) الآتية بالأساس من المغرب الأقصى. فالمخدرات تشكل ديد كبير للاقتصاد الوطني ناهيك عن التأثيرات الاجتماعية و الأمنية الخطيرة، فهي تساهم في الكسب غير المشروع الذي يضر بالاقتصاد الوطني، بحيث أن تجارة المخدرات تشكل ثالث أهم تجارة في العالم بعد النفط و السلاح و هذا الكسب غير المشروع يدفع إلى جرائم أخرى لتغطية هذا النشاط خاصة جريمة تبييض الأموال لإخفاء مصادر الدخل غير المشروع. وفي الأزمات الاقتصادية العالمية الأخيرة عمدت بعض المؤسسات المالية إلى تبييض الأموال التي تم جنيها من تجارة المخدرات التي . (كانت تمثل المصدر الرئيسي للسيولة حسب هذه المؤسسات

حسب التقرير السنوي لمركز مراقبة المخدرات في العالم فإن خريطة الإنتاج والاستهلاك والاتجار بالمخدرات في شمال إفريقيا اكان يعتمد على ثلاث محاور :

الأول يمر من أكبر المدن المغربية الواقعة على شواطئ البحر الأبيض المتوسط (طنجة، الحسيمة، الناظور) في اتجاه سبتة و مليلية السليبتين الواقعتين على شواطئ هذا البحر .

والثاني يمر عبر الجزائر و تونس عبر الحدود البرية بين دول المنطقة المغربية.

في حين يهم **المحور الثالث** دول ساحل جنوب صحراء إفريقيا¹

¹ أمين شحاتة، "المخدرات: خريطة الإنتاج والاستهلاك والاتجار"، الموقع الشخصي للباحث، تم تصفح الموقع يوم : 2014/05/30.

ويقول التقرير أيضا أنه منذ سنة 1980 احتل تجار المخدرات المغاربة موقعا متميزا في إفريقيا على مستوى ترويج الكوكايين. بعدما أصبحت عصابات المخدرات بأمريكا الجنوبية تزود الشبكات المغربية. (النشيطه عن طريق الشبكات الغانية و النيجرية¹)

إن دراسة قضية ريب المخدرات وشبكات توزيعها في المغرب هو انعكاس على ما تتضمنه هذه القضية من معضلة أمنية كان لها تأثيرا على واقع العلاقات بين الجزائر والمغرب في فترة ما بعد الحرب الباردة، فمشكلة الحدود البرية وإغلاقها كان نتيجة اجتماع عدة عوامل كانت المخدرات أحد بنودها، فالمغرب باعتباره أحد أكبر منتجي مادة المخدرات في إفريقيا، خلق حساسية بينه وبين جارتها، فالجزائر عانت من ويلات شبكات ريب المخدرات القادمة من الغرب قبل غلق الحدود². و تشير التقارير إلى أن أغلب الكميات المحجوزة من المخدرات تتم في المناطق الغربية.

ثانيا: الاتجار غير القانوني:

لقد تمخض عن قرب الحدود المغربية-الجزائرية ظهور مجموعة من الأنشطة غير القانونية والمتمثلة في الإتجار بالوقود و السلع المهربة وأشكال أخرى من الممارسات المحظورة والتي كادت أن تصبح القطاع الاقتصادي الأساسي بالمنطقة بخنقها للأنشطة الاقتصادية القانونية³، و من بين النقاط الحدودية التي تعرف كمنافذ للتهريب نذكر على سبيل المثال لا الحصر: مغنية، سيدي الجيلالي، بوكانون، باب العسة التابعة ال اختصاص المديرية الجهوية للجمارك بتلمسان، وبني ونيف، النعام، بشار و تدوف التابعة للاختصاص المديرية الجهوية للجمارك ببشار. من جهة الإقليم المغربي فإن منطقة وجدة تعد كسوق لتداول السلع المهربة من الجزائر والتي تضم بصفة خاصة المواد الغذائية الأساسية، المواشي، (الوقود...الخ⁴) وتزايد نشاط التهريب خصوصا مع أجواء الثورات العربية المشحونة ومرونة المراقبة سواء تلك المتعلقة بالسلطات والجهات المعنية داخل الأسواق ونقط البيع أو تلك الخاصة بالحراسة في نقاط الحدود والمنافذ،

¹ عيسى القاسمي، الوضع الحالي لظاهرة المخدرات بالجزائر، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول "إعداد السياسات، الوطنية للوقاية من المخدرات ومكافحتها"، الجزائر 4_3 ديسمبر 2006) ، ص 11 .

² محي الدين شبيرة، الآثار الاقتصادية للمخدرات وتبييض الأموال، الندوة الوطنية: (حول المخدرات وآثارها الاقتصادية والاجتماعية)، الجزائر، 26 ديسمبر 2010 .

³ عثمان لحياني، حياط تهريب 5 أطنان مخدرات قادمة من المغرب، الجزائر، تم تصفح الموقع يو 2020\05\30.

<http://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/>

⁴ عبد الوهاب سيواني، التهريب الجمركي و استراتيجيات التصدي له، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسير)، جامعة الجزائر 2007، ص 104 .

باعتبار هذه الأنشطة أضحت معيشية ومصدر رزق للعديد من سكان الحدوديين، وتوفر العديد من مناصب الشغل غير القارة وغير المراقبة.

ولا يمكن نكران ارتباط حالات من الفقر، الإقصاء والتهميش لدى الأفراد والشرائح الاجتماعية المهمشة والفقيرة تغذي بدورها مختلف أشكال العنف المسلح والسياسي، وتؤدي إلى ديناميكيات متصاعدة من الهجرة الداخلية تنتج تهديدات مختلفة لأمن الأفراد الشخصي على مستوى المدن الكبرى والمناطق الحضرية (جريمة، فساد أخلاقي، مخدرات، دعارة وغيرها).

وقد قاد الضعف المسجل على مستوى الأداء والبنى الاقتصادية للدول المغاربية إلى انكشاف رهيب لاقتصادياتها. إذ تعاني هذه الأخيرة من تبعية إنتاجية شبه مطلقة (النفط في الجزائر، الزراعة والسياحة في تونس، الزراعة، السياحة والفوسفات في المغرب) وتبعية نحو الأسواق العالمية تعززت أكثر بسبب الاستقطاب الأفقي الممارس من القطب الأوربي، وبسبب مستويات التعاون البيئي المتدنية لدول المغرب العربي في كافة المجالات الاقتصادية نتيجة لعلاقاتها المتشعبة الذي يؤدي تعثر عمليات تسوية قضية الصحراء الغربية مثلما سبق ذكره دورا كبيرا فيها وتعود هذه الحالة من الانكشاف الاقتصادي إلى ضعف القدرة على تعبئة الموارد المالية المتمركزة في الخارج وإلى مواجهة صعوبات جمّة عند التخطيط الإستراتيجي للتنمية وذلك بالنظر لتذبذب أسعار المواد المنتجة مغاربيا في الأسواق العالمية مع عدم الاستقرار الإيجابي للمنتجات الصناعية المستوردة منها.

في هذا الصدد، تتأثر الجزائر بما تعانيه دول المغرب العربي من انتشار للجريمة المنظمة على مستويات تبييض الأموال، المتاجرة بالأسلحة الخفيفة، التهريب بكافة أشكاله (خاصة على الحدود الجزائرية-المغربية والجزائرية-التونسية) بحكم ما يوجد من تداخل وارتباط بين الشبكات الإجرامية المحلية والجهوية (بين دول المغرب العربي وإفريقيا) والعالمية، مع كل ما تحدثه هذه الجرائم من تأثيرات سلبية على النسيج الاقتصادي والاجتماعي الجزائري. وهنا تبرز تجارة المخدرات كأخطر تهديد لئن يواجه الأمن الجزائري ضمن الدائرة المغاربية، إذ تعتبر الجزائر نقطة عبور لتجار المخدرات (القنب الهندي) الآتية بالأساس من المغرب الأقصى الذي يعتبر واحداً من أكبر منتجي القنب الهندي في العالم، هذا فضلا عن تحوّل موانئ، مطارات وحدود بعض الدول المغاربية إلى . منفذ لهذه المواد السامة القادمة من آسيا وأمريكا اللاتينية نحو أوروبا.

المبحث الثالث : الساحل الصحراوي بين هجرة الازمات وظاهرة الارهاب

تمثل الحدود الجنوبية الصحراوية عمق الجزائر الإستراتيجي لإتصالها المباشر بمنطقة الساحل الإفريقي وجنوب الصحراء من جهة، وارتباطها بأغلبية بؤر التوتر والاقنتال الإفريقية إذ تؤثر حالات عدم الأمن والاستقرار والأخطار السائدة في دول الساحل المحاطة بحزام من الأزمات جنوباً وشرقاً على الوضع الأمني لجميع الدول المجاورة لها بما فيها الجزائر من جهة ثانية، وتتأزم هذه الوضعية أكثر إذا عرفنا أنّ أغلب المؤشرات الإستراتيجية تقرّ باحتمالات فشل عدد من دول الساحل مستقبلاً بحكم هشاشة اندماجها الاجتماعي، و عجزها الاقتصادي وضعف بنائها السياسي، وهذا ما سينعكس سلباً على الأمن الإقليمي في منطقة الصحراء الكبرى وبالتالي على الأمن الجزائري.

يطرح الرواق الحدودي الجنوبي للجزائر وفق مقاربة جيوسياسية العديد من المشاكل الأمنية الحقيقية و المعقدة ، والتي لا تقتصر على منطقة أمن حدود الجزائر و الدول المتخمة معها فحسب، بل تتوسّع أبعد من ذلك لتضمّ أيضاً الدول المحاذية للدول المجاورة لها. من هذا المنطلق، تصبح أيّ اضطرابات تحدث في دولة مجاورة لجيران الجزائر من الشواغل الأمنية الجزائرية، و ذلك نظراً لطبيعة المشكلات المتعدية في القارة الإفريقية التي تتسم بسرعة انتشار التهديد فيها، الذي سرعان ما يتحوّل من قطري إلى إقليمي بسبب العجز عن مواجهته محلياً في معظم الدول الساحلية- الصحراوية والإفريقية. و يؤكّد التآثر الدائم لمنطقة الساحل بالكوارث الإنسانية التي تنتجها الحروب الداخلية أو البينية التي تقع على حدودها زيادة التداعيات الأمنية على أمن الحدود وبالتالي في رواقها الجنوبي

المطلب الأول : المشكلات الأمنية عبر- حدودية المترتبة عن نشاط أزواد الطوارق

سعي الطوارق للانفصال: أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحدّيات التي تواجه الأمن القومي الجزائري حيث أن الاستعمار الفرنسي عمل على رسم خريطة سياسية للمنطقة وفقاً لمصالحه الاستراتيجية في المنطقة ولم يراع في ذلك الحدود الاجتماعية والاثنية والعرقية¹ ، وهو ما عمل على تلغيم المنطقة وإبقاءها على فوهة بركان قابلة للاشتعال في أي لحظة

حيث يعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية قديماً مقارنة بمشكلات و تهديدات دول الجوار المغربية (النزاع الحدودي المغربي و ديدات الجناح الغربي و الشرقي). و تمثل أزمة الطوارق موروثاً ملغماً يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا 1951 ، النيجر 1960 ، مالي 1960 ، بوركينا فاسو 1960 والجزائر

¹ سامي صبري عبد القوي، "الطوارق ودولة" أزواد.. عوامل الانفصال وتحديات الاعتراف (ملف الازمات الاستراتيجية .مركز. الدراسات السياسية والاستراتيجية القاهرة. السنة 18 ، العدد 210 ، جوان 2012.)، ص67.

1962 عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة (كما توضحه الخريطة في الملحق رقم : 04)، والتي اتفقت على احترام مبدأ " عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار " المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963 م.

ومعلوم أن تقسيمات الحدود الجغرافية للصحراء كانت اعتباطية ولم تراع الحدود الأنثروبولوجية (العرقية والدينية) للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصحراوية- الطوارق فيما يخص حالة الجزائر -، إذ أنها تمت بالاتفاق بين فرنسا- التي كان أكبر جزء من الصحراء تابعاً لها - وإسبانيا -بخصوص الصحراء .(الغربية- وإيطاليا - بالنسبة لصحراء ليبيا¹

في ظل هذا الواقع، انقسم الطوارق إلى موقفين :موقف رافض لواقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة طوارقية في الصحراء الكبرى؛ وموقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية، حتى وإن كان أغلب الطوارق في الأصل لا يعترفون بفكرة الحدود ولا بتحديد مجال جغرافي لتتقلّم التي تتساير مع التقلّبات المناخية..

ومنذ ذلك الوقت وإلى غاية اليوم وعلاقات الطوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدّول التي يوجدون فيها يسودها التوتر سيما دولتا مالي والنيجر اللتان ما رستا ميشا وقمعا ضدّ سكّان الشمال بدءا في عشرية الثمانينيات أجبرهم على الهجرة إلى الجزائر وليبيا وعلى حمل السلاح للمطالبة بحقوقها². قام الطوارق بحركات تمرد متكررة على امتداد العقود الخمسة لاستقلال مالي، وشهدت الفترة ما بين عام 1990 وعام 2009 أكبر عددٍ من محاولات التمرد.

وانتهت محاولات التمرد الطوارقية في القرن الماضي وفي العشرية الأولى من القرن الحالي باتفاقيات سلام بين المتمردين الطوارق والحكومة الماليّة. وشهدت الفترة التي تلت آخر اتفاقية من هذا النوع في عام 2009 استقرارا نسبياً، حتى اندلاع تمرد جديد في جانفي 2012 بعد أن عاد عدد كبير من مقاتلي الطوارق الماليين الذين شاركوا في الحرب الأهلية الليبية إلى شمال مالي، وحملوا معهم أسلحة ثقيلة و صغيرة أخذوها من المخازن الليبية وهو ما يعقد الوضع أكثر ويعمق الأزمة الأمنية في كل المنطقة³،

كما أن الأزمة في ليبيا سمحت لهؤلاء المتمردين الطوارق من الاستفادة من السلاح الليبي المنتشر في المنطقة بعد انهيار نظام القذافي ودخول ليبيا في أزمة أمنية وسياسية خطيرة، بحيث باتت ليبيا تمثل خزان كبير للسلاح

¹حسام حمزة، مرجع سبق ذكره، ص73 .

² المرجع نفسه، ص75 .

³ أحمد دياب، مرجع سبق ذكره، ص 223.

بمختلف أنواعه حتى الأسلحة الثقيلة للجماعات الإرهابية¹ والجماعات المسلحة المتشددة وحتى لعصابات الاجرام المنظم وشبكات التهريب، فحصول هذه الجماعات المسلحة في شمال مالي على دعم بشري من طرف المقاتلين الطوارق الذين كانوا في ليبيا ودعم بالأسلحة والعتاد حفزهم أكثر على القيام بتمردهم على الحكومة المركزية، و انسحب معظمهم إلى تلال "تين السالك" على مقربة من الحدود الجزائرية² كما أن الأزمة في ليبيا وقيام "الثوار" بالتمرد والانتفاضة ضد نظام القذافي والاطاحة به شجع الطوارق وازواد في حماسهم للمطالبة بوطن قومي أسوة بمطالب الأكراد والصحراويين، خصوصا بعد أن أصبحوا أكثر وعيا وأكثر تسليحا من ذي قبل³.

أولاً: إنّ هذا التمرد هو محصلة تحالف بين حركات طوارقية عبر وطنية ومجموعات إسلامية متطرفة من جنسيات مختلفة (مالية، ونيجيرية، وموريتانية، وجزائرية) نشطت في مناطق الطوارق واستطاعت استمالة بعض المجموعات الطوارقية إلى برنامجها، واستفادت من مخزون السلاح الذي وصل من كتائب طوارقية كانت من ضمن كتائب نظام القذافي قبل سقوطه.

ثانياً: إنّ جميع اتفاقات السلام التي عُقدت بين الحكومة المركزية والحركات الطوارقية إلى ما قبل هذا التمرد، وكانت برعاية دول مجاورة وعلى رأسها الجزائر، قد استنفذت إمكانيات استمرارها لأنها لم تكن ضمن إطار عملية سياسية كاملة في مالي، ولم تنعكس إيجابيا على سكان شمال مالي.

ثالثاً: جرت حركة التمرد هذه في وقت كانت فيه الحكومات المالية في أضعف حالتها، ففي مارس 2012 خرجت تظاهرات منددة بالحكومة شارك فيها عناصر من الجيش .

تفسر الخصوصية السكانية والجغرافية لمنطقة الساحل أن الصعوبات في ممارسة السيادة على هذه الأقاليم الشاسعة سبب منشأ التهديد الجنوبي للأمن الحدود الجزائري، فكل الدول الخمس لا تملك الإمكانيات المالية ولا اللوجيستية لإدارة الأقاليم الصحراوية وتحقيق الأمن فيها، وعليه، فلا مفر من أن تلجأ مجموعات إثنية محلية دون دولاوية (الطوارق) لأخذ مراقبة الإقليم على عاتقها وأن تتمرد ضد السلطات المركزية، وإن كانت الجزائر قد عمدت إلى سياسة وقائية بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها عبر جمعهم في قرى ومدن في جنوبها وترقية ظروف معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية، فإنّ هذه

¹ أحمد دياب، "الأحداث في مالي وتداعياتها على التطورات في المنطقة العربية"، شؤون عربية .الأمانة العامة لجامعة الدول العربية القاهرة.العدد 153 ، ربيع 2013. ص 215.

² تلمان بروك، ايان أنطوني و آخرون، مترجما، التسلح و نزع السلاح و الامن الدولي، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان 2013 صص 61-62.

³ أحمد دياب، مرجع سابق الذكر ، ص 215.

السياسة الجزائرية لم تكفٍ لدرء تهديد الأزداد ونشاطهم المسلّح، لأنّ مالي والنيجر لم تقدّما أيّ بديل لتعويض التغيّرات التي طرأت على النمط . المعيشي للطوارق يخدم استقرار المنطقة¹

في ظلّ الوضع السابق، وفي ظلّ عدم إيجاد حل نهائي لمشكلة الطوارق، فإنها تبقى تمثل تهديدا كامنا لأمن الحدود الجزائري بالرغم من أنّ الطوارق الجزائريين لا توجد لديهم أيّ مشكلة مع الجزائر ولم يرفضوا أبدا انتماءهم لها . ونقول تهديدا للأمن الجزائري لأسباب خمسة جوهرية :

أولها هو: الخوف من بروز قوى متطرفة في أوساط الطوارق الجزائريين تتبنى مطالباً انفصالية على غرار الطوارق الماليين والنيجريين، فنتيجة للرابط القبلي بين الطوارق في البلدان الثلاثة، وبسبب توظيف قضية الطوارق في صراع النفوذ في منطقة الصحراء الكبرى (بين الجزائر وفرنسا، بين الجزائر والمغرب، وبين الجزائر وليبيا الطامحة إلى إنشاء الولايات المتحدة الإفريقية بزعامتها)² ، ومع عمل عدد من الجمعيات الفرنسية على دفع بعض الجماعات الطوارقية لتبني مطالب متطرفة، يبقى احتمال إحياء مشروع "الدولة الصحراوية الكبرى" وتبني فكرة الاستقلال من طرف جماعات طوارق الجزائر قائما. وفي حال تم تبني هذا المشروع فهذا يعني تفجير نزاعات حدودية ضخمة في منطقة الصحراء الكبرى ستهدد بالتأكيد الأمن الجزائري خاصة أن الصحراء الجزائرية ستكون مستهدفة بالنظر لغناها بالبترول، الغاز، الذهب وموارد طبيعية أخرى³

ثانيها : هو خطر التدخل الأجنبي في المنطقة تحت أي غطاء (عسكري أو دبلوماسي) بذريعة التدخل الإنساني لإغاثة الطوارق ومنحهم المعونة الدولية أو لمواجهةهم في حال ما إذا صُنّفوا كجماعات إرهابية، وهو ما يعتبر خطا أحمر في العقيدة الأمنية للجزائر نظرا لاستغلاله كمشوّغ من طرف القوى الكبرى للتأثير على سياسات وتوجّهات حكومات المنطقة ووضع أيديها على ثرواتها.

ثالثها : هو خطر تحالف حركات الأزداد المسلّحة مع الجماعات الإرهابية في الصحراء وعصابات الجريمة المنظّمة، وهذا الاحتمال واردٌ بالنسبة للمتمردين المسلّحين في مالي والنيجر الذين يعتبرون الموقف الجزائري مساندا لحكومتي باماكو ونيامي.

رابعها: تحول منطقة الصحراء الكبرى بسبب جغرافيتها إلى ملاذ للجماعات الإرهابية ، ويرتبط هذا الخطر بالخطر الذي سبقه بعد أن استغاثت مالي في السابق بالولايات المتحدة الأمريكية لمساعدتها في حربها ضدّ

¹ ، حسام حمزة، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري" مرجع سبق ذكره ص 91.

² عبد الواحد أكيمير، "الحضور المغربي-الأوروبي في إفريقيا الغربية"، في: أحمد المبارك وآخرون، العرب والدائرة الإفريقية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005 ، ص 135.

³ حسام حمزة ، "الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري"، مرجع سبق ذكره ، ص 92 .

الطوارق" الإرهابيين "وتؤكد العملية الموريتانية-الفرنسية على الأراضي المالية على موقع القاعدة في الساحل في جويلية 2010 م أنّ احتمال اللجوء إلى . هكذا سلوك ممكن في منطقة الصحراء والساحل¹

خامسا وآخرها : هو تحديّ انفتاح منطقة الصحراء على بؤر التوتر والأزمات في إفريقيا جنوب الصحراء، فانتقال التهديدات الجديدة (تجارة المخدرات، تجارة الأسلحة الخفيفة، الفقر، السيداء، التيفوس) إلى الجزائر عبر صحراء الطوارق أصبح أمرا هينا في ظلّ الانكشاف الأمني الرهيب الذي تعانيه بحكم جغرافيتها الوعرة وما تشهده من صراعات تصعب من مهمّة مراقبة التهديدات الصاعدة من الجنوب

المطلب الثاني : تهديدات دول الساحل و الجنوب على الامن الحدودي الجزائري.

تتسم تداعيات معضلة الإرهاب و الجريمة المنظمة بأنها ذات صبغة أمنية إقليمية مركبة الطابع و مباشرة وفورية الأثر (المتبادل بين المعضلتين) على منطقة أمن الحدود الجزائرية جنوبا، إقليميا أنعشت الأزمات الداخلية في كل من مالي ونيجر عمل النشاط الإرهابي في بلاد المغرب العربي من جديد، وتحولت مالي أكثر فأكثر إلى موقع أساسي مرتبط بالإرهاب في منطقة الساحل، سواء من خلال تأمينها ملاذاً آمناً للإرهابيين و نقطة انطلاق لهم أو معقلاً للتدريب أو وجهة ائمة لنشاطهم، بتسليط الضوء في الآونة الأخيرة على اتساع دائرة النشاط الإرهابي باتجاه كل من الجزائر و تونس والمغرب. أما الأثر الرجعي للمشكلة الأولى فيتمثل في تفاقم الجريمة المنظمة و كذا إمكانية تحالفهما، يبدو أن عدم الاستقرار في مالي أفسح المجال أمام المهزبين للتحرك بحرية أكبر في بلد متورط أصلاً في الشبكات الإقليمية والعالمية للاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والبضائع والأشخاص، ويرتبط على وجه الخصوص بتهريب المهاجرين في ليبيا والجزائر والمغرب²

اولا : التغلغل الإرهابي العابر للحدود في الساحل و جنوب الصحراء

لعبت التوترات و الأزمات الأمنية التي شهدتها منطقة الساحل الإفريقي دورا هاما في تفشي ظاهرة الإرهاب خاصة مع توفر عدة عوامل أهمها خصوصية المنطقة (شساعة الصحراء وطول الشريط الحدودي) و كذلك انتشار رهيب للسلاح بالإضافة الى ضعف الإمكانيات و الوسائل اللازمة لمحاربة الإرهاب ، حيث لقي الإرهاب أرضا خصبة لممارسة نشاطاته العدائية سواء كانت ضد الأهلزة الأمنية أو ضد الأشخاص لا سيما الأجانب

¹ نبيل نوبية، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى: بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية)، القاهرة، 2009، 54 .

² بنجامين نيكلز، مالي والتداعيات الإقليمية ، مؤسسة كرينجي للسلام الدولي، تم تصفح الموقع يوم: 2020/07/1

منهم كخطف الرعايا الألائب مقابل دفع الفدية و التي أصبحت الممول الرئيسي للإرهاب في هذه المناطق لاسيما الجنوب الجزائري بحيث في وقت مضى توسع نشاط الجماعات الإرهابية بشكل كبير

لقد أخذت تهديدات دول الساحل للأمن الحدودي الجزائري التي مصدرها الإرهاب في الصحراء والساحل منحي أخطر بعدما أقامت التنظيمات الإرهابية علاقات تعاون وتبادل مع عصابات الجريمة المنظمة والمافيا، وبعدها صارت لا تتوانى عن ممارسة أي نشاط إجرامي (الاتجار بالمخدرات، البشر والسلاح) من أجل التّمون وتمويل نشاطاتها بسبب شحّ مصادر التمويل والمؤونة التي كانت تعتمد عليها في التسعينيات.

إنّ انتشار "الإرهاب" من الجزائر نحو الصحراء وما وراءها الذي أشرفت عليه الجماعة السلفية للدعوة والقتال يعود تاريخه إلى سنة 2003 بعد اعتلاء عبد المالك درودكال الملقّب ب"أبو مصعب" قيادة التنظيم والذي انتهج نهجا جديدا يقوم على مدّ تحركات التنظيم إلى الصحراء وتوسيع مجال نشاطه ليشمل الدّول المجاورة. و تكمن أسباب هذا التحوّل والانتشار فالنقاط الآتية :

1- فرار الجماعة من تضيق الخناق الممارس ضدّها في الشمال الجزائري ومن الملاحظات الأمريكية والدولية في الشرق الأوسط.

2- انحسار نشاطها في الجزائر بفعل الانشقاقات التي حدثت داخلها بسبب مشروع المصالحة الوطنية¹.

3- استراتيجيا واقتصاديا، فإنّ غنى الصحراء بالموارد الاقتصادية الأولية (النفط والغاز)، بالإضافة إلى ما تشهده من نشاطٍ سياحيّ غربيّ، ساعد الجماعات الإرهابية على تحقيق الصدى لأعمالها عبر ضرب الحكومة داخليًا وإخراجها خارجي

4- تحديث و خضوع نشاط الجماعة السلفية منذ سنة 2007 إلى إشراف" تنظيم القاعدة "بعد أن صارت" تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي "وأصبحت تضمّ، بالإضافة إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال، الجماعة الليبية المقاتلة، الجماعة التونسية المقاتلة والجماعة المغربية المقاتلة² و مستوطنة لمنطقة الساحل جنوب الصحراء الإفريقية كملاذ . أمن لها

تزعزع الاستقرار الداخلي و الانكشاف الأمني الخارجي من تداعيات تزعزع الاستقرار داخليا زيادة الانكشاف الأمني خارجيا، و لابد أن ينعكس سلبا على الاستقرار المنطقة الساحلية الصحراوية و بالتالي على الأمن الجزائري، فقد تسببت أزمة في مالي بتقويض الأمن داخل بعض الدول في شمال أفريقيا، عبر إحداث تشوّش في الاستراتيجيات الوطنية وزيادة التشنّجات الداخلية. ففي الجزائر مثلا، أجهضت الأزمة مقارنة تعتمدها

¹ بن عنتر، عبد النور. البعد المتوسطي للأمن الجزائري " الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي .."، مرجع سابق ، ص 59.

² نبيل نويبية، مرجع سبق ذكره ، ص.65.

الحكومة منذ وقت طويل للإشراف على الشؤون الأمنية في بلدان الساحل. فبعدما سعت الجزائر جاهدة طوال سنوات لتقادي الوجود الغربي المباشر عند حدودها الجنوبية، وأشرفت على مختلف أشكال التعاون الإقليمي، وعملت على إقصاء منافسيها في شمال أفريقيا ومنعهم من التدخل، تسير الأمور الآن في الاتجاه المعاكس تماما. فبسبب الأزمة في مالي، حلقت الطائرات الفرنسية فوق الأراضي الجزائرية، وتتمركز القوات الفرنسية على مقربة من الحدود. ومن أهم تبعات الانكشاف القطري لحدود دول منطقة الساحل تنامي مشكلة الاختطاف، حيث تواصلت عمليات الاختطاف التي انتهجها تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في منطقة الساحل والصحراء الكبرى، على الرعايا الأجانب في الصحراء الجزائرية، بحكم ارتباطها العضوي بين خلايا الإرهاب في كل المنطقة، تضع الجزائر في ورطة الضغط الدولي من أجل توفير الحماية لرعاياها الأجانب خصوصا، ومن أهم الأحداث الملفتة في هذا السياق أزمة الرهائن بعين أمناس في 16 جانفي 2013 ب"تيقنتورين" في جنوب-شرق الجزائر، و رهن لمحتجزين أكثر من 650 شخصا من بينهم أكثر من 150 رعية أجنبي من جنسيات مختلفة، يعملون في حقل استغلال الغاز¹.

ثانيا : البيئة الرطبة لشبكات الجريمة المنظمة و تهريب الأسلحة و المخدرات

أصبحت الجريمة المنظمة التي تقودها شبكات التهريب مصدر خطر حقيقي على دول المنطقة، خاصة وأن هذه الشبكات أصبحت تمتاز ببنية مؤسسية كبيرة ذات ارتباط بأطراف خارجية فاعلة. وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن نحو 30 إلى 40 % من المخدرات تمر عبر هذه المنطقة، ونحو 27 % من المخدرات التي تمت مصادرتها في أوروبا كان مصدرها منطقة الساحل والصحراء بقيمة إجمالية قدرها 8,1 مليار دولار أمريكي. إضافة إلى ذلك فإن تنامي الجريمة المنظمة يشكل مصدرا من مصادر عدم الاستقرار خاصة على المناطق الحدودية بين دول المنطق.

يوفر استعمال السلاح والقوة المادية من طرف التنظيمات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة في نشاطاتها الضمانة والغطاء لانتشار هذه التهديدات وتصاعدها بشكل مخيف ضمن الرواق الجنوبي للحدود الجزائري. وفي هذا الصدد، تبرز تجارة الأسلحة ورواجها الكبير في القارة الإفريقية عموما ومناطق الاقتتال خصوصا كمصدر ديد آخر للأمن الحدود الجزائري، إذ تشير تقديرات تقرير "مسح الأسلحة الخفيفة" (وهو برنامج بحث

¹ تسللت المجموعة المسلحة من موقع حدودي بين ليبيا والجزائر والنيجر يسمى "تيم نيرلا"، إلى ليبيا من أجل جلب سيارات دفع رباعي، وتم دهنها بنفس طريقة السيارات التابعة لحراسة "سوناطراك"، حيث قاموا باحتجاز 650 رهينة بينهم 573 جزائريون وبعض 132 من جنسيات نرويجية، يابانية، فرنسية، أمريكية وبريطانية، موظفين بقاعدة الحياة، وفي 17 جانفي 2013 شن الجيش الجزائري هجوما على موقع الرهائن، خلال هذا الهجوم حرر بعض الرهائن وقتل آخرين

مستقل بالمعهد الأعلى للدراسات الدولية بجنيف) لسنة 2003 أنّ هناك حوالي 100 مليون سلاح خفيف في القارة الإفريقية. كما أن 80 % من الأسلحة الموجودة في الجزائر . مصدرها بؤر الاقتتال في إفريقيا الغربية التي تأتي إلى الجزائر عبر مالي والنيجر¹

ومعلوم أن التهديد للأمن الجزائري الذي مصدره شبكات الإجرام المتخصصة في تجارة الأسلحة لا نقاش فيه، سيما أنّ التجارب التي تؤكّد الدور الكبير الذي تمارسه هذه الشبكات في تأجيج الحروب والنزاعات والإرهاب كثيرة، خاصّة في إفريقيا، حيث أن البحث باستمرار من طرف متمرّدي كلّ أقلية عن الأسلحة لتحقيق التفوّق على الأقليات الأخرى، أو من طرف الإرهابيين لتحقيق التفوّق على القوّات النظامية بما يخدم المصلحة التجارية لبائعي السلاح²

وعلى ضوء مشكلة التهريب، كشفت التحريات الجزائرية حول الاعتداء الإرهابي في جوان 2010 ب"تين زاواتين" بتمنراست، والذي أسفر عن اغتيال 12 عنصرا من حرس الحدود الجزائري، عن تورّط تنظيم القاعدة فيه وأنّ هذا الاعتداء كان بغرض تسهيل عملية ريب 07 قناطر من الكيف المعالج إلى داخل التراب الجزائري. وتضاف هذه العملية إلى اعتداءات أخرى ضدّ فرق الجمارك الجزائرية سبقتها أهمّها مقتل 13 جمركي بالمنية على أيدي الجماعة السلفية في 2006 ، بالإضافة إلى الاعتداءات المسلّحة ضدّ حرس الحدود في ولاية بشار المعروفة كممر للتهريب.

ويركز النشاط الإجرامي في السنوات الأخيرة في منطقة الساحل والجنوب على العديد من الأنشطة توسعت بشكل ملحوظ منها التهريب بمختلف أنواعه والتجارة المخدرات والسلاح ، وعمليات الاختطاف للحصول على فدية، وقد حول الأفراد والشبكات الضالعة في هذه الأنشطة ثرواتهم إلى نفوذ سياسي وقوة عسكرية، كما حولت الصراعات في ليبيا وشمال النيجر ومالي المنطقة إلى مركز رئيس للاتجار بالأسلحة. وعلى غرار عمليات تهريب السلع والسجائر، ساعدت تجارة المهاجرين أيضاً في ظهور شركات نقل في المنطقة متخصصة في عمليات النقل على الطرق الوعرة، أو وضع ترتيبات مع المسؤولين الفاسدين.

أبسط دليل على عمق العلاقة بين عصابات التهريب وإمارة القاعدة في الصحراء هو فشل إجراءات الحصار التي انتهجتها قوّات الأمن الجزائرية ضدّها في شلّ نشاطها. فبالرغم من إجراءات حظر نقل الوقود إلى أغلب ولايات الجنوب دون رخصة أمنية منذ 2006 ، والذي فرضته السلطات الجزائرية لمنع وصوله للإرهابيين، فإنّ الأخيرين لم يعانون من أزمة الوقود بسبب إمداد المهزّبين لهم هذه المادّة الحيوية للتحرك والتنقل.

¹ شاكر ظريف، المرجع السابق ، ص 87.

² نبيل نوبية، مرجع سبق ذكره، ص 85.

والشيء نفسه يقال عن المياه، إذ ثبت بشهادة تائبين من كتبية الملتّمين وبعدها إمارة الصحراء أنّ المهزّبين نقلوا مياه الشرب للإرهابيين بعد الرقابة الصارمة التي فرضتها السلطات العسكرية الجزائرية على منابع الماء والآبار في الصحراء¹.

. وتشير الكثير من الدراسات أتريب البشر من دول جنوب الصحراء عبر شبكات مختصة في ذلك يكون غالبًا نحو دول الخليج العربي ويمرّون في هذه الرحلة بالجزائر عبر موريتانيا، أو نحو أوربًا عن طريق مالي-الجزائر ثمّ تونس لتكون الوجهة إيطاليا، أو عبر محور المغرب-اسبانيا²، غرارا عن أشكال الجرائم المنظّمة المختلفة من : تزويرّ للوثائق الرسمية والأوراق النقدية وتبييضّ للأموال، الأمراض المستعصية والآفات الصحيّة المصاحبة لهم عموما.

أدت حالة اللأمن الإنساني الناتجة عن الأزمات الداخلية من الحروب والصراعات المسلحة ، النزاعات ، الأوبئة أو الأمراض الفتاكة ونقص الرعاية، الكوارث، الطبيعية (التصحّر، الجفاف والجراد)، الفقر (450 مليون فقير في إفريقيا أي 45 % من سكان القارة و 30 % من فقراء العالم) بالإضافة إلى الممارسات السياسية القمعية والأزمات الاقتصادية المتتالية إلى زيادة حركات متعدية الحدود والمولدة للأمن و لحالات الهشاشة في دول الجوار الجزائري، ومن أبرز حركات المتعدية للحدود نجد مشكلة الهجرة غير النظامية و مشكلة تدفق اللاجئين كانعكاس للجوار السيئ و انتشار عدم الاستقرار.

ثالثا : مشكلة الهجرة غير النظامية في الساحل:

تعتبر الهجرة التي تتمّ بطريقة سرّية وغير النظامية، من أهمّ التهديدات الحالية للأمن القومي الجزائري القادمة من الدائرة الإفريقية، لأنّ سرّية تلك الحركات تصعّب جدا من مراقبتها وتحّد من سيادة الدولة الجزائرية في التصدي لها بحكم طبيعتها عبر الوطنية وتأخذ هذه الهجرة حركيات لصورتين: داخلية وخارجية. فأما الأولى فتكون من مناطق البدو (المزارعين والمربيين) إلى المدن، وأما الثانية فتكون من الدول الإفريقية عموماً نحو شمال القارة سواء للاستقرار هناك أو للعبور نحو أوربا³. أكبر ما يغذي الهجرة الإفريقية غير الشرعية هو العجز عن إنتاج بيئة إفريقية داخلية قادرة على الاستجابة لتطلّعات السكّان "طبيعيّة" (أمن وبقاء)، نفسية (الكرامة الإنسانية، الهوية) وخصوصا ماديّة (الشغل، الكسب ودخل فردي أكبر)"، ما يجعل الشباب منهم على وجه

¹ نبيل نوبية، مرجع سبق ذكره، صص 85 - 86 .

² شاكر ظريف، مرجع سبق ذكره، صص 101-102.

³ حسام حمزة، مرجع سبق ذكره ،صص 96 .

الخصوص يتطلعون إلى العيش في ظروف أحسن، وهو ما يدفعهم للبحث عن أي سبيل للهجرة نحو أوروبا قارة الحلم الأخير لـ"البحث عن حياة" أفضل¹.

ساهمت بشكل كبير النزاعات التي عرفتھا منطقة الساحل الإفريقي في لجوء أرقام ضخمة من المهاجرين غير الشرعيين و بذلك ظهرت جماعات مهمتها المتاجرة بالبشر و تهريبهم لأوروبا مقابل مبالغ مالية يدفع لهذه الجماعات ، مما لعل الجزائر تعاني من هذا الأمر حيث أصبحت منطقة للجوء بعدما كانت منطقة عبور نظرا للمراقبة الشديدة الأوروبية كما أن بقاء المهاجرين على أراضي الجزائر يمثل عائق تهديد امام الدولة وبالتالي نفقات عديدة من الإهتمام بالمهاجرين الأفارقة من توفير المأوى و الطعام و العلاج وبالتالي هذه النفقات و الأموال التي يتم صرفها على المهاجرين كان بالأحرى أن تصرفها الدولة على مشاريع استثمارية و تنمية لا سيما تلك المناطق الحدودية التي تعاني من الحرمان والتهميش.

صعوبة مراقبة تحرك المهاجرين بسبب طول الحدود ووعورتها وبسبب اختلاطهم مع الطوارق في الحدود الجنوبية. ومعلوم أنّ الطوارق يتحركون بحرية شبه مطلقة بين حدود الجزائر، مالي والنيجر، وقد استغل المهاجرون هذه الوضعية للدخول إلى الجزائر دون عائق. أنّ الجزائر، بالإضافة إلى الكاميرون، نيجيريا، موريتانيا وليبيا، تعتبر من المناطق المفضلة لترحل والعمل بالنسبة للمهاجرين الأفارقة.

الفراغ القانوني في كيفية التعامل مع المهاجرين السريين وضعف التنسيق الإقليمي سواء بين دول الاستقبال أو بين دول المصدر إلا بإيعاز أوروبي أو في حالة اندلاع أزمة بسبب المهاجرين مثلما حصل بين الجزائر والمغرب بعدما اتهمت كلّ منهما الأخرى بالتقصير في حراسة الحدود المشتركة والتقاعس في إعادة المهاجرين من حيث جاؤوا قرب الجزائر من حزام الأزمات في منطقة الساحل التي تنتج حركيات نزوح أو هجرة و تدفق اللاجئين².

كما تُنشأ تأثيرات جار السوء المزيد من تحركات اللاجئين عبر الحدود، والتي غالبا ما تكون إلى الدول المجاورة، مما يفرض تكاليف باهظة على الدولة المستقبلية ويمكن أن تؤدي تحركات اللاجئين الجماعية أيضا إلى زعزعة استقرار البلدان المجاورة. فمن الممكن أن تصبح مخيمات اللاجئين موقعا لتنظيم الجماعات العنيفة. ويأتي اللاجئون والنازحون داخليا في أفريقيا جنوب الصحراء بشكل حصري تقريبا من البلدان الهشة في المنطقة كما يمكن أن تشكل التدفقات الأخرى غير المشروعة، التي تجتذ البلدان.

¹ حسام حمزة، مرجع سبق ذكره ، ص 99.

² المرجع نفسه ، ص 99 .

المبحث الرابع : الاستراتيجية الجزائرية في الحدود

وفقاً للمقاربة الجزائرية، فإنّ دول المغرب العربي مطالبة بأن تحمي أمنها بنفسها وأن تتسق جهودها الثنائية والجماعية من أجل التصدي لكلّ مهدّات الأمن الإقليمي .ويمكن اعتبار هذه المقاربة إنعكاساً للمقاربة المستقلة للأمن القومي التي تتبناها وتدافع عنها الجزائر .ودائماً وفق هذه المقاربة الاستقلالية، رفضت الجزائر إبرام اتفاقيات أو معاهداتٍ دفاعيةٍ مع قوى أجنبية، كما لم تقبل لا بوجود قواعدٍ عسكريةٍ أجنبيةٍ على أراضيها ولا حتّى منحت تسهيلات لتواجدها² ، لكنّ هذا ليس الأمر نفسه بالنسبة لباقي الدول المغاربية، كالمغرب وتونس، التي ترتبط بمعاهداتٍ واتفاقياتٍ دفاعيةٍ مع قوى أجنبيةٍ أجهضت الجهود الجزائرية في هذا الخصوص.

المطلب الاول : إستراتيجيات الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.

تعمل الجزائر على مواكبة التطورات الحاصلة أمنياً وسياسياً في عصر العولمة حيث تكيفت العقيدة الأمنية الجزائرية في معالجة وبلورة إستراتيجيات لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة كالإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

اعتمدت الجزائر عدة آليات لمكافحة ظاهرة الإرهابية، بحيث تراوحت بين الآليات السياسية والأمنية والعسكرية، والآليات القانونية والتشريعية وحتى الآليات الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك عن طريق العمل السياسي الدبلوماسي، من خلال الاتفاقيات والمؤتمرات والملتقيات الدولية التي كانت الجزائر تؤكد فيها على وجوب محاربة الظاهرة الإرهابية بوصفها ظاهرة عابرة للأوطان لا تعترف بالحدود والثقافات.

فيما يخص السنوات الأخيرة وخصوصاً في 2011 إلى 2017 و التي تميزت بكثرة التهديدات الأمنية خاصة تقاوم ظاهرة الإرهاب و انتشار الميليشيات المسلحة وفوضى السلاح في المنطقة جراء الأزمة في ليبيا ومالي و التي أثرة بشكل كبير على الأمن القومي الجزائري وهذا ما جعل الجيش ينتهج مقاربة أمنية لتأمين الحدود من خلال تكليف العديد من الوحدات التابعة للجيش الشعبي مهمة تأمين ومراقبة الحدود المتوترة خاصة الجهة الشرقية والجهة الجنوبية والتي تعتبر المعقل الرئيسي للجماعات الإرهابية والتي تحاول اختراق الحدود الجزائرية¹، و خير دليل على ذلك حادثة تيقنتورين في 16 جانفي 2013

يعد تأمين الحدود بشكل جيد في ظل تنامي التهديدات الأمنية الجديدة في الإقليم من أكبر الرهانات التي يواجهها الجيش الوطني الشعبي حالياً خاصة مع طول هذه الحدود ووقوعها في بيئة جغرافية مفتوحة و صعبة

¹ نور الدين دخان، عيدون الحامدي ، مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الاقليمية، دفاثر السياسة و القانون، العدد 14، 2016، ص177.

خاصة بعد الأحداث التي حصلت في كل من ليبيا و مالي بداية 2011 2012 حيث سارعت الجزائر إلى غلق الحدود البرية مع هذين البلدين بالإضافة إلى إرسال تعزيزات عسكرية إضافية إلى حدودها الشرقية و الجنوبية.

كما تم تدعيم وحدات الجيش الوطني الشعبي المختصة في مكافحة الإرهاب و قوات الدرك الوطني المرابطين على الشريط الحدودي مع (ليبيا، تونس، مالي) بثلاث فرق أمنية متخصصة في تفكيك المتفجرات من كل من عنابة و الجزائر العاصمة دفع إلى الرفع من القدرات الحربية للوحدات العاملة بالجنوب ، و تم وضعوحدة أمنية خاصة تحت تصرف قوات الجيش على الحدود مع ليبيا قبالة "غدامس" الليبية، و تم إرسال وحدة أخرى "تحو برج باجي مختار" لتدعم الوحدات الموجودة في المثلث الحدودي بين الجزائر ،مالي وموريتانيا.

إن كل هذه الترتيبات التي قامت بها قيادة الجيش الوطني الشعبي و الأجهزة الأمنية تستدعي ضرورة زيادة المخصصات المالية الموجهة لوزارة الدفاع، و التي رصدت الجزائر ضمن قانون المالية لسنة 2012 مايقارب 825.860.800.000 دج ، كما حضيت المديرية العامة للأمن الوطني بميزانية إضافية اقتطعت من ميزانية وزارة الداخلية أدرجت ضمن قانون المالية الخاص بسنة 2013 قدرت ب 566.450.318.000 دج، كما تم تخصيص مبلغ 100 مليون دولار لمواجهة ظاهرة الهجرة غير الشرعية توجه للتكفل بالمهاجرين الأفارقة بمراكز الإيواء إلى غاية 2014

وقد قامت قيادة الجيش الوطني الشعبي باقتناء معدات خاصة من طائرات مراقبة و سيارات مصفحة عسكرية و أسلحة متطورة و الآلاف من أجهزة المراقبة الإلكترونية المتطورة ،و يسعى جهاز الجمارك لرفع عدد منتسبيه و عددهم ، 20 ألف في 2015 تلقوا تكوينا عسكريا في مراكز الجيش الوطني الشعبي، و ذلك في مسعى لتحويل هذا الجهاز لمديرية تشبه مديرية الأمن الوطني.

وقد قام الجيش الوطني الشعبي بإعادة تأهيل الأجهزة الأمنية المكلفة بتأمين الحدود لتتولى مهام الدفاع من خلال

- الحراسة المستمرة للمناطق الحدودية. مراقبة أي دخول من شأنه المساس بأمن و سلامة الإقليم. منع و القضاء على أي حركة تهدف للمساس بأمن الحدود. الحفاظ على عناصر الميدان التي تجسد الحدود. و تتكفل بمهام شرطة الحدود من خلال: مراقبة الأشخاص و الممتلكات التي تمر بالمنطقة الحدودية. الوقاية و قمع الهجرة غير شرعية. مراقبة نشاطات عصابات التهريب. المشاركة في محاربة تهريب المخدرات.

كما قام الجيش الشعبي الوطني بالتكيف مع عصر المعلومات والعولمة، وذلك ببذل جهود كبيرة خلال العقود الأخيرة لدمج وسائل الإعلام والتواصل الجديدة في سياسته الأمنية، وأصبحت إدارة أمن الحدود اليوم المستندة

إلى التكنولوجيا أمرا حتميا، لما تقدمه التكنولوجيات الحديثة و الرقمنة الإلكترونية و كذا المعلومة الجغرافية من معطيات أمنية وخدمات معلوماتية ضرورية لمتابعة حالة أمن الحدود الجزائرية، كالاتتماد على أنظمة وغيره و تحديد الخطوط والمساحات الجوية، متابعة التمرکز السكاني " GPS تحديد المواقع نظام "الج بي اس والعمراني على الحدود، إضافة إلى رسم الطرق وتوضيح المسالك الرئيسية والفرعية الرابطة بين المناطق وغيرها، الأمر الذي يسهل التعامل مع المسائل الأمنية على الحدود ومواجهة التهديدات الأمنية العابرة لها والحد و " Smart Borders" منها بشكل مرن و أكثر احترافية، و كل هذا يتم بناء على يسمى بالحدود الذكية أنظمة المراقبة المتنقلة المتاحة تجارياً، وأنظمة الطائرات من دون طيار وأجهزة التصوير الحراري، وأنظمة أبراج المراقبة بالفيديو عن بعد، التي تشكل سندا داعما لعمل الوحدات المكلفة بحراسة وأمن الحدود البرية للجزائر و مواجهة الإرهاب و مختلف أنواع الجريمة المنظمة خصوص التهريب منها.

المطلب الثاني: الاستراتيجية الجزائرية على المستوى المغاربي والإفريقي.

عملت الجزائر من خلال سياستها الخارجية و نشاطها الدبلوماسي على خلق إجماع جهوي و إقليمي و إفريقي حول ضرورة محاربة الإرهاب، و لقد كانت الجزائر حاضرة و رائدة في الاتفاقيات و المعاهدات و المؤتمرات التي عقدت لمحاربة الظاهرة ، و عملت الجزائر خاصة على المستوى الجهوي و الإقليمي على تعزيز آليات مشتركة لتأمين الإقليم المغاربي الذي تنتمي إليه من الإرهاب و أشكال الجريمة المرتبطة به التي تهدد الأمن القومي الجزائري

قد عبر وزراء الخارجية المغربية في اجتماع الجزائر بتاريخ 09/07/2012 المنعقد طبقا للتوصية الصادرة عن الدورة 30 لوزراء الخارجية لدول إتحاد المغرب العربي، المنعقدة بالرباط في 18/02/2012 الخاصة ببحث مسألة "إشكالية الأمن في المغرب العربي"، حيث خرج ب "بيان الجزائر" الذي جاء فيه :

تم مناقشة التهديدات و المخاطر التي من شأنها أن تخل بالأمن في المنطقة المغربية، و أكد البيان على ضرورة العمل على مكافحة تلك المخاطر، شدد على أن مواجهة تلك المخاطر تستدعي الاعتماد على مقاربة متكاملة مندمجة و وقائية و منسقة بين دول الإتحاد ، و قائمة على البعد التنموي

كما عقدت في الجزائر في مارس 2010 أشغال الندوة الوزارية التنسيقية لدول الساحل بمشاركة وزراء الخارجية وممثلين عن دول الساحل لبحث المسألة الأمنية بالمنطقة وضرورة التنسيق في مواجهة ظاهرة الإرهاب ومختلف الجرائم المنظمة العابرة للحدود والتي تهدد أمن واستقرار المنطقة¹.

¹ عمار بوزيد و مليكة آيت عميرات، جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب، مجلة الجيش. الجزائر. العدد 561 أبريل 2010 ، ص26.

تتمتع الجزائر بخبرة أكيدة و معترف بها في مجال مكافحة الإرهاب و التطرف العنيف بحيث تم ذكرها مرارا كنموذج يحتذى به في هذا المجال في تقرير قدمه مجلس السلم و الأمن حول نشاطاته ووضعية السلام و الأمن في إفريقيا و هذا بمناسبة الندوة الـ 30 لرؤساء الدول و الحكومات الإتحاد الإفريقي التي عقدت بأديس ابابا ، و أبرز التقرير جهود الجزائر في مكافحة الإرهاب و التطرف العنيف بالنظر إلى كل الأعمال التي باشرتتها في هذا المجال و استعدادها لنقاسم خبرتها مع دول القارة لمكافحة هذه الظاهرة العابرة للأوطان و جميع فروعها ، و في تقريره الذي تسلمت وأج نسخة منه تطرق مجلس السلم و الأمن إلى المنتدى الرفيع المستوى للدول الأعضاء في الإتحاد الإفريقي الذي عقد بوهران في ديسمبر 2017 تحت موضوع " حلول فعلية و مستدامة لمكافحة الإرهاب : مقارنة إقليمية " مشيرا إلى أن هذا المنتدى اقترح " مقارنة للوقاية و التصدي للإرهاب تركز على الظروف المشجعة على الإرهاب و مكافحة الإيديولوجيات العنيفة و العمليات المدمجة للحفاظ على الإستقرار و دعم السلام ."

كما تم التطرق إلى الندوة المنظمة في الجزائر في أوت 2017 من طرف المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب و المركز الإفريقي للدراسات و البحث حول الإرهاب الكائن مقره بالجزائر العاصمة حول عمليات الاختطاف و دفع الفدية ، و أشار المجلس إلى أن هذا الإجتماع سمح " بتقييم الوضع الحالي - للإرهاب في القارة و المصادقة على المخطط الإستراتيجي 2018 2020 و تنسيق الاعمال و وضع استراتيجية لتحقيق أهداف مكافحة الارهاب في القارة من خلال عمل مشترك ملموس ومنسق ."

و خلال نفس الفترة تم عقد اجتماع آخر للمنسقين الإقليميين لمكافحة الارهاب بالجزائر العاصمة بهدف " ترقية ردود إقليمية و جهوية تشاورية على الارهاب والجريمة المنظمة العابرة للأوطان من خلال برامج موحدة لتسهيل التنسيق بين المناطق و ضمان الانسجام في العمليات و تعزيز الطاقات، حيث اقترحت وزيرة الدفاع الفرنسية السابقة مشال أليوت ماري ، خلال زيارة لها للجزائر يومي 16 و 17 جويلية 2004 إنشاء مبادرة 5+5 دفاع ، كما دعت كل دول العشرة لعقد أول اجتماع لوزراء دفاع المجموعة بباريس في ديسمبر 2004 ، كما انعقدت آخر قمة للمجموعة (5 + 5) يومي 5 و 6 أكتوبر 2012 بمالطا ، أما آخر اجتماع فكان يوم 10 ديسمبر 2012 بالعاصمة المغربية الرباط دفعت المبادرة إلى تدعيم التعاون و الشراكة و التنسيق بين الدول الأعضاء في مجال الدفاع و الأمن ومواجهة الإرهاب، الجريمة المنظمة،التخريب،البحث و الإنقاذ في المتوسط،كما تساهم في تعزيز التنسيق العملياتي بين جيوش الدول المعنية¹، من خلال تبادل المعارف و الخبرات، و القيام بلقاءات و ندوات مشتركة، كذلك القيام ببعض التمارين والمانورات المشتركة بين دول المجموعة.

¹ وزارة الدفاع الوطني، مبادرة 5+5 "فضاء للتشاور والتعاون الفعال" ،مجلة الجيش، العدد594،جانفي 2013،ص19.

كما أكدت الجزائر خلال المؤتمر الخامس عشر لوزراء داخلية بلدان غرب المتوسط (5+5) الذي أنعقد بالجزائر في أبريل 2013 على موقفها إزاء تجميد وتجفيف مصادر تمويل الإرهاب لتحقيق نتائج حقيقية على صعيد مكافحة الإرهاب حيث أن رفض دفع الفدية المطلوبة هي وسيلة لتجفيف مصادر تمويل الإرهاب.

الخلاصة والاستنتاجات:

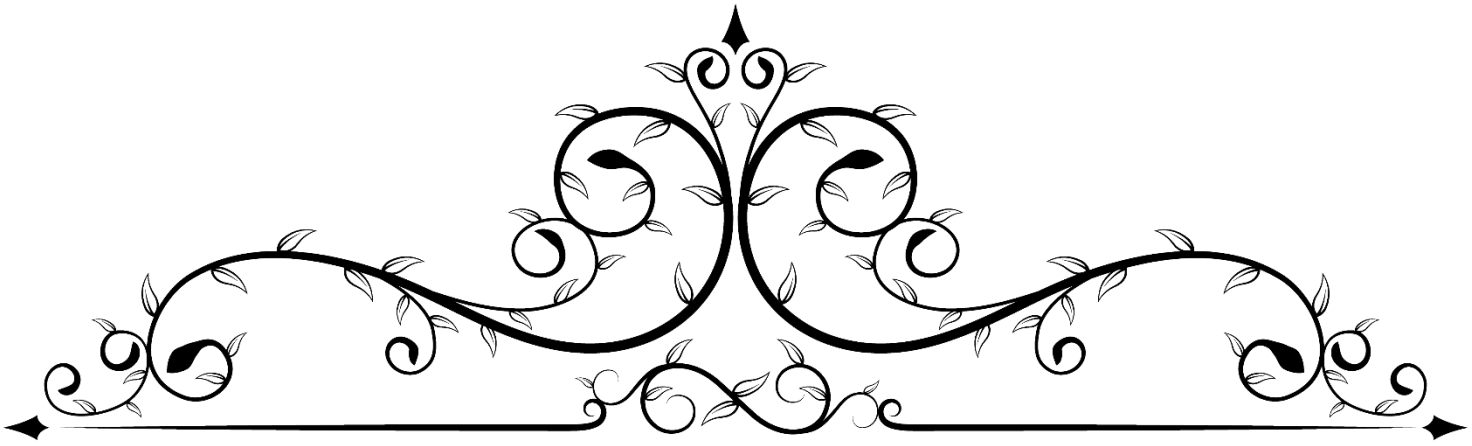
إن تأثر الأمن الحدودي الجزائري بالتهديدات المحيطة به جد شديد ومعقد، وإنه لمواجهة هذا الوضع بطريقة أفضل في المستقبل مدعوة إلى وضع استراتيجية واضحة و دقيقة، وبعيدة ، وتأهبها دوما للتعامل مع أي تهديد مباشر أو غير مباشر لأمنها، وعليه يمكن طرح جملة من التوصيات و الاقتراحات الآتية:

اولا: يتطلب التعاون تحولاً في مواقف الحكومات و مفاهيمها حول أمن الحدود، ف نموذج التعاون يعني أن كل الدول ستكون أفضل حالاً من تبنيها للطرق الانفرادية وسوف تساعد في الدفاع عن حدودها بشكل عملي، بحيث أن رصد الحدود تعاونيا يساعد في تحييد المخاطر و يقلل من الحالات التنافسية و الخلافية وكذا يخفف حدة التوترات البينية في أدنى مستوياتها ، و لكن هذا التحول يتطلب توفر وعي و إرادة حقيقية لدي النخب السياسية بضرورة إعادة صياغة مفهوم أمن الحدود في المنطقة و طرق التعامل معه لصيانة أمنها القومي و ضمان أمن المناطق الحدودية، الذي هو محصلة للتعاون الإقليمي في الأخير..

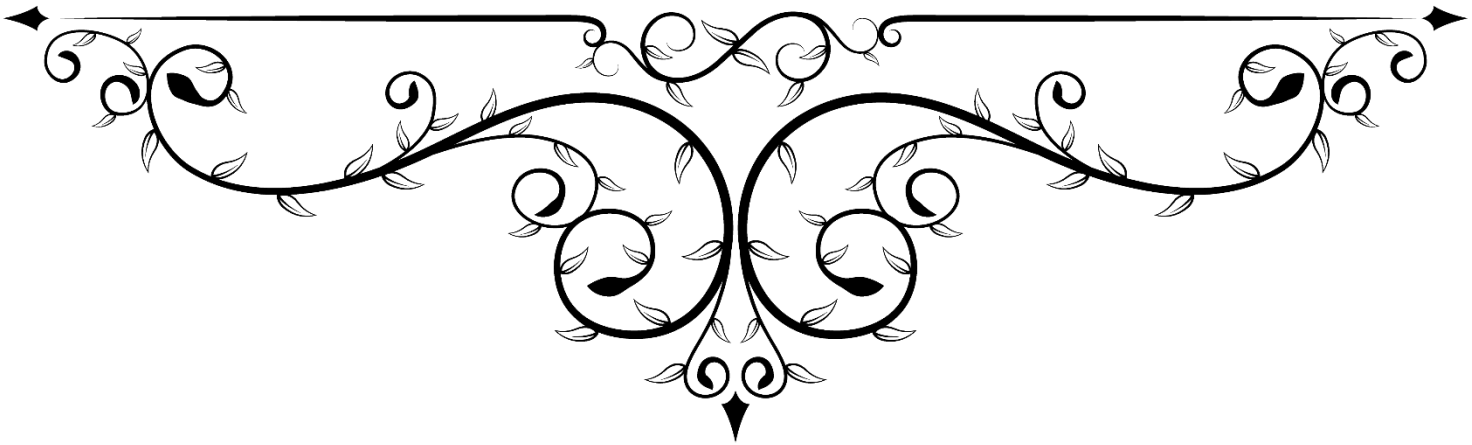
ثانيا: يتطلب تأمين حدود المنطقة الحدودية إصلاح القطاع الأمني وإضفاء الطابع الرسمي عليه وكذلك الاستثمار في المعدات والتدريب والبنية الأساسية لمراكز الأمن الحدودية .و بالتالي لا بد من إصلاح القطاع الأمني و النظام الإداري في كل من ليبيا و مالي خصوصا.

ثالثا: ينبغي على الجزائر إعادة النظر في عمق حدودها الإفريقية جنوبا، وهنا يجب أن تتحمل الجزائر مسؤوليتها الأمنية في تنسيق جهود دول المنطقة لمواجهة كل مهددات أمنها من جهة، وفي تقوية مواقفها حيال إكراهات وإغراءات القوى الأجنبية من جهة ثانية، وإن تبادل الجزائر بالتنسيق مع دول المنطقة إلى إجراءات كفيلة بضمان وصيانة أمن حدود المنطقة

رابعاً: تتطلب معالجة المشكلات العابرة للحدود التي تنطوي عليها عمليات التهريب، الجريمة المنظمة وفساد حرس الحدود المحلي، والاستيلاء على المراكز الحدودية من قبل الجماعات المسلحة، التعاطي مع القضايا الاجتماعية والاقتصادية العميقة والصعبة التي أصابت المنطقة، مع دمج الحلول الأمنية المتنافسة مع التنمية الاقتصادية للمناطق الحدودية المعزولة، نظرا للعلاقة الارتباطية لمتطلبات الأمن الحدودية وخطط التنمية المستقبلية.



الخاتمة



لقد شكل الأمن على مر التاريخ الهاجس الأكبر للدول التي اعتبرت ضمان بقائها واستمرارها من بين أولويات سياستها ، فالأمن هدف تسعى إليه كل الدول كونه احد أهم مقومات الحيات الإنسانية ، أمام هذا الاحتياج الملح يبرز دور الأفراد والدولة ، المؤسسات والمنظمات الإقليمية والعالمية في العملية الأمنية ، اذ كان مفهوم الأمن في السابق مرتبط بمدى محافظة الدولة على كيانها العسكري ، فمع نهاية الحرب الباردة تغير مضمونه من الطابع العسكري التقليدي إلى الطابع الموسع والشامل والمتعدد المضامين هذا التغير ارتبط أساسا بفعل تحول طبيعة التهديدات الأمنية. ومن هذا المنطلق فان مسألة الأمن تقتضي هندسة وترتيبات أمنية إقليمية ودولية كفيلة بإيجاد حلول للإشكاليات الأمنية الجديدة.

من خلال ما تطرقنا إليه في فصول هذه الدراسة يمكننا أن نستخلص بأنه في ظل طبيعة التحديات و التهديدات الأمنية الحدودية الجزائرية والتي تمثلت في الإرهاب والجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية، لم يعد بمقدور أية دولة مهما بلغت من قوة تحقيق أمنها بمفردها، ومن الطبيعي أن تتأثر الدول بما يدور حولها من تحولات إقليمية. و من خلال هذه الدراسة نخرج بالنتائج التالية

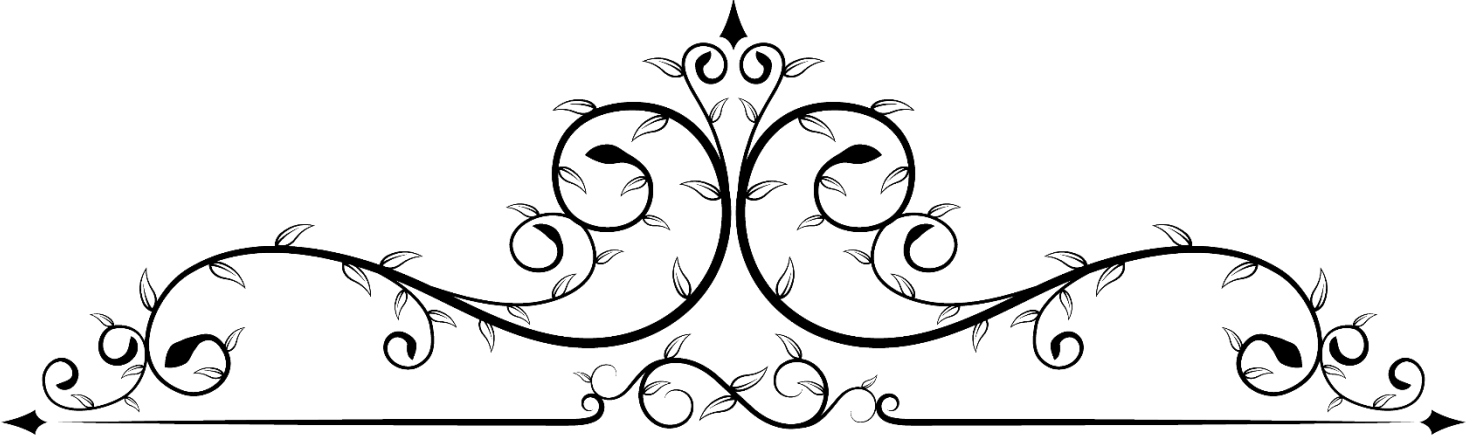
- إستمرار نمط التفاعلات التماثلية في حدها الأدنى المتعلقة أساسا " بالغلاق المستمر للحدود" كما هو الحال مع المغرب الأقصى منذ أزيد عن 25 سنة من الإغلاق الدائم لمنافذ الحدود البرية والذي يعد مقياس للتوتر السياسي الجاد بين البلدين ولو في أخف مظاهر التوتر البيئية، لكن بقيت الحدود نفيذه فيما يتعلق بتهريب المخدرات و الوقود رغم الجهود الانفرادية من كلا الطرفين

- شكل الحراك السياسي العربي الراهن " الربيع العربي "الذي شهدته بعض الدول العربية ومنها دول الجوار الشرقي للجزائر وهي تونس وليبيا، منعرج كبير في تقاوم وتعتد التهديدات والتحديات الأمنية المحدقة بالجزائر في إطار التحولات الكبيرة والمهمة التي تشهدها البيئة الإقليمية، ولعل تداعيات هذا الحراك السياسي في تونس وليبيا قد أثر سلبا على الأمن الوطني الجزائر، فطول الحدود التي تربط الجزائر بهاتين الدولتين والانعكاسات الأمنية التي أفرزتها الأزمة السياسية والأمنية في هذه الدول جعل من الجزائر تعاني من بيئة أمنية معقدة، في ظل انتشار مظاهر عدم الأمن وعدم الاستقرار على معظم الحدود الجزائرية، ومن أبرز التهديدات التي باتت تهدد الجزائر جراء أحداث الحراك السياسي في تونس وليبيا هي انتشار وتنامي نشاط الإرهاب والجماعات المسلحة وبروز الجماعات المتطرفة في هذه الدول والتي تنشط على قرب من الحدود الجزائر وما تشكله من خطر انتقال نشاط هذه الجماعات الإرهابية إلى داخل التراب الجزائري، كذلك نجد تزايد نشاط الجريمة المنظمة خاصة تجارة وتهريب الأسلحة وتجارة المخدرات بمختلف أنواعها، وتنامي ظاهرة الهجرة غير الشرعية وظاهرة اللاجئين.

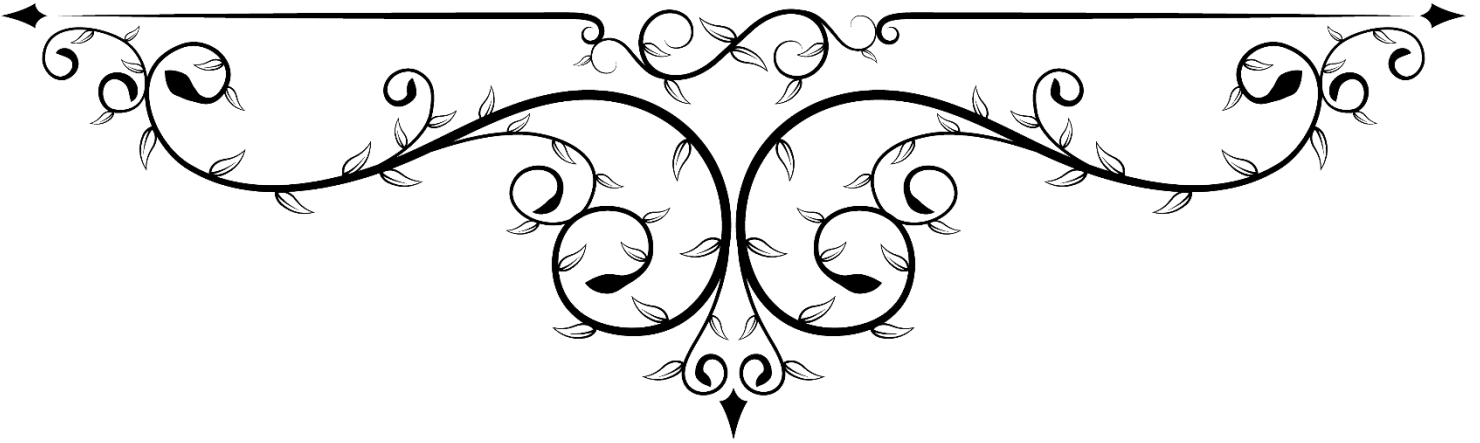
- مثلت منطقة الساحل الإفريقي نقطة محورية لأمن الجزائر، ولذلك فإن التحولات التي تعرفها هذه المنطقة ومعاناتها من عدة إشكاليات أمنية لها أبعاد سياسية واقتصادية وإستراتيجية، قد أثرت بشكل سلبي على أمن واستقرار الجزائر، فهذه المنطقة باتت أرض خصبة لتنامي التهديدات الأمنية غير التقليدية كالإرهاب والجريمة المنظمة ومختلف الجرائم المرتبطة بها والهجرة غير الشرعية وتجارة وتهريب السلاح والمخدرات، وترابط نشاط الجريمة المنظمة مع الإرهاب والجماعات المسلحة، هذه التهديدات كان لها انعكاس مباشر على الأمن الوطني الجزائري بحكم انتقال هذه التهديدات والمخاطر إلى التراب الجزائري، فهذه التهديدات غير التقليدية لا تعترف بالحدود لا بالأوطان، إلا أن هذه التهديدات لم تكتفي بهذا الحد بل تداخلت معها تهديدات أخرى معقدة خاصة في ظل الأزمة التي تعرفها مالي والتدخل الفرنسي في هذه الأزمة، وهذا يتنافى مع جهود مبادئ الجزائر التي ترفض أي تواجد أجنبي في المنطقة، وفقا لمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول، ومبدأ حل الأزمات في المنطقة سياسيا وسلميا، وهذه التواجد الفرنسي يشكل تهديد آخر لأمن واستقرار الجزائر خاصة في ظل تردي الأوضاع في المنطقة خاصة في ليبيا والتي تدخل الناتو فيها للإطاحة بنظام القذافي وخلق فوضى أمنية غير منتهية، ويشكل انكشاف أمني خطير لحدود الجزائر خاصة في ظل شساعة مساحة الجزائر وطول حدودها مع هذه الدول التي تعاني من مشاكل أمنية خطيرة.

ومن الواضح جدا شدة تأثير الجزائر بمختلف التحولات السياسية والأمنية التي تعرفها البيئة الإقليمية، ويرجع هذا التأثير إلى شساعة مساحة الجزائر والحدود الطويلة التي تربطها مع عدة بلدان مغاربية وإفريقية ساحلية والتي تعرف اضطرابات أمنية ومشاكل سياسية صعبة بعضها يصنف في خانة "التهديد المباشر لأمن و استقرار الجزائر"، وهذه التهديدات والمخاطر ذات طبيعة وبنية معقدة، حيث تشكل ارتباطا وثيقا ببعضها البعض

في الأخير يمكن القول أن حساسية التطرق لأمن الحدود الجزائرية يعكس مدى أهمية هذه الدراسة، وذلك بناء على انعكاسات شتى تداعيات تخومها الجيوسياسية الواسعة على الأمن القومي الجزائري، مع مدى موائمة طرق الاستجابة الانفرادية و التعاونية منها في سياقها المحلي و الإقليمي و الدولي، يجعل من تأمين الحدود الجزائرية أمر في غاية من الصعوبة و التعقيد على كافة الأصعدة و الجبهات.



قائمة المصادر والمراجع



المراجع المعتمدة

أولاً: / باللغة العربية:

أ/الكتب

- علي الشامي، الصحراء الغربية عقدة التحزبة في المغرب العربي، (بيروت : دار الكلمة للنشر 1980)
ناصر يوسف حتى ، النظرية في العلاقات الدولية ، الطبعة الأولى. (بيروت : دار الكتاب العربي ، 1985).
بن عنتر، عبد النور .البعد المتوسطي للأمن الجزائري " الجزائر ، أوروبا والحلف الأطلسي .."الجزائر :المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005
- محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن و التنمية، الطبعة الأولى (الرياض :جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)
لورنس عايدة عمور ، التحديات الأمنية الصاعدة في المغرب العربي ومنطقة الساحل بعد الربيع العربي" ، الكتاب السنوي EMe.البحر الأبيض المتوسط ، المتوسطي 2012 ، دار فضاءات للنشر والتوزيع ، عمان ،الأردن، 2012
روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة: (يونس شاهين، القاهرة الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1971)
غريفيش، مارتين، و تيري اوكالاهان .المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية .الامارات .العربية المتحدة:(ترجمة مركز الخليج للأبحاث 2008،
عبد القادر الرزاق المخادمي، نزاعات الحدود العربية، ط. 1، (القاهرة : دار الفجر للنشر و التوزيع، 2004
محمد عوض الهزايمة، قضايا دولية تركة قرن مضى و حمولة قرن أتى، ط. 1، (عمان، 2005)
أنوار بوخرص « الجزائر والصراع في مالي »، مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي :تشرين الأول/أكتوبر 2012
أنور ماجد عشقي، الاستراتيجية الأمنية لمواجهة العولمة .(جدة، السعودية : مركز الشرق الأوسط للدراسات الاستراتيجية. والقانونية، 2005) .
- براين وايت و آخرون، قضايا في السياسة العالمية، (الامارات المتحدة العربية: ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، 2004)
صلاح الدين الشامي، الدولة "دراسة في الجغرافيا السياسية" (الإسكندرية : منشأة المعارف، 2001)
جهاد عودة، النظام الدولي نظريات واشكاليات . الطبعة الأولى. (مصر : دار الهدى للنشر والتوزيع، 2008).
عبد الحميد، غنيم ، الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية، (الكويت: مكتبة الفلاح، 1998)
عبد الرزاق، أبو داود، أسس العلاقات المكانية السياسية، (جدة :دار الحافظ للنشر و التوزيع، 2001
قوجيلي، سيد احمد .الدراسات الأمنية النقدية" مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن" . ط 1 . عمان،الأردن :المركز العلمي للدراسات السياسية. 2014.
- عامر مصباح . نظريات التحليل الاستراتيجي للأمن والعلاقات الدولية . (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2011).
عبد السلام، محمد، دراسة مقدمة حول "أمن الحدود في المنطقة العربية" (الأهرام : مركز الدراسات السياسية. والإستراتيجية ، 2008
تلمان بروك، إيان أنطوني و آخرون، مترجما، التسلح و نزع السلاح و الامن الدولي، (كتاب سنوي) 2013 بيروت،(مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان 2013)
جون بيليس وستيف سميت، عولمة السياسة العالمية . ترجمة: (مركز الخليج للأبحاث). الطبعة الأولى. (دبي: مركز الخليج. للأبحاث، 2004).
محمد غزالي، الهجرة السرية، (ط1 ، عمان ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، 2015

محمد محمود الديب، حدود فلسطين، (القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية، 1989)

ب/الدوريات والمجلات العلمية المتخصصة

عبد الله الحربي، سليمان، << مفهوم الأمن مستوياته و صيغته وتهديداته " دراسة نظرية في المفاهيم الأطر" >>. المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19 صيف 2008

عبد النور بن عنتر، << محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي >>، مجلة المستقبل العربي، العدد 273
تجارة المخدرات أنقذت الاقتصاد العالمي، مجلة الجيش، عدد 516 ، أبريل 2010

عبد النور بن عنتر، << الجزائر ومعضلة تأمين الحدود >>، صحيفة العربي الجديد، 2014/16/08، لندن ، تم تصفح الموقع
يوم 2020/05/15 / <http://www.alaraby.co.uk/opinion/85be481e-684a-403a-84eb->

علي بوشربة و بوعلام بولعراس، << الجزائر في مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة استراتيجية فعالة >>. مجلة الجيش (الجزائر) .العدد 618 ، جانفي 2015

عز الدين شكري، << المغرب العربي و آليات الوحدة و التجزئة >>، مجلة السياسة الدولية، عدد 93 .جوان 1988

الحيالي، عبد الأمير عباس << تغير مفهوم ووظيفة الحدود >>، مجلة الفتح العدد . 91 ، طبعة. 2009

أحمد دياب، << الأحداث في مالي وتداعياتها على التطورات في المنطقة العربية >>، "شؤون عربية". << الأمانة العامة لجامعة
الدول العربية .القاهرة.العدد 153 ، ربيع 2013.

مايا خاطر، << الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها >>، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 3،
2011.

وزارة الدفاع الوطني، "مبادرة 5+5" فضاء للتشاور والتعاون الفعال" ، مجلة الجيش، العدد 594، جانفي 2013، ص 19.

نور الدين دخان، عيدون الحامدي ، مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية، دفاتر
السياسة و القانون، العدد 14، 2016،

عمار بوزيد و مليكة آيت عميرات، جبهة مشتركة لمكافحة الإرهاب، مجلة الجيش .الجزائر .العدد 561 أبريل 2010

ج/البحوث الجامعية

عبد الوهاب سيواني، التهرب الجمركي و استراتيجيات التصدي له، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير)،
جامعة الجزائر 2007

الحامدي العيدون، إمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر (مذكرة ماجستير كلية الحقوق والعلوم السياسية) جامعته محمد
بوضياف 2014 - 2015

حسام حمزة، الدوائر لحيوسياسية للأمن القومي الجزائري، (بأنتة: مذكرة ماجستير، تخصص علاقات دولية)، جامعة الحاج لخضر.
2010/2011

فاطمة وازن، "تطور مشكلة الحدود في المغرب العربي: حالة الحدود الشرقية والغربية للجزائر"، (رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية
والإعلام، قسم العلوم السياسية)، جامعة الجزائر، 1998

فهد حماد البلوي، دور الموانع الطبيعية الموجودة على الحدود البرية في الحد من ظاهر التسلل، (جامعة نايف العربية
للعلوم الأمنية : رسالة ماجستير في العلوم 2006)

عمر سعادي ، الأمن القومي الجزائري في ظل التحولات الإقليمية الجديدة والتحديات والبدائل ، رسالة ماجستير في العلوم السياسية (

- أحمد دلاوي ، الوضع الأمني في منطقة الساحل والصحراء وأثره على الجزائر ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، (جامعة الجزائر 3 ، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2013)
- عارف علايبي ، الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها، بحث معد للترقية لرتبة رائد في قوات الأمن الداخلي، معهد الأمن الداخلي، المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي ، 2008
- محمد طالب أبصير ، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، رسالة ماجستير تخصص علاقات دولية إستراتيجية و مستقبلات، جامعة . الجزائر، 2010
- يمينة، عطيش، البعد الأمني في العلاقات الأورومتوسطية، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، كلية العلوم السياسية والإعلام ، جامعة الجزائر، 2008
- بوسكين سليم، تحولات البنية الإقليمية وانعكاساتها على الامن الوطني الجزائري 2010-2014 . (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم اسياسية والعلاقات الدولية، تخصص :علاقات دولية واستراتيجية) جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2014-2015
- بوطالب براهيم، مقاربة اقتصادية للتهدية في الجزائر . (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية)، جامعة الجزائر، 2011
- نبيل نوبية، الأمن في منطقة الصحراء الكبرى: بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية، (رسالة ماجستير في العلوم السياسية ، معهد البحوث والدراسات العربية)، القاهرة. ، 2009
- ظريف شاكر، البعد الامني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، التحديات والرهانات ، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية)، جامعة الحاج لخضر باتنة 2010
- بودن زكرياء ، اثر التهديدات الارهابية في شمال مالي على امن الجزائر واستراتيجيات مواجهتها 2010 2014 (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية ، تخصص علاقات دولية جامعة محمد خيضر ، بسكرة 2015
- تبانى، وهيبة، "الأمن المتوسطي في إستراتيجية الحلف الأطلسي دراسة حالة ظاهرة الإرهاب"، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية) جامعة مولود ، معمري تيزي وزو 2010

د/المواقع الالكترونية

الموسوعة الجزائرية للدراسات السياسية والاستراتيجية، << حليل موضوع الظاهرة الامنية وتطورها في نظريات العلاقات الدولية>>، 2018|10|29، [http\www.politics_dz.com]، (21\05\2020).

مراد إبراهيم، الدسوقي، البعد العسكري للنزاعات العربية العربية، عدد 111 .، السياسة الدولية، جانفي 1993 ، ص.198.مركز الجزيرة للدراسات، 17 و 18 فبراير/شباط 2013)

محمد زاهر سعيد السماك، الجغرافيا السياسية المعاصرة، الطبعة 11 ، (أريد : دار الأمل للنشر والتوزيع، 1998 .

بنجامين نيكلز ، مالي والتداعيات الإقليمية ، مؤسسة كرينجي للسلام الدولي، تم تصفح الموقع يوم: 2014/07/1

http://arabic.carnegieendowment.org.

ه/الندوات والملتقيات

محمد الصالح بوعافية، << دور الجيش في حماية المنشآت الاستراتيجية: حالة الجزائر منشأة تيقنتورين النفطية>>. الملتقى الدولي

حول (الدفاع بين الالتزامات والتحديات الإقليمية)، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014،

محمد رضوان، منازعات الحدود في العالم العربي "مقاربة سوسيو تاريخية وقانونية"، (الجزائر ،إفريقيا الشرق،. 1999)

محي الدين شبيبة، << الآثار الاقتصادية للمخدرات وتبييض الأموال >>، الندوة الوطنية: حول المخدرات وآثارها الاقتصادية . والاجتماعية، الجزائر، 26 ديسمبر 2010
عيسى القاسمي، "الوضع الحالي لظاهرة المخدرات بالجزائر، (ورقة بحث قدمت في الملتقى الدولي حول "إعداد السياسات، الوطنية للوقاية من المخدرات ومكافحتها"، الجزائر 4_3 ديسمبر 2006)

A/ Les livres

ثانيا/ باللغة الفرنسية

Barbara Delcourt, «**théorie de la sécurité**», (Bruxelles: institut d'études européennes) , 2006.,
Jean barrea, **théories des relation internationales de l'idéalisme à la grande stratégie**, Belgique: Erasme, 2002

Dario batistella, **théories des relation international**, 2ème édition, Paris: presses des sciences po, 2006
Salim chena, « **l'école de Copenhague en relations internationales et et la nation de sécurité sociétal : une théorie à la manière d'Huntington** » , revue asylon, institutionnalisation de la scénophobie, n°=04, mai 2008

A/BOOK

ثالثا/ باللغة الإنجليزية

Buzan, Barry. **People, States and Fear: An Agenda for International Security Studies in the Post–Cold War Era**. New York : Harvester Wheatsheaf, 1991.

V.Adammi : **National Frontiers in Relation to International Law** , London, 1927 .

Bakrania Shivit, "**Libya: Border security and regional cooperation**",(UK: GSDRC, University of Birmingham ,Rapid Literature Review 2014

Barry R Posen, "**The Security Dilemma and Ethnic Conflict**";Edited by,Barry Buzan and Lene

BUZAN Barry and WAEVER Ole. **Regions and Powers the structure of international security**. (New York: Cambridge University press, 2003).

Paper,Carnegie **Endowment for International Peace**, 2012, http://carnegieendowment.org/files/sahel/_sahara.pdf.

Bill MCSWEENEY, **Security, Identity and Interests**. A sociology of international Relations, Cambridge, Cambridge University Press, 1999

Charles R. beitz, **political theory and international relations**, (new jersey: princeton university press 1999)

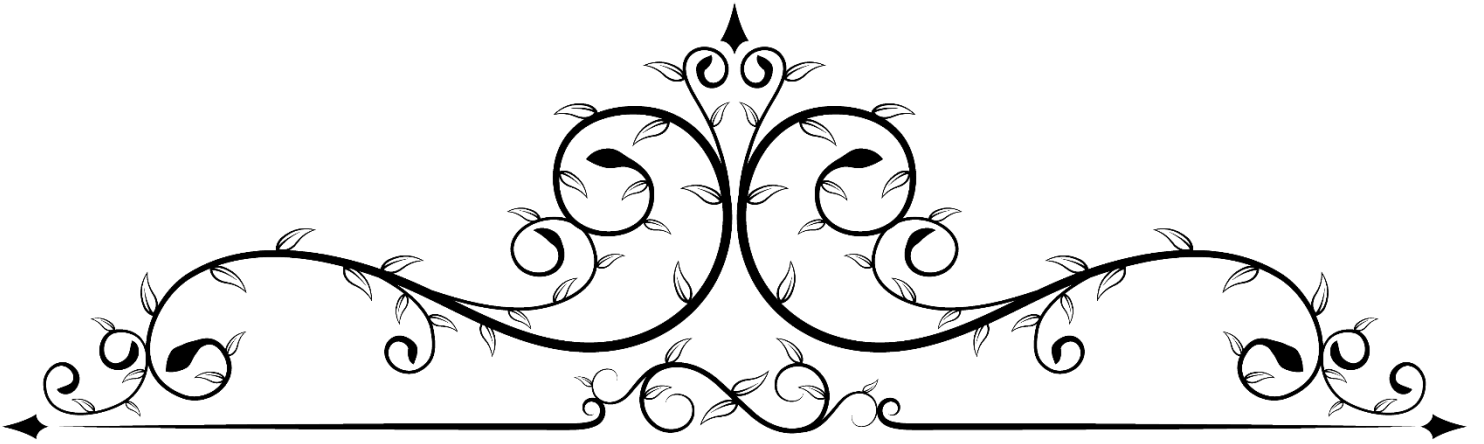
B/ SITE

Rebecca Murray, "**Tackling Conflict on Libya's Margins**",

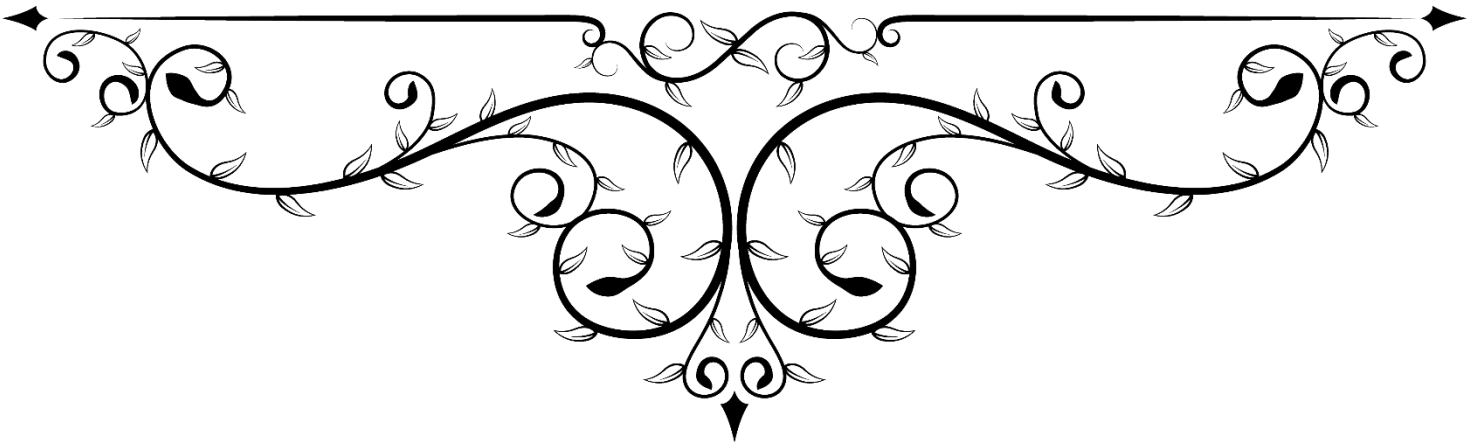
<http://www.alaraby.co.uk/opinion/2014/8/9/> SEE 10/05/2020

Border Security in Africa "**Think Security**", First.E July 2012

<<http://thinksecurityafrica.org/wordpress/wp-content/uploads/Border-Security-in-Africa.pdf>> SEE: 22/03/2020



الفهرس



الفهرس

اهداء	
خطة الدراسة	
مقدمة	أ-و
الفصل الاول: سياق مفاهيمي نظري للأمن	أ
تمهيد:	9
المبحث الاول: تطور الدراسات النظرية الامنية من واستفاليا الي النظرية النقدية	10
المطلب الأول : تعريف الأمن و تطور الدراسات الامنية.	10
أولا : تعريف الأمن:	10
ثانيا : تطور الدراسات الامنية:	12
المطلب الثاني : المقاربات النظرية لتصور مفهوم الامن	15
أولا : المقاربة النظرية الواقعية:	15
ثانيا : مدرسة كوبنهاغن ومفهوم الامن الموسع :	17
ثالثا: المقاربة النظرية النقدية للأمن :	20
المبحث الثاني: الروافع الجيوبوليتيكية للحدود السياسية بين الدول.	22
المطلب الاول: مقارنة مفاهيمية للحدود السياسية	22
اولا: كرونولوجية نشأة و تطور الحدود الدولية :	22
ثانيا: تعريف الحدود السياسية:	25
المطلب الثاني: المقاربات النظرية في تحليل أمن الحدود الدولية	27
اولا : المنطلقات النظرية لفهم قضايا أمن الحدود	27
ثانيا : تصور التهديدات و الإنكشافات لأمن الحدود :	29

32	المبحث الثالث : التهديدات الامنية العابرة للحدود الدولية
33	المطلب الاول : الأنماط التصورية للتهديدات الحدودية
33	أولا : تهديدات ذات طبيعة أمنية:
33	ثانيا: تهديدات ذات طبيعة عسكرية:.....
35	ثالثا: تهديدات ذات طبيعة غير عسكرية :
36	المطلب الثاني : انواع التهديدات العابرة للحدود
36	اولا: التهديدات الحدودية الأمنية المتعلقة بالفواعل الدولية:.....
37	ثانيا : التهديدات الأمنية الحدودية المتعلقة بالفواعل غير دولاتية
43	ثالثا : تسلل الفواعل العنيفة غير الحكومية و الملاذات الآمنة
46	الخلاصة والاستنتاجات:.....
47	الفصل الثاني: تهديدات امن الحدود الجزائرية مع دول الجوار
48	تمهيد
49	المبحث الاول : الحدود الشرقية وتهديدات مابعد الربيع العربي
49	المطلب الاول : تداعيات الازمة التونسية على الجزائر
49	اولا : انكشاف الحدود الجزائرية التونسية
52	ثانيا اثر الانفلات الأمني الحدودي التونسي على الجزائر
53	المطلب الثاني : تداعيات الأزمة الليبية على الجزائر
54	أولا - صراعات الحدود بعد سقوط نظام القذافي
56	ثانيا : انعكاسات الانفلات الأمني الحدودي الليبي على الجزائر
61	المبحث الثاني : الحدود الغربية والتوترات مع المغرب
61	المطلب الأول: تهديدات الجناح الغربي لأمن الحدود الجزائرية.....
61	أولا : ازمات وتهديدات الأمن الحدودي الجزائري مع المغرب
67	ثانيا : انعكاسات الانكشاف الحدودي الموريتاني على الحدود الجزائرية
68	المطلب الثاني : التهديدات الأمنية العابرة للحدود الجزائرية المغربية:

69	اولا : مشاكل التهريب :
70	ثانيا: الاتجار غير القانوني:
72	المبحث الثالث : الساحل الصحراوي بين هجرة الازمات وظاهرة الارهاب
72	المطلب الأول : المشكلات الأمنية عبر- حدودية المترتبة عن نشاط أزواد الطوارق
76	اولا : التغلغل الإرهابي العابر للحدود في الساحل و جنوب الصحراء
78	ثانيا : البيئة الرطبة لشبكات الجريمة المنظمة و تهريب الأسلحة و المخدرات
80	ثالثا : مشكلة الهجرة غير النظامية في الساحل:
82	المبحث الرابع : الاستراتيجية الجزائرية في الحدود
82	المطلب الاول :إستراتيجيات الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية الجديدة.
84	المطلب الثاني: الاستراتيجية الجزائرية على المستوى المغربي والإفريقي.
86	الخلاصة والاستنتاجات:
87	الخاتمة
87	قائمة المصادر والمراجع
87	الفهرس